

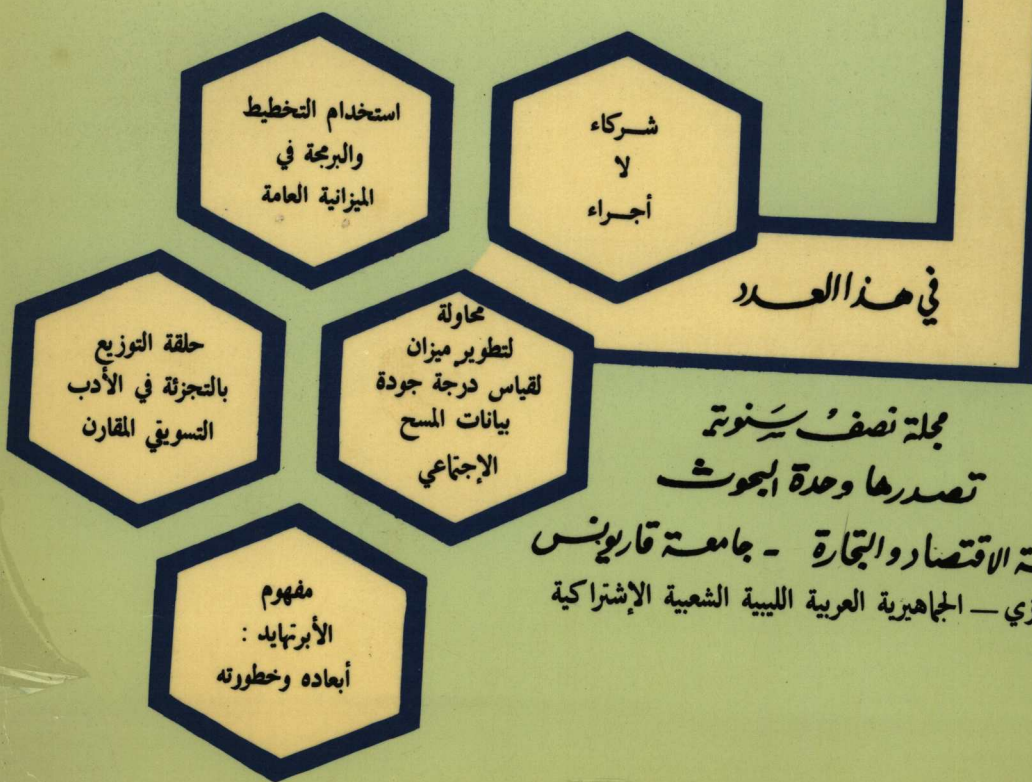
دراسات في إقتصاد والتجارة



١٩٨١

المعدّد الاول

المجلد السابع عشر



مكتبة مركز البحوث

دراسات في إقتصاد والتجارة

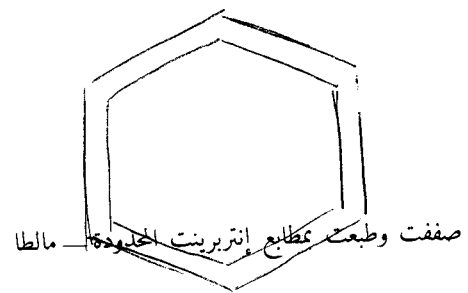
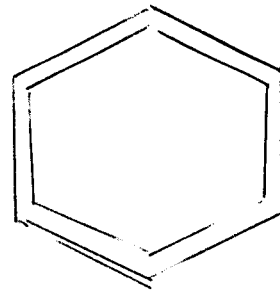


١٩٨١

العدد الأول

المجلد السابع عشر





دراسات في الإقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية تصدرها وحدة البحوث بكلية الإقتصاد والتجارة جامعة قاريونس . بنغازي .
ولا تعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأى أصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو
جامعة قاريونس .

هيئة التحرير

رئيس التحرير

د. عبد القادر عياد عامر
دكتوراه في ادارة الأعمال

المحررون

د. صالح حفيظ الميهوب
دكتوراه في الإقتصاد

د. يونس حسن الشريف
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

د. إبراهيم سعد الملبجي
دكتوراه في علم الحاسب الآلي

د. محمد زاهي المغربي
دكتوراه في السياسة المقارنة

امينة التحرير

غزالة سالم البركي
ليسانس في علم الاجتماع

جميع المراسلات بما في ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير وطلبات الاشتراك ترسل إلى رئيس
التحرير ، (دراسات في الإقتصاد والتجارة) ، كلية الإقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ،
بنغازي — ج . ع . ل . ش . إ .

الاشتراكات : عن كل سنة دينار ليبي واحد أو ٣,٣٠ دولار
ثمن النسخة الواحدة ٥٥٠ درهما

حقوق الطبع محفوظة لوحدة البحوث بكلية الإقتصاد والتجارة

المحتويات

الصفحة

المقدمة ١

• المقالات

شركاء لا أجراء ٢

الدكتور فرحات صالح شرنة

إستخدام التخطيط والبرمجة في الميزانية العامة ٨

الدكتور أحمد منيسي

محاولة لتطوير ميزان لقياس درجة جودة بيانات المسح الاجتماعي ١٥

الدكتور مصطفى عمر التير والدكتورة لندا جولدن

حلقة التوزيع بالتجزئة في الأدب التسويقي المقارن ٢٤

الدكتور بن عيسى حودانة

مفهوم الأبرتهاید : أبعاده وخطورته ٣٢

محمد سعيد أبو قصة

• الملخصات

هجرة ذوي المهارات العالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ٦١

الدكتور أبو القاسم الطبولي

النماذج النظرية في تحليل قرارات السياسة الخارجية ٦٢

الدكتور محمد زاهي المغيري

العينات الأحصائية في المراجعة ٦٣

الدكتور عبد السلام على العربي

تأثير القوانين على المحاسبة في ليبيا ٦٥

الدكتور يونس حسن الشريف

تفاضل المصفوفات المعكوسة ٦٦

الدكتور أحمد زوغو ميمون

مقدمة

يسر إدارة وحدة البحوث بكلية الإقتصاد والتجارة أن تسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي عن طريق نشرها لمجلة «دراسات في الإقتصاد والتجارة» .

وتهدف هذه المجلة إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الإقتصادية والإدارية والمالية وأية دراسات أخرى تكون ذات صلة وثيقة بهذه العلوم .

وترحب هيئة التحرير بإنتاج المفكرين والمتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

كما أنها تأمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للإتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الإقتصادية والإدارية والمالية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وغيرها من دول العالم .

والله ولي التوفيق .

« هيئة التحرير »

شركاء لا أجراء * *

د. فرحات صالح شرننة *

إن نظرة بسيطة لنظام الأجرة السائد في عالمنا اليوم لكفيلة باعطائنا صورة واضحة لهذا النظام وتبصيرنا بكل ما يجري بداخله من ظلم واستغلال وذلك لأن هذا الظلم وهذا الاستغلال كانا واضحين أمام أنظار الجميع فعظمنا قد قاسى من ويلاتها وإن كنا نتجاهلها أو نتناساها في بعض الأحيان إما لأنشغلنا في مسائل أخرى أو لعدم قدرتنا في التوصل إلى البديل .

والآن قد يتساءل البعض ، كيف يمكن أن يكون نظام الأجرة في عالمنا المعاصر نظاماً ظالماً واستغلالياً وقد تضاعفت الأجرة وتحسنت ظروف العمل عشرات المرات عما كانت عليه في العصور السابقة ؟

صحيح أن الدارس لنظام الأجرة على مر التاريخ يلاحظ أن هذا النظام قد تطور وتحسن تحسناً ملحوظاً عما كان عليه في السابق . فأجرة العامل في الوقت الحاضر تساوي عشرات المرات قيمة أجرته في الماضي . (بل أنه في بعض العصور كان العامل يسخر سخرة للعمل بدونه مقابل) . كما أن ظروف العمل تحسنت كثيراً على مر الزمن ، فقد انخفضت ساعات العمل من ١٦ أو ١٨ ساعة في اليوم إلى ٨ أو ٦ ساعات فقط ، وارتفعت سن العمل القانونية مما أدى إلى منع استخدام الأطفال وما يترتب عليه من حرمان من التعليم . كما نلاحظ الآن وجود الضمان الإجتماعي

والضمان ضد البطالة وضد العجز والتأمين ضد الحريق تهدف هذه المقولة إلى (١) أن يتحول المنتجون المشاركون في عملية إنتاجية إلى شركاء في حصيلة تلك العملية الإنتاجية وأن يتلقى كل واحد منهم حصة من الإنتاج بدلاً من أن يتلقى أجرة لا علاقة لها بكمية أو نوعية ذلك الإنتاج . (٢) كما تهدف إلى إحداث تغيير جذري في نوع العلاقة القائمة في عالمنا اليوم بين العاملين وأرباب العمل .

إن العلاقة القائمة في عالمنا اليوم بين العاملين وأرباب العمل تتمثل في وجود طبقة أرباب العمل التي تملك المصانع والمعامل والمشروعات المختلفة وتفتح أمامها كل السبل للوصول إلى مدخرات الشعب والاقتراض منها واستخدامها في هذه المشروعات وذلك بتسخير أغلبية أفراد الشعب من الطبقة الكادحة . كما لها كامل الحرية في استخدام هذه الموارد في إنتاج السلع والخدمات التي تدر عليها أكبر ربح ممكن ، وأن تديرها بالطريقة والكيفية التي تختارها . وفي المقابل نجد الطبقة العاملة والتي لا تملك أكثر من مجهودها البشري تدخل بكامل مجهودها في العمليات الإنتاجية لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتتلقى في مقابل ذلك أجرة تتحدد من قبل عوامل خارجية تعرف بالطلب والعرض والتي نادراً ما تأخذ العامل الإنساني في الحسبان .

* * القيت هذه الورقة في المؤتمر «ليبيا تاريخ وثورة» الذي أقامه مركز الجهاد الليبي خلال الفترة من ٢٧ — ٣٠ يناير ١٩٨١ م وذلك بروما .

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد — كلية الاقتصاد — جامعة قاروينس .

«أو نقدية» وليست حقيقية. فنحن نعلم بأن العمال يقومون بتقديم خدماتهم لإنتاج سلع وخدمات لأرباب الأعمال ويتقاضون أجوراً في مقابل ذلك، ثم يقومون بعد ذلك بانفاق هذه الأجور على السلع والخدمات التي قاموا بإنتاجها. أي بمعنى أن هذه النقود ترجع في النهاية إلى جيوب أرباب العمل كأسعار للسلع والخدمات لذلك نجد أن أرباب الأعمال يقومون بامتصاص أي زيادة في الأجور بكل سهولة عن طريق رفع أسعار منتجاتهم وبذلك يكون ما قد أعطي للعمال باليمين قد استرجع بالشمال والدليل على ذلك أن المطالبة بزيادة الأجور لم تتوقف والطبقة الكادحة تزداد اتساعاً سنة بعد أخرى.

كما أن التطورات الأخرى التي حدثت كانت في جلها كنتيجة لظروف وتطورات خارجة عن نظام الأجرة، كالتطورات والاكتشافات العلمية والتي أدت إلى استخدام الآلة وما وفر من جهد وزمن ووفرة في الإنتاج، مما أدى إلى تخفيض ساعات العمل حتى يستطيع أرباب العمل تعريف الإنتاج الأول. كذلك فإن تقدم الوعي الإنساني نتيجة تطور العلم والمعرفة أدى إلى المطالبة بكثير من الحقوق. كما أن التحسن البطيء الذي طرأ على مستوى الحياة في بعض المجتمعات كان في جانب كبير منه نتيجة للاكتشافات الجديدة وما صاحبها من حركات إستعمارية وامتصاص لخيرات مناطق وشعوب أخرى. أي أن جزءاً كبيراً من هذا التحسن كان في الواقع على حساب أناس آخرين. والدليل على ذلك واضح نشاهده في زيادة حدة الأزمات الاقتصادية في البلدان التي تقلص نفوذها الإستعماري وتقلصت مستعمراتها مثل بريطانيا وغيرها. أي أن التطور الذي حدث لم يكن نتيجة لتطور النظام الاقتصادي بما فيه نظام الأجرة بقدر ما هو نتيجة لتطورات أخرى. كذلك نلاحظ على صعيد النقابات العمالية، أنه بالرغم من المجهودات التي تبذلها هذه النقابات، إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها كاملة

والإصابة... الخ من الضمانات والتأمينات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك ما نشاهده في عالمنا اليوم من تكوين إتحادات ونقابات عمالية مختلفة والمكانة التي بدأت تحتلها هذه الإتحادات والنقابات في أجهزة الدول والحكومات المختلفة في جميع أنحاء العالم والقوة التي بدأت تكتسبها في الدفاع عن حقوق العمال وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية لهم مثل المشاركة في الإدارة والأرباح... الخ.

إن كل هذه الأمور التي ذكرت سابقاً صحيحة وإن كل هذه التطورات والتحسينات قد حصلت فعلاً، ولكنها لم تكن ولن تكون كافية لتمكين العامل (المنتج) من الوصول إلى وضعه الطبيعي في العملية الإنتاجية وإقامة العلاقة الطبيعية بين المنتج والإنتاج وذلك لأن الخطأ يكمن في مبدأ الأجرة نفسها وربط المنتج بالإنتاج عن طريقها وعدم ربطه بالإنتاج مباشرة. وعدم ربط الأجرة بالإنتاج (أو بقيمة الإنتاج) بطريقة آلية ومباشرة. ولذلك فإن زيادة الأجرة مهما كانت قيمة هذه الزيادة لا تحل المشكل الاقتصادي، بل على العكس قد تؤدي إلى خلق المزيد من المشاكل.

والدليل على أن نظام الأجرة مهما تطور ومهما تحسن غير قادر على حل مشاكل العمال واضح نشاهده ونسمع ونقرأ عنه في كل يوم. فأخبار الإضرابات والمظاهرات العمالية تطرق أسماعنا كل يوم. وأعداد العاطلين عن العمل تتزايد يوماً بعد آخر، زيادة وتضخم ميزانيات الضمان والمساعدات الإجتماعية سنة بعد أخرى، إقحام المرأة مجالات عمل لا تتناسب وقدراتها الجسمية، زيادة الفاقد في التعليم والتدريب بسبب الحاجة، زيادة جرائم السرقة والسطو والنهب... الخ.

كل هذه المآسي وغيرها هي نتيجة لما ينطوي عليه نظام الأجرة من ظلم واستغلال. إن معظم الزيادات التي حصلت على مستوى الأجور هي في الواقع شكلية

بينما رب العمل فقد جزءاً فقط من دخله وقد لا يعني شيئاً بالنسبة لأولاده . إذن عند التعاقد نجد أن حرية العامل وحرية رب العمل غير متساوية أبداً . فالعامل مجبر على التعاقد بعكس رب العمل ، ولذلك فهو مجبر على الإستغلال ويعرف أنه إستغلال ولكنه لا يستطيع أن يفعل حياله شيئاً .

كذلك نجد أن نظام الأجرة يتضمن الإستغلال والمتمثل في الفرق بين قيمة الإنتاج الذي قام بإنتاجه العامل وقيمة الأجر الذي تقاضاه نظير القيام بالإنتاج أو ما يسمى بفائض القيمة والذي يستحوذ عليه أرباب العمل بالكامل مما يؤدي إلى زيادة تكديس الثروة لديهم وزيادة قوتهم وسيطرتهم على الطبقة الكادحة وزيادة إستغلالهم لها .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن نظام الأجرة يجر إلى العبودية . فالعامل يعرف أن مصيره وقوته وقوت أولاده بيد صاحب العمل ومهدد بالقطع في أي لحظة يخالف فيها أوامر رب العمل . إذن هو شبه عبد ورب العمل سيده بل هو كما قال الكتاب الأخضر «عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل»^(١) .

إن العامل تحت نظام الأجرة يفقد حريته ، وإذا فقد الإنسان حريته فهذا يعني أنه فقد سعادته ولم يبقَ له من هدف للحياة .

ومن ناحية ثالثة نجد أن نظام الأجرة يؤدي إلى وجود عدم توازن بين الطلب والعرض مما يؤدي إلى حدوث الأزمات الإقتصادية . فالأجر الذي يستلمه العامل مقابل إنتاج سلع وخدمات هو أقل من قيمة هذه السلع والخدمات التي قام بإنتاجها ، ولذلك فإننا نجد أن العامل غير قادر على شراء وبالتالي (إستهلاك) ما قام بإنتاجه نظراً لأن دخله (وهو أجره) أقل من

نظراً لتكتل أرباب العمل ضدها وقوتهم الجبارة أمامها .

والآن لنأت لتحليل نظام الأجرة حتى نستطيع التعرف على مساوئه .

يعني نظام الأجرة أن يقوم شخص ما بتأجير شخص آخر أو مجموعة أشخاص ليستجوا له إنتاجاً ثم يقوم بدفع أجرة لهم مقابل ذلك الإنتاج ، أي أنهم يتنازلون له عن الإنتاج مقابل تلك الأجرة ، فما فائدة الشخص المؤجر من القيام بهذه العملية ؟

إن فائدة الشخص المؤجر هو حصوله على ربح أو مكسب من ورائها وذلك عن طريق إعطائهم أقل من قيمة إنتاجهم . إذن الأجرة التي يتقاضاها العامل هي في الواقع أقل من قيمة ما قام بإنتاجه وهذا يعني أن نظام الأجرة ينطوي بالضرورة على إستغلال ، إستغلال رب العمل للعامل وذلك باعطائه أقل من حقه . ولكن كيف يكون ذلك إستغلالاً وظلماً والعملية تمت عن طريق التعاقد والتراضي ؟ صحيح أن العملية تمت عن طريق تعاقد وتراضي ولكن لننظر بعض الشيء في الظروف التي تتم خلالها عملية التعاقد . إن ظروف العامل وظروف رب العمل عند التعاقد مختلفة تماماً . فالعامل عندما يتعاقد مع رب العمل فهو يتعاقد على أجرة تشكل دخله الأساسي والمصدر الوحيد لقوته وقوت أولاده ، أي الدافع الأساسي وراء العامل للتعاقد هو الحصول على قوته وقوت أولاده ، بينما الدافع الأساسي وراء رب العمل للتعاقد هو الحصول من وراء هذا العقد على ربح والذي يمثل جزءاً بسيطاً فقط من قوته وقوت أولاده . فلو فرضنا أن عملية التعاقد لم تتم فماذا يحدث ؟ إذا حدث ذلك فإن العامل سيفقد الأجر (الدخل) بالكامل ، بمعنى أنه فقد قوته وقوت أولاده كاملاً ،

١ — معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثاني ،

حل المشكل الإقتصادي ، الإشتراكية ص ٨ .

همة العاملين في الإنتاج ، أو زيادة مطالبهم بزيادة الأجور ، ، وهكذا تستمر العملية ، ترتفع الأجور وترتفع الأسعار وتبدأ المطالبة من جديد برفع الأجور وكلما تحقق ذلك إرتفعت الأسعار بدرجة أكبر وهكذا .

أي أن نظام الأجور وما ينطوي عليه من علاقات إنتاجية ظالمة تربط بين العمال وأرباب العمل سوف لن يؤدي إلى إيجاد نظام إقتصادي مستقر وذلك لما نجر إليه هذه العلاقات الظالمة والتناقضات من أزمات إقتصادية وصراعات عنيفة بين طبقة العمال وطبقة أرباب الأعمال . ولذلك نرى أن هذا النظام يتدرج من أزمة إقتصادية إلى أزمة إقتصادية أخرى وأن كل ما استطاع تقديمه من سبل علاج ما هي إلا مسكنات مؤقتة ما أن يتلاشى تأثيرها حتى تبرز الأزمة الإقتصادية من جديد . ومع إستمرار الزمن فإن هذا النظام يكشف عن العيوب الكامنة في جذوره . إن هذه العيوب وما يترتب عليها من مشاكل إقتصادية لا يمكن معالجتها والقضاء عليها إلا باجتنائها من جذورها ، أي عن طريق إلغاء نظام الأجرة واستبداله بنظام صحيح وطبيعي وذلك عن طريق الرجوع إلى القواعد الطبيعية والتي يكون في ظلها المنتج مرتبط ارتباطاً مباشراً بالإنتاج .

ماذا يعني ربط المنتج بالإنتاج مباشرة ؟

المقصود بهذه العبارة هو أنه طالما أن المنتج يقوم بعملية إنتاجية يكون حصيلتها إنتاج فإنه يجب ألا يتنازل عن هذا الإنتاج لأحد إذا كان قد قام بإنتاجه لوحده ، وأن يكون شريكاً في هذا الإنتاج مع الذين قد شاركوه في إنتاجه . أي يجب أن يستلم حصته من هذا الإنتاج وليس أجرة في مقابل هذه الحصّة . ليس المقصود بالحصّة هنا أن يستلم المنتج نصيبه من الإنتاج على شكل وحدات طبيعية كمجموعة من السلع أو جزء من سلعة وإنما المقصود هو أن يستلم نصيبه كاملاً

قيمة هذه المنتجات . أي أن العمال في مجموعهم غير قادرين على شراء ما قاموا بإنتاجه مما يؤدي إلى حدوث فائض في الإنتاج نتيجة لنقص الطلب الكلي عن العرض الكلي .

ووجود الفائض في الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض مستوى التشغيل وبالتالي زيادة نسبة البطالة . إن هذا النوع من الأزمات كثير الانتشار في عالمنا اليوم خاصة في البلدان التي تتبع النظام الرأسمالي حيث تكون أزمة البطالة واضحة تماماً ولكن هذا لا يعني عدم وجود البطالة في ظل النظام الشيوعي . بل أن البطالة موجودة أيضاً تحت النظام الشيوعي ولكنها مستترة وغير واضحة (أو ما يسمى بالبطالة المقنعة) وذلك لإلتزام الدولة بتشغيل كل العاملين .

ومن ناحية أخرى نجد أن نظام الأجرة لا يحفز العامل على بذل المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج وذلك لأن العامل تحت هذا النظام إما أن أجره ثابت لا يتغير بتغيير كمية الإنتاج ومن ذلك فإنه سوف لن يستفيد من هذه الزيادة في الإنتاج وبذلك يفتقد إلى الحافز على بذل المزيد من الجهد وإنتاج كمية أكبر ، وإما أن أجره مرتبط بالإنتاج ، بمعنى أنه كلما زاد إنتاجه كلما زاد أجره ، وفي هذه الحالة أيضاً — وطبقاً لنظام الأجرة نفسه فإن الزيادة في الأجرة سوف لن تعادل الزيادة في الإنتاج — فإن العامل سوف لن يجد ما يحفزه لبذل المزيد من الجهد طالما أن حصيلة الإنتاج سوف لن تعود إليه كاملة .

وبالإضافة إلى ما سبق وأن أشرنا إليه نجد أن تلاعب رجال الأعمال بأسعار السلع والخدمات وقدرتهم عن طريقها من إمتصاص كل ما يحدث من زيادة في الأجور . وبذلك سرعان ما يتنبه العاملون لما قد تحدثه لهم زيادة الأسعار من تخفيض في أجورهم الحقيقية ومن تلاشي لما قد استطاعوا تحقيقه من رفع في دخولهم النقدية مما يؤدي إلى زيادة تحييط

٢ — إن نظام الشركاء يقضي على الإستغلال وذلك بقضائه على فائض القيمة حيث أن كل منتج سيتحصل على قيمة ما قام بإنتاجه كاملة غير منقوصة وبذلك سوف لن يكون هناك فائض قيمة ، ولن يكون هناك تكديس للثروة في أيدي فئة قليلة كما كان يحدث تحت نظام الأجرة .

٣ — إن نظام الشركاء سيجنب الإقتصاد التعرض إلى الأزمات الإقتصادية وذلك بمساواته بين العرض الكلي والطلب الكلي . حيث أن كل منتج سيستلم من الدخل ما يساوي قيمة ما قام بإنتاجه من السلع والخدمات فإننا نجد أن الدخل وهو الذي يشكل جانب الطلب يساوي قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها والتي تمثل جانب العرض . أي أن الإقتصاد سيكون في توازن بعيداً عن الأزمات الإقتصادية ، سواء كانت أزمات فائض في الإنتاج وما ينتج عنها من بطالة وما يترتب عليها من مظاهرات وإضرابات وغيرها من المشاكل التي تخلق عدم الإستقرار السياسي ، أو أزمات نقص في الإنتاج وما يترتب عليها من إرتفاع في الأسعار مما يحدث التضخم الإقتصادي وما يجر إليه من مشاكل إقتصادية ليست خافية عنا جميعاً .

٤ — إن نظام الشركاء سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من شأنه زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل وذلك لإختلاف الميل الحدي للإستهلاك بين أصحاب الدخل المنخفض وأصحاب الدخل المرتفع .

٥ — إن نظام الشركاء وما يحدثه من إعادة توزيع الدخل سيؤدي إلى إعادة توزيع في الموارد الإقتصادية من شأنه توجيه هذه الموارد إلى العمليات الإنتاجية التي من شأنها إنتاج السلع والخدمات الأكثر ضرورة للمجتمع ،

من قيمة الإنتاج الذي شارك في إنتاجه . أي أن الذين يشتركون في عملية إنتاجية يجب أن يتقاسموا حصتهم من حصيلة الإنتاج فيما بينهم ولا يتنازلوا عن الإنتاج في مقابل أجرة . وهذه الطريقة يكون المنتج قد إرتبط مباشرة بالإنتاج حيث تزداد حصته في الإنتاج بزيادة الإنتاج وبالتالي فإن كل منتج يرى نفسه مدفوعاً تلقائياً لزيادة الإنتاج الكلي حتى تزداد حصته .

ما هي مزايا نظام الشركاء ؟

يمكن تلخيص مزايا نظام الشركاء في النقاط التالية :

١ — إن نظام الشركاء يقضي على العلاقة الظالمة الموجودة في الأنظمة الإقتصادية الحالية وهي علاقة العمال بأرباب الأعمال ، حيث لن يكون هناك عمال وأرباب أعمال ، بل الجميع منتجون والجميع شركاء في الإنتاج . وبذلك يشعر كل واحد بأن حريته كاملة ولا يتحكم فيها أي إنسان آخر ، حيث علاقة الإنتاج تصبح علاقة مشاركة ، علاقة تعاون وتكاتف ، لا سيد ولا مسود ، الجميع متعاونون على الإنتاج ، كل حسب تخصصه ومهارته ، وتكون إدارة المشروع أو المنشأة إدارة شعبية « بمعنى عن طريق لجنة شعبية » الجميع إشتراك في اختيارها ، وحيث يكون الجميع قد إشتراك في قرارات الإنتاج . وبذلك تنتهي وإلى الأبد علاقة الإستعباد والسيطرة لتحل محلها علاقة المساواة والمحبة والتعاون في ظل الحرية الكاملة للجميع ، ويشعر المنتج بأن قوته وقوت أولاده ليس تحت سيطرة أي إنسان آخر ، بل هو بنفسه يسيطر عليه وبإمكانه زيادته بكامل حريته ، ولا يخفى على أحد ما لهذا من أثر على تحفيز المنتج على بذل المزيد من الجهد طالما أن حصيلة هذا الجهد ستعود عليه بنفسه .

المراجع

وتخفيف الموارد الموجهة إلى إنتاج السلع والخدمات الكمالية وفي هذا حسن إستغلال للموارد الإقتصادية والتي تتميز بالندرة النسبية كما يعرف الجميع .

- ١— معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، حل مشكلة الديمقراطية «سلطة الشعب» . المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان .
- ٢— معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثاني ، حل المشكل الإقتصادي «الإشترابية» . المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان . مايو ١٩٧٩ م .

إستخدام التخطيط والبرمجة في الميزانية العامة

د. أحمد منيسي *

١ — مقدمة :

قبل صدور التشريع الخاص بحسابات الميزانية (Budget Accounting Act) لعام ١٩٢١ م لم يوجد لدى الحكومة الأمريكية ميزانية موحدة بمعنى ميزانية تضم كل المخصصات للإدارات المختلفة . وفي فترة العهد الجديد (New Deal) إتضحت صعوبة معالجة المشكلات المرتبطة بتزايد النفقات العامة . وفي عام ١٩٣٩ م أصبحت الميزانية تتبع مكتب الرئيس مباشرة . وأثناء الحرب العالمية الثانية مرت الميزانية بمرحلة الأهتمام الإداري التي وصلت قمتها بتكوين لجنة هوفر (Hoover Commission) التي طالبت بتكليف هيكل الميزانية على النظرة الادارية. هذا الهيكل ينصب على الوظائف والأنشطة والمشروعات العامة .

٢ — نظام التخطيط والبرمجة والموازنة كمفهوم مثالي :

يعتبر هذا النظام أداة إدارية تساعد على اتخاذ القرارات الجيدة . فهو يربط بين تحليل الأهداف والتخطيط المالي وتحليل المنافع والتكاليف والميزانية السنوية في هيئة نظام للتخطيط . وبهذا يمكن النظر إلى هذا النظام على أنه مجموعة من الأهداف وأنه نظام يسعى لتحقيق هذه الأهداف فهو يسعى للتوصل إلى مايلي : —

أولاً : تحديد وفحص الأهداف في كل المجالات الرئيسية لنشاط القطاع العام فهو يحاول أرغام الإدارات

نظام التخطيط والبرمجة خرج عن مؤسسة (RAND) التي طورت مفهوم التحليل المنظم للبرامج في قسم الدفاع بعد الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٦١ إستخدم ماكنارا (McNamara) نظام التخطيط والبرمجة في وزارة الدفاع (Pentagon) .

* أستاذ مشارك بقسم الإقتصاد بكلية الإقتصاد والتجارة .
جامعة قاريونس .

بأهداف هذا البرنامج . عند تقييم برنامج بناء الطرق لا تكفي معرفة عدد الكيلومترات التي تم رصفها وإنما أيضاً ماذا حقق البرنامج فيما يتعلق بتوفير نقل أكثر سلامة وأقل أزدحاماً — كم ساعة من ساعات السفر أمكن توفيرها وكم عدد الحوادث التي أمكن تفاديها ؟

الهدف الثالث لنظام التخطيط والبرمجة والموازنة يتمثل في قياس التكاليف الكلية للبرنامج ليس فقط لسنة واحدة وإنما على الأقل لعدة سنوات مقبلة وفي هذا المجال يوجد نوعان من التكاليف . الأول يتعلق بآثار القرارات الحالية على الميزانية في المستقبل . على سبيل المثال اعتماد مبلغ في الميزانية الحالية لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء سوف يجر وراءه مبالغ إضافية تتعلق بتكاليف التشغيل عندما يتم بناء هذه المحطة بعد سنوات .

فالساسة العامة لتحضير الميزانية تتطلب معرفة أبعاد الإلتزامات المرتبطة بالمستقبل نتيجة القرارات الحالية .

بالإضافة إلى ذلك يتعين عند المقارنة بين البرامج البديلة لتحقيق هدف معين أن تؤخذ في الاعتبار كل التكاليف وليس فقط التكاليف الفورية . بالإضافة إلى التكاليف المتضمنة في الميزانية توجد في الغالب تكاليف تتعلق بالبرنامج المقترح يجب أن تؤخذ هي الأخرى في الحسبان عند اتخاذ القرار . فمثلاً

العامة على التأكد من قراراتها بحيث تشمل الأهداف الرئيسية لبرامجها . ما هي أهداف برامج القوى العاملة ؟

هل هو تخفيض البطالة الناتجة عن تغير الهيكل الإقتصادي وذلك بوضع البرامج التي تهدف إلى زيادة عدد العاملين المهرة ؟

هل هو زيادة الدخل للعاملين ذوي الدخل المنخفضة وذلك برفع مستوى تدريبهم ؟

هل هو توفير فرص العمل لغير المهرة من العاملين ؟ ولو أن هذه الأهداف غير متناقضة إلا أنها مختلفة . ووضع البرامج العامة للقوى العاملة يعتمد على تحديد الأهداف المطلوبة .

بناء الطرق التي تربط بين المدن المختلفة الهدف من برنامج رصف الطرق العامة ليس هو مجرد مد هذه الطرق . الطرق تكون نافعة فقط إذا سهلت نقل الناس والسلع بكفاءة وسلامة . فإذا ما أخذ هذا الهدف في الاعتبار يمكن تحليل الإستثمارات البديلة في قطاع النقل والمواصلات كوسائل لتحقيق هذه الاهداف . إذا كان الهدف النهائي من برنامج الطرق هو مد عدد من الكيلومترات المرصوفة تصبح مقارنة فعالية الإستثمارات المختلفة مستحيلة .

المهمة الثانية لنظام التخطيط والبرمجة والموازنة تتمثل في تحليل نتيجة برنامج معين في علاقتها

مثال :

مثال آخر :

ثانياً :

لا تقتصر تكاليف شق الطرق في المدن على تكاليف الإنشاء فقط بل أيضاً تكاليف إعادة تسكين المواطنين الذين فقدوا محل أقامتهم بسبب شق الطريق في أماكن أخرى مناسبة. ولو أن هذه التكاليف ليست متضمنة في الميزانية إلا أنها تعتبر تكاليف يتحملها المجتمع ويجب إضافتها إلى تكاليف البرنامج.

رابعاً:

الغرض الرابع لنظام التخطيط والبرمجة والموازنة هو صياغة الأهداف والبرامج التي تمتد لأكثر من سنة. معظم البرامج العامة لا تحقق أهدافها خلال سنة واحدة. كثير من الأنشطة مثل تحصيل الضرائب يعتبر نشاطاً مستمراً. وبعض البرامج تسعى لتحقيق أهداف لا تعد ذات جدوى إلا إذا تمت على مدى سنوات مثل التوسع في إنشاء الكليات الجامعية بحيث يمكن التوصل إلى مستوى معين للخريجين. فهذا النظام يسعى لربط الميزانية السنوية بالتخطيط الطويل المدى.

خامساً:

من أهم أهداف هذا النظام تحليل البدائل للتوصل إلى الوسائل الفعالة لتحقيق الأهداف الرئيسية للبرامج وبأقل التكاليف. والقصد من هذا الهدف هو إرغام الإدارات العامة على الاعتدال بالبرامج غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق الأهداف وبهذا لا يجب أن تعرض

دون دراسة لهذه البرامج وللبرامج البديلة التي قد تحقق الهدف بكفاءة أكثر. وبهذا يقصد هذا النظام أن يستبدل ولو جزئياً الطريقة المتبعة في أعداد الميزانية والتي لا تقوم على إعادة النظر في الهيكل الأساسي للبرنامج وإنما على اتخاذ قرارات تتعلق بزيادة الإعتمادات المخصصة لمشروع قائم. وهذا لا يعني بالطبع إعادة النظر في جميع جزئيات البرنامج سنوياً ولكن المقصود هو النظر بين الحين والآخر في الأهداف الأساسية للبرنامج ومدى تنفيذه وتكاليفه مع الأخذ في الاعتبار فعالية وكفاءة البدائل.

سادساً:

الهدف السادس والأخير لنظام التخطيط والبرمجة والموازنة يتمثل في إرساء هذه القواعد التحليلية كجزء من نظام إعداد الميزانية. هذا النظام يسعى لإخضاع القرارات والبرامج للدراسة التحليلية وربطها بالميزانية. ومن الاعتبارات المشجعة على ذلك مايلي:

أولاً:

تخصيص الموارد المحدودة للميزانية بين مجالات الإنفاق المتعددة سيكون أكثر كفاءة إذا ما تم على ضوء البيانات الكاملة وتحليل أهداف البرنامج وفعاليته وتكاليفه. فإذا تحددت الاختيارات في نطاق ضيق نسبياً — مثل تخصيص الأموال بين البرامج البديلة لتدريب الأيدي العاملة — قد يساعد التحليل مباشرة على اتخاذ القرار بأختيار البرنامج. ولكن حتى في

الحالات التي يتسع فيها مجال الإختيار— مثل تخصيص الإعتمادات بين التعليم والإسكان— قد يساعد التحليل الذي يبين نتائج كل برنامج المسؤولين على اتخاذ القرار عند المقارنة بين البدائل .

٢ — ب البرمجة :

ثانياً : تحليل البرامج يجب أن يرتبط بعملية اتخاذ القرار عند كل مستوى على سلم القرارات . وبطبيعتها تعتبر الميزانية أكثر العمليات التي تتطلب العمل . والحاجة إلى إعداد الميزانية يحتاج كل سنة إلى إتخاذ قرارات تتعلق بالبرامج من جانب المسؤولين في المستويات الإدارية المتعددة . هذه هي إذن أهداف نظام التخطيط والبرمجة والموازنة :—

— تحديد الأهداف .
— تقييم البرامج في علاقتها بالأهداف .
— قياس التكاليف الكلية .
— التخطيط الطويل المدى .
— تقييم البرامج البديلة .
— ربط القرارات المتعلقة بالبرامج بالميزانية .

٢ — د نظام التخطيط والبرمجة والموازنة :

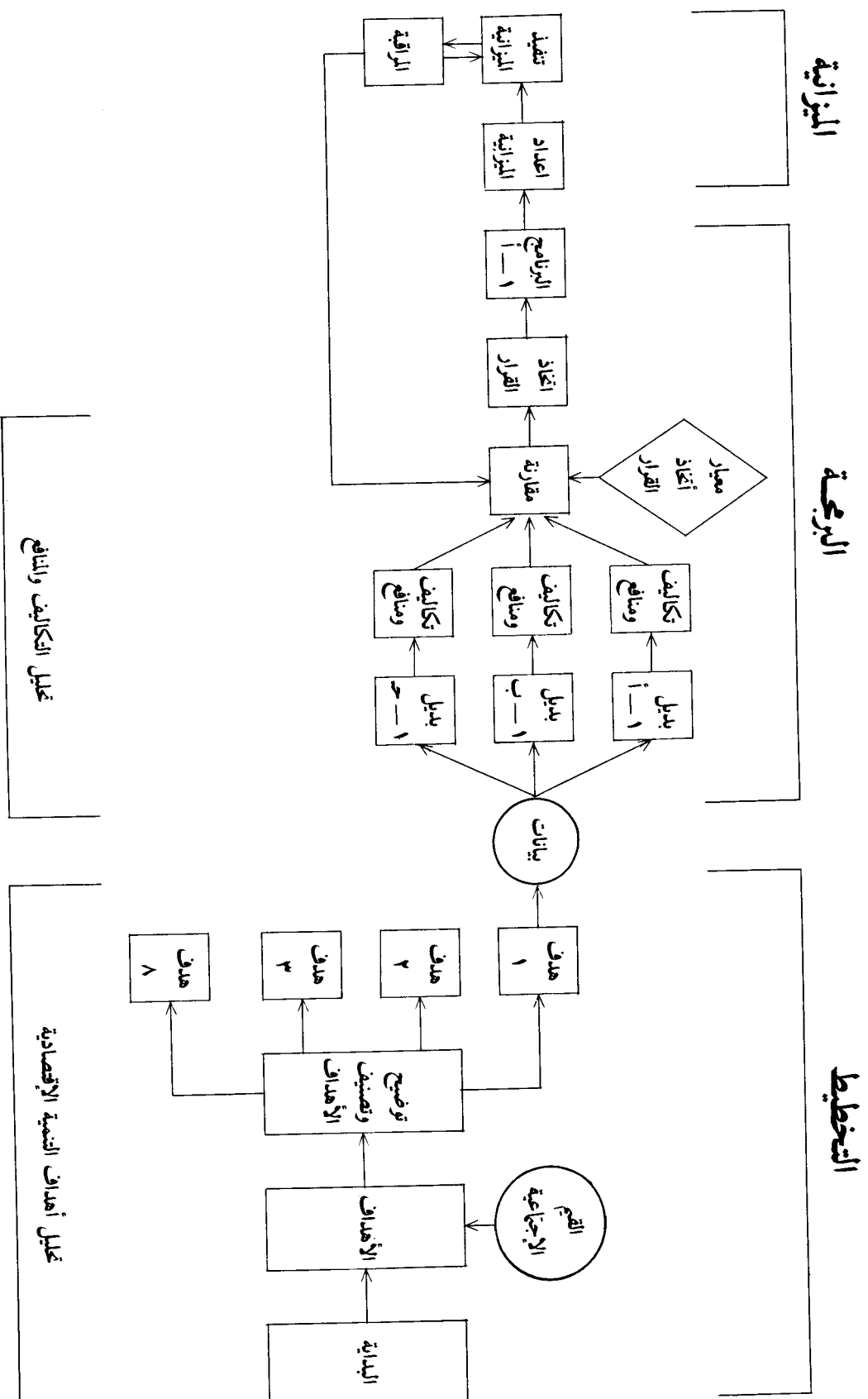
يتم التوصل إلى نظام عملي عندما تدمج المراحل الثلاثة بطريقة تناسب المشكلة المطروحة وعندما يصبح بالإمكان وجود إرتباط بين الأهداف المخططة والأهداف المحققة .

٢ — أ التخطيط :

في مرحلة التخطيط يتم وضع الأهداف الإجتماعية أو القومية التي يشتق منها تدريجياً الأهداف العملية (القابلة للتقييم الكمي) على المستويات المتعددة (حتى

ولذلك يوصف هذا النظام بأنه نظام مثالي لأنه يسمح بواسطة دراسة الأهداف والوسائل بإتخاذ قرارات واضحة فيما يتعلق بوضع الأولويات في إعداد الميزانية .

الخريطة التالية توضح مجرى هذا النظام .



حتى إذا أمكن تحسين الإجراءات الإحصائية والميدانية تظل نقاط الضعف الرئيسية باقية .
يمكن الإشارة أولاً إلى مشكلات حساب المنافع والتكاليف بالنسبة لبعض المشروعات العامة التي لا يمكن قياس منافعها إقتصادياً أو على الأقل لم يتم التوصل بعد إلى حصرها بطريقة مجدية .

التقييم بواسطة أسعار السوق يشكل في حد ذاته مشكلة لأن هذه الأسعار لا تعكس الأسعار الحقيقية (كما هي مفترضة في سوق المنافسة) . تنفيذ المشروعات العامة قد يحدث تغيرات في علاقات الأسعار وبالتالي تؤثر على المقياس الذي يستخدم في تقييم هذه المشروعات ذاتها . بالإضافة إلى ذلك قد يتأني عن المشروع العام سلعاً خاصة وسلعاً عامة . ويتعذر تطبيق مبدأ الاستبعاد على هذه السلع العامة . في تحليل المنافع والتكاليف تم محاولة إستخدام أسعار السوق لتقييم السلع العامة التي لا تخضع لمبدأ الاستبعاد . ويستنتج من هذا أن الأسباب التي أدت إلى ضرورة إستبعاد أسعار السوق في تحليل المنافع والتكاليف في المشروعات العامة هي نفسها التي تحد من إمكانية تطبيق تحليل المنافع والتكاليف أو جعلها مستجيبة . الوضع في كلتا الحالتين هو أن السوق الموجود لا يقوم بوظائفه على الوجه الأكمل أو لا يوجد سوق على الإطلاق للسلع والخدمات المعنية . وتحدث الحالة الأخيرة إما لأن الحاجات المطلوبة لا ينطبق عليها مبدأ الاستبعاد أو لأن البيانات المتعلقة بنوع ومدى الآثار الخارجية الإيجابية منها والسلبية يتعذر قياسها بالنقود وبالتالي لا تمر بالسوق .

حقيقة أن نفس الأسباب التي تدعو إلى ضرورة استخدام تحليل المنافع والتكاليف هي نفسها التي تقف عقبة في سبيل تطبيقه تجيز القول بأنه في الوقت الذي يكون فيه تحليل المنافع والتكاليف مفيداً يكون فيه غير ممكن وفي الوقت الذي يكون فيه ممكناً يكون فيه غير نافع .

الركيزتان الهامتان لهذا النظام هما تحليل الأهداف القومية وتحليل المنافع والتكاليف . وعملياً يعتمد هذا النظام على كفاءة تحليل المنافع والتكاليف الذي يحدد مجمل وهيكل النفقات العامة مع الأخذ في الاعتبار بعض المحددات السياسية والإدارية .

٣ — تحليل الأهداف القومية :

تحليل الأهداف القومية يتمثل في إشتقاق الأهداف القومية من القيم الإجتماعية كالحرية والتعقل والديمقراطية والمساواة والأمن والتقدم ووضع هذه الأهداف في هيئة برامج قابلة للتحقيق . وبهذا تكون البداية من القيم الإجتماعية العليا أي من قيم ثقافية معينة التي يستنبط منها الأهداف القومية وتصنف حسب أوليتها . ومن الصعب التوصل إلى أهداف محددة وقابلة للتنفيذ عملياً . وأصعب من ذلك تحديد أوليات الأهداف ، ولا يخلو من المشكلة أيضاً تحقيق المطلب الذي يشترط أن تكون البرامج العامة متماشية مع الأهداف القومية .

أمام هذه الصعوبات التي تواجه تحليل الأهداف القومية يمكن الاستغناء عن تحليل الأهداف وترك تحديد الأهداف المرغوبة إلى الجهات المسئولة في القطاع العام . وينحصر الواجب في تحقيق هذه الأهداف بكفاءة . وهذا يعني الاستغناء عن مرحلة التخطيط في هذا النظام عندما تكون الأهداف قد حددت مسبقاً . وفي هذه الحالة يمكن أن يسمى هذا النظام بنظام البرمجة والموازنة الذي سيلعب فيه تحليل المنافع والتكاليف الدور الرئيسي .

٤ — تحليل المنافع والتكاليف :

يوجه إلى تحليل المنافع والتكاليف بغض المآخذ في الجانب العملي والإحصائي وفي الجانب النظري .

من كل ما سبق يتضح أن تحليل المنافع والتكاليف لا يعد بالتأكيد أداة سحرية ولكن هذا لا يعني الحكم عليه بالفشل فهو مازال يعتبر أفضل الأدوات التي تم التوصل إليها في الوقت الحاضر لوضع السياسة الرشيدة للإنفاق والإستثمار. وميزته الرئيسية تتمثل في التحويل التدريجي للقرارات المتعلقة بالإنفاق من المستوى السياسي إلى المستوى الإقتصادي وذلك بالحصص المنظم لمنافع وتكاليف المشروعات. والقيمة الحقيقية لتحليل المنافع والتكاليف لا تظهر في النتائج الكمية بقدر ما تظهر في زيادة الرؤيا حول الآثار الإقتصادية الكلية. وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة عبارة عن أداة تساعد على إتخاذ القرار ولا تغني عن القرارات السياسية.

كذلك مشكلة سعر الخصم الذي يؤثر على نتيجة تحليل المنافع والتكاليف لا تعتبر محلولة. أي إستثمار عام له آثار لا يمكن قياسها بقيم إقتصادية وكلما كانت هذه الآثار غير الإقتصادية أكبر كلما تعذر إستخدام تحليل المنافع والتكاليف. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الكفاءة الإقتصادية هي واحد فقط من العديد من أهداف السياسة الإقتصادية والمالية. ولهذا كثيراً ما تلعب وجهة نظر الأشخاص القائمين بتحليل المنافع والتكاليف دوراً كبيراً. وهذا ما يفسر الاختلافات في النتائج التي تم التوصل إليها على سبيل المثال في مشروعات المياه التي تعد أكثر من غيرها ملائمة لتطبيق هذا الأسلوب. وكلما كان دور المنافع والتكاليف غير الملموسة وغير المباشرة أكبر كلما كان المجال للتقييم الشخصي أكبر.

بصفة عامة يمكن القول بأن إمكانيات إستخدام تحليل المنافع والتكاليف محدودة، هذه الأداة لا تمكن من تحديد المبلغ والهيكل الأمثل للنفقات العامة. كل ما يتم هو إستبعاد المشروعات «الأغلي» مقابل مشروعات «أرخص» أما المقارنة بين المشروعات البديلة ستظل غير واضحة ما دام لم تتضح الرؤيا بالنسبة للمنافع الإقتصادية الكلية لجميع المشروعات الأخرى المتضمنة في الميزانية. ويتعذر القيام بمقارنة بين المشروعات التي تختلف فيها نوعية التكاليف والمنافع مثل المقارنة بين النفقات على بناء الطرق وبين النفقات على الدفاع. والإختيار بين المشروعات المختلفة للمياه يكون أسهل من الإختيار بين مشروعات المياه ومشروعات النقل أو بين النفقات على التعليم والنفقات على الصحة. أضف إلى ذلك أن النفقات العامة تكون في الغالب محددة سياسياً ويصعب تغييرها في الفترة القصيرة. وبالتالي يتقيد مجال تطبيق تحليل المنافع والتكاليف بدرجة كبيرة بالهيكل المرسوم للميزانية.

المراجع

References:

- Böhret, C., Entscheidungshilfen für die Regierung, Opladen, 1970.
 Novick, D. (Ed.), Program Budgeting, Second Edition, New York, 1969.
 Rürup, B., Die Programmfunktion des Bundeshaushaltsplanes, Finanzwissenschaftliche Forschungsarbeiten, Heft 40, Berlin, 1971.
 Schick, A., A Death in the Bureaucracy: The Demise of Federal PPB, Public Administration Review, Bd. 33 (1973).
 Smities, A., The Budgetary Process in the United States, McGraw-Hill, 1955.

محاولة لتطوير ميزان لقياس درجة جودة بيانات المسح الاجتماعي

د. مصطفى عمر التير*
و د. لندا جولدن*

١ — مقدمة *

نمط ثابت في الإجابات بغض النظر عن رأيه أو موقفه الحقيقي كان يجب بالإيجاب أو بالنفي في كل أو في أغلب الحالات أو أن نختار إجابة «لا أعرف» أو إجابة «لم أكون رأياً».

وتهم ورقة البحث هذه بمناقشة أسلوب أو نمط إجابة عضو العينة في محاولة لتطوير وسيلة كمية لقياس مستوى جودة البيانات التي يدلي بها عضو العينة. وكما ذكر بترسون فإن المهتمين بتطوير طرق ومناهج البحث لم يوجهوا حتى الآن اهتماماً كافياً لتحديد أثر نمط الإجابة على جودة البيانات (Peterson, 1978:185) ويقترح الأستاذ بترسون الاستعانة بمقياس يمكن تسميته بالإرتيائية أو عدم التيقن (Entropy) لتحديد درجة جودة البيانات التي يدلي بها عضو العينة بطريقة عفوية. ويمكن القول أن الارتياية هي مقياس من مقاييس التشتت وقريب من فكرة التباين. واستخدمت الارتياية في بادئ الأمر في العلوم

مصادر الخطأ في بحوث المسوح الاجتماعية كثيرة ومتنوعة، ويتصل بعضها بقضية العينة من حيث حجمها أو طريقة اختيارها ويتصل بعضها الآخر بعضو العينة من حيث درجة إستعداده للإجابة عن فقرات وأسئلة إستارة جمع البيانات. ففي بعض الأحيان يحصل الباحث على عينة متحيزة مما يؤدي إلى جمع بيانات غير جيدة وخصوصاً في تلك الحالات التي يصعب فيها أو يستحيل معها قياس كمية التحيز الناتج عن طريقة إختيار العينة (التير، ١٩٨٠ (أ) :

٩٤ — ١٠٠). وكذلك قد تؤدي الطريقة التي يجب بها عضو العينة عن الأسئلة إلى جمع بيانات غير دقيقة. فقد يختار عضو العينة الإمتناع عن الإجابة عن أسئلة أو فقرات وكثيراً ما لا يتوزع الإمتناع عن الإجابة عشوائياً. وكذلك قد يميل عضو العينة إلى المحافظة على

للإجتماع السنوي للجمعية الأمريكية لعلم النفس والذي عقد في مدينة نيويورك في شهر أغسطس ١٩٧٩ بعنوان :

(Entropy as a measure of the quality of Self Reported Data).

* دكتور التير أستاذ مشارك في علم الاجتماع بجامعة الفاتح، طرابلس. والدكتورة لندا جولدن أستاذة مشاركة في علم التسويق بجامعة تكساس، أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية.

** هذا المقال عبارة عن تطوير لمقال سابق قدمه الباحثان

هذه الكمية هو أن ثمة احتمالات ترتبط بالرسائل التي قد تسلم وإن كمية المعلومات التي تنقل عن طريق رسالة معينة قد تتقرر من احتمال تسليمها» (Coombs Et. Al; 1970:308)

ويرى كوبس ومساعدوه أن كمية المعلومات التي تنقلها رسالة يحددها احتمال تسليمها بغض النظر عن فحوى الرسالة لأن الفحوى غير وارد إلا حيناً يؤثر في احتمال التسليم. فإذا قام كاتب أو مؤلف مثلاً بنقل رسالة (فكرة أو معلومات) شديدة الاحتمال بمعنى أن يكون لتسليمها أي فهمها من قبل الآخرين درجة عالية من الاحتمال فإنه في هذه الحالة ينظر إليه وكأنه لم يقل شيئاً يذكر أي لم يقل شيئاً أي لم ينقل معلومات. ولكن إذا كانت الرسالة ذات احتمال مستبعد كأن يشيد كاتب يعيش في بلد اشتراكي وملتمزم «بایدولوجيته» بفصائل النظام الرأسمالي فإنه في مثل هذه الحالة يعتبر قد قال الشيء الكثير (كمية مرتفعة من المعلومات). ويمكن التعبير رياضياً عن مقياس الإرتيائية كما يلي :

$$\text{الأرتيائية} = - \text{م}^{\text{ج}} \text{ق}^{\text{ط}} \text{لو}^{\text{ق}} \text{ط} = 1$$

حيث ن = عدد الرموز أو عدد مسافات الميزان .
وق = احتمال حدوث إستجابة معينة أي إستجابة مرتبها ط

$$\text{Entropy} = - \sum_{i=1}^N P_i \text{LoG}_2 P_i$$

N = Number of symbols

P_i = Probability of the ith Response

وتقاس الإرتيائية بصورة عامة بأجزاء من رمز أو من كل . وكلما ارتفعت قيمة الإرتيائية كلما ارتفع عدد أجزاء عدم التيقن . وإذا تناولنا هذا في قرينة تتعلق بطبيعة البيانات

الطبيعية حيث فسرت بأنها مقياس لعدم التيقن أو العفوية في نظام قائم على الإحتمال . ثم أخذ الباحثون في علوم أخرى يستخدمون هذا المقياس في مناسبات متعددة وفي مستويات مختلفة . فاستخدمت في مجال نظرية الإعلام لقياس الفرق بين الآراء المصرح بها والأفعال المترتبة عليها (Coombs, Dawesand Tversky, 1970)

واستعملت كمقياس للمعلومات المتوقعة أو لعدم التيقن في تحليل البيانات الاقتصادية كما فعل (Lev, 1970) أو للتنبؤ عن أنماط الاستهلاك وشراء سلع معينة كما فعل (Horwitz and Horwitz, 1976)

واستخدمت الإرتيائية في مجال العلوم الهندسية (Abramson, 1963).

وكما يتضح من هذا العرض المختصر فإن استخدام اصطلاح الإرتيائية ليس بفكرة جديدة ولكن الاستعانة بهذا الاصطلاح في أمور تتعلق بطبيعة البيانات محاولة مستحدثة . فقد حاول بترسون وشارما الاستعانة بفكرة الإرتيائية لتحديد الاختلافات في «إستجابات» الأفراد الناتجة عن استخدام موازين للإتجاهات ذات الأبعاد المختلفة (Peterson and Sharma, 1977) وتجمع

البيانات عادة في الدراسات المسحية عن طريق إستارة مقابلة أو إستارة إستبيان إذ يقوم الباحث أو أحد مساعديه بالإتصال بعضو العينة إما بواسطة البريد أو الهاتف أو بالإتصال المباشر (المقابلة) . ولذلك فإنه يمكن القول أن جمع بيانات المسح الإجتماعي جزء أو مرحلة في عملية من عمليات الإتصال . وعليه فستناقش فكرة الإرتيائية في هذا المقال من مدخل نظرية المعلومات .

«إن معلومات الإحصاء عبارة عن عدد يصف كمية المعلومات المنقولة من مرسل إلى مستقبل في شكل رسالة معينة . والإفترض الذي يقوم عليه تحديد

ذاتياً . وسنهتم في هذا البحث بتحديد الفروق في الإجابة كما تقاس عن طريق الإرتيائية بالنسبة للأفراد الذين يختلفون بالنسبة لصفات :

النوع

السن

التعليم

منطقة السكن

حجم التجمع السكاني

فالفروق بين المستجوبين في مستويات الفئات السابقة الذكر قد تزودنا بفكرة ثابتة عن الفروق في أنماط « الإستجابات » .

الأساليب المنهجية :

تستند ورقة البحث هذه على بيانات تم جمعها من عينة تمثل المجتمع الليبي في أوائل عام ١٩٧٨ لدراسة تتعلق بظاهرة التحديث (التير ، ١٩٨٠ — ب) وجمعت البيانات بواسطة «إستارة مقابلة . ومن بين الأسئلة التي تضمنتها الإستارة سؤال يتكون من عشرين فقرة في شكل ميزان للرضا الإجماعي . وطلب من عضو العينة أن يختار «إستجابة» واحدة من بين خمس «إستجابات» توضح درجة رضاه عن توفر الخدمة الإجتماعية أو السلعة . وخصص الرقم (٥) لراضٍ جداً والرقم (١) لغير راضٍ . كما طلب من عضو العينة بيان رضاه خلال ثلاث فترات زمنية : قبل خمس سنوات ، في الوقت الحاضر وبعد خمس سنوات . وقد بلغ حجم عينة الدراسة (١٥٤٠) شخصاً ولكن عند تطوير ميزان الرضا اضطرنا إلى إستبعاد الأفراد الذين لم يجيبوا عن جميع الفقرات . ونتج عن هذا تقليص حجم العينة بحيث أصبح حجم عينة التحليل (١٢٣٠) شخصاً كما اقتصر الميزان على تلك الفقرات التي أجاب عنها جميع هؤلاء فأصبح عددها عشر فقرات هي :

لاحظنا أنه كلما ازدادت الإرتيائية كلما ازداد التنوع في الردود أو الإجابات . فلو فرض أن لدينا ميزانا (Scale) لقياس الاتجاه نحو الوحدة العربية وأن هذا الميزان يتألف من خمس فقرات وأن لكل فقرة «إستجابتين» (موافق وغير موافق) فإن حساب درجة الفرد من الإرتيائية قد يكون صفرًا ويعنى هذا أن الفرد أجاب بنفس الأسلوب عن كل فقرة . وفي هذه الحالة يكون ثمة زيادة عن المطلوب في المعلومات عبر الميزان . إلا أنه إذا كان للفرد حصيلة من الإرتيائية تعادل الواحد الصحيح فعندئذ لا تكون ثمة زيادة عن المطلوب في المعلومات (الإجابات العديدة) عبر المقياس . وقد يكون الوضع الأخير تعبيراً عن «إستجابة» على درجة عالية من العفوية أو العشوائية . وتجدد الإشارة هنا إلى أن درجتي الإرتيائية (صفر) و«واحد» قد تدلان على نوع من التحيز في أسلوب الإجابة . وليس ثمة «جودة» أو «رداءة» مطلقة تنطوي عليها كمية الإرتيائية «العالية» أو «المنخفضة» . بل إن الفكرة المعروضة في هذا البحث تفيد بأن مقياس الإرتيائية يمكن إستعماله لتزويدنا ببعض المعلومات عن طبيعة أو صفات البيانات التي تم جمعها بواسطة جمع بيانات ذاتية أي إعتمدنا على «الإستجابات» الذاتية لأعضاء العينة . وسوف لن نهم بحساب الدرجة المطلقة للإرتيائية وإنما الذي نهدف اليه في المقام الأول هو الدرجة النسبية التي نحصل عليها عن طريق مقارنة درجات الإرتيائية بفئات العينة التي تم التمييز بينها بناء على خصائص معينة كالنوع ومستوى التعليم والدخل مثلاً .

أهداف البحث :

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو إيضاح إستخدام فكرة الإرتيائية كمقياس لثشت البيانات بقصد دراسة طبيعة البيانات أو جودة البيانات المقدمة

الصفة	%	١ — العناية الطبية
تعليم إعدادي	٢٢,٤	٢ — توفر المواد الغذائية
تعليم ثانوي	٢٠,٩	٣ — توفر الملابس
تعليم جامعي	٥,٦	٤ — فرصة تكوين صداقات
تعليم آخر	١,٦	٥ — الحياة الأسرية
الخلفية		٦ — السكن
ريفي	٤٧,٤	٧ — تكاليف المواد الغذائية
حضري	٤٢,٩	٨ — تكاليف الملابس
لا يعرف	٩,٧	٩ — توفر التعليم
حجم التجمع السكاني		١٠ — وضع شباب اليوم
أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة	٢٦,١	وبين الجدول رقم (١) صفات عينة التحليل
من ١٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة	٥٦,٧	بالنسبة للمتغيرات التي سيصنف على أساسها أعضاء
أقل من ١٠,٠٠٠ نسمة	١٧,٢	العينة وهي النوع والسن ومستوى التعليم وطبيعة المنطقة
المكانة في الأسرة		السكنية وحجم التجمع السكاني ومركز عضو العينة في
أب	٤١,٣	الأسرة .
أم	٢٥,٠	
ابن	١٥,٨	
ابنة	١٦,٨	
آخرون	١,١	

جدول رقم (١)
صفات العينة

الصفة	%
النوع	
ذكر	٥٩,٢
أنثى	٤٠,٨
السن	
أقل من ١٨ سنة	١٧,٩
١٨ — ٣٠	٣٢,٦
٣١ — ٤٠	٢٥,٥
٤١ — ٥٠	١٣,٨
٥١ فما فوق	١٠,٢
التعليم	
أمي	٢٨,١
يقرأ فقط	٢,٠
يقرأ ويكتب	٢,٦
تعليم ابتدائي	١٦,٨

تحليل البيانات :

وباستخدام مقياس الإرتيائية التي سبق ذكرها حسب درجة إرتيائية كل عضو في العينة بالنسبة لكل فقرة من فقرات الميزان . ثم حلت بيانات الإرتيائية بواسطة تحليل التباين لكل فترة زمنية على حدة (الماضي والحاضر والمستقبل) في ضوء المتغيرات المستقلة . ولم نعامل مركز الفرد في الأسرة كمتغير مستقل وأوردناه في الجدول رقم (١) لبيان توزيع أعضاء العينة بالنسبة لهذا المجال . كما استبعد عند تحليل البيانات الذين أجابوا (بلا أعرف) على السؤال الذي يهدف إلى تحديد طبيعة سكانهم من حيث هم ريف

جدول رقم (٢)

درجات اختبار (ت) ومعاملات الارتباط بين درجات ميزان الإرتيائية :
الحاضر والماضي والمستقبل

متوسط الفروق	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	اختبار (ت)	مستوى الدلالة
	(ر)	(م)		(م)
٠,٠١	٠,٤٢	٠,٠٠١	٠,٦٧	٠,٥٠
الإرتيائية للحاضر (م = ١,٢٣) والإرتيائية للماضي (م = ١,٢٤)				
٠,٢٦	٠,٢٢	٠,٠٠١	١٣,٦٧	٠,٠٠١
الإرتيائية للحاضر والإرتيائية للمستقبل (م = ٠,٩٧)				
٠,٢٧	٠,١٩	٠,٠٠١	١٣,٩١	٠,٠٠١
الإرتيائية للماضي والإرتيائية للمستقبل				

بالمتوسط الحسابي ليست ذات دلالة معنوية ، إلا أن درجة الارتباط التي تصل إلى (٠,٤٢) كانت لها دلالة معنوية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه نظراً لكبر حجم العينة فقد لا تتعدى قيمة الدلالة المعنوية هنا المستوى الإحصائي^(١) . ولكن درجتي الإرتيائية للماضي وللحاضر تختلفان إختلافاً ذا بال عن درجة الإرتيائية الخاصة بالمستقبل ، وكذلك جاءت درجات معاملات الارتباط ودرجة الإرتيائية للمستقبل جاءت (أقل) بصورة بارزة من درجة الإرتيائية لكل من الحاضر أو الماضي مما يشير إلى تغير (أقل) عبر أعضاء العينة . وبمفهوم مقياس الإرتيائية ، كان ثمة شك (Uncertainty) أقل بالنسبة للمستقبل (وهذا يفسر كون مدى المعلومات المزودة أقل) مما كان بالنسبة للماضي أو الحاضر . وهذا يبدو لأول وهلة حدثاً مغايراً (كون المعلومات عن المستقبل أقل) . إلا أن ما يدل

أو حضر . حسب اختبار (ت) كما حسب درجة الإرتباط لكل فترة زمنية (ماضي وحاضر ومستقبل) . ولتوضيح ما تعنيه كل درجة إرتيائية خاصة بجزء من بيانات الدراسة فقد حسب درجة الإرتيائية النظرية وهي الدرجة القصوى التي يمكن الحصول عليها في حالة استخدام ميزان ذي خمسة أبعاد كميزان الرضا . وتم حساب الدرجة الإرتيائية النظرية بواسطة المعادلة التالية :

$$\text{الإرتيائية} = \text{لو} \frac{1}{n}$$

حيث ن = عدد مسافات الميزان

وفي حالة الميزان ذي الأبعاد الخمسة فإن درجة الإرتيائية النظرية تساوي :

$$\text{الإرتيائية} = \text{لو} \frac{1}{5} = ٢,٣٢٢$$

وبوضح الجدول رقم (٢) درجات اختبار (ت) ودرجات الارتباط بين الأزمنة الثلاثة . والفروق بين درجتي الإرتيائية للماضي وللحاضر محسوبة

والتحديث الموجود بثبت المصادر وخصوصاً الصفحات (١٩٠ - ١٩٣) .

١ - للوقوف على مناقشة مفصلة للعلاقة بين معنى مستوى الدلالة وحجم العينة يمكن الرجوع إلى كتابنا التنمية

لأعضاء العينة الذين هم في سن الثامنة عشر فما فوق . وهذا يدل على أنه في المتوسط ، كان ثمة تشتت في الإجابات بالنسبة «للكبار» أكثر مما كان لصغار السن . وكذلك كان للأفراد الذين يعيشون في تجمعات سكنية يزيد عدد سكانها على (٥٠,٠٠٠) نسمة درجة تشتت في الإجابات أكثر مما كان للذين يعيشون في مناطق سكنية يقل عدد السكان فيها عن (٥٠,٠٠٠) نسمة . وفي حين أن الفرق بين متوسط درجات الإرتيائية لأعضاء العينة الذين جاءوا من مناطق يتراوح عدد سكانها بين (١٠,٠٠٠) و(٥٠,٠٠٠) وبين الذين يعيشون في مناطق سكانها أقل من (١٠,٠٠٠) نسمة كان ضعيفا ، فإن مقياس الإرتيائية ينخفض كلما ازداد حجم التجمع السكاني . وفي حين أن مجموع درجات مقياس الإرتيائية بالنسبة للماضي والحاضر لم يكن بينها اختلاف ، فإنه كان ثمة فروق ذات دلالات معنوية بين فئات كل متغير مستقل وكما يظهر في الجدول رقم (٤) فإن أثر النوع (ذكر أو أنثى) وحجم التجمع السكاني كان واضحا على درجات الإرتيائية . كما أن درجات أعضاء العينة الذين جاءوا من تجمعات سكنية تقل

عليه هذا هو أن أعضاء العينة قادرون على تزويد معلومات بالنسبة للمستقبل أقل مما يستطيعون تزويده بالنسبة للماضي .

ولا يمكن أن تصل درجة إرتيائية ميزان إلى مستوى الدرجة القصوى أو درجة الإرتيائية النظرية للبيانات المقدمة ذاتيا . ولم تقترب درجات الإرتيائية التي تم حسابها من درجة الإرتيائية النظرية لميزان من ذوي الأبعاد الخمسة (٢,٣٢٢) . إلا أن متوسطات درجتي الإرتيائية بالنسبة للماضي وللحاضر أقرب إلى درجة الإرتيائية النظرية من متوسط درجة الإرتيائية بالنسبة للمستقبل .

جدول رقم (٣)

تحليل التباين لدرجات الإرتيائية : الحاضر

السن (م = ٠,٠٣)	متوسط الإرتيائية
أقل من ١٨ سنة	١,١٦
١٨ — ٣٠	١,٢٦
٣١ — ٤٠	١,٢٥
٤١ — ٥٠	١,٢٦
٥١ فما فوق	١,٢٦

جدول رقم (٤)

تحليل التباين لدرجات الإرتيائية : الماضي

النوع (م = ٠,٠٠١)	متوسط الإرتيائية
ذكور	١,٢٠
إناث	١,٣١

حجم التجمع السكاني

(م = ٠,٠٠١)

أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة	١,٢١
١٠,٠٠٠ — ٥٠,٠٠٠	
نسمة	١,٢٠
أقل من ١٠,٠٠٠ نسمة	١,٣٢

وكما يتضح من أرقام الجدول رقم (٣) فإن متغيرين من المتغيرات الخمسة هما السن وحجم المجتمع يبدو أن لهما أثرا على درجة الإرتيائية . فقد كان متوسط درجات الإرتيائية لأعضاء العينة الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أقل من متوسط درجات الإرتيائية

جدول رقم (٥)
تحليل التباين لدرجات الإرتيائية : المستقبل

النوع (م=٥,٠٠١)	متوسط درجات الإرتيائية
ذكور	٠,٩٢
إناث	١,٠٧
السن (م=٥,٠٠١)	
أقل من ١٨ سنة	١,٠٠
١٨ — ٣٠	١,٠٥
٣١ — ٤٠	٠,٩٤
٤١ — ٥٠	٠,٩٢
٥١ فما فوق	٠,٩١
الخلفية (م=٥,٠٠١)	
ريفية	٠,٩٣
حضرية	١,٠٤
حجم التجمع السكاني (م=٥,٠٠١)	
أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة	٠,٩٠
١٠,٠٠٠ — ٥٠,٠٠٠	٠,٩١
نسمة	١,١٢
أقل من ١٠,٠٠٠ نسمة	

السن في حالة المستقبل تفوقوا على كبار السن من حيث عدم التيقن ولكن كبار السن تفوقوا على صغار السن من هذه الناحية في حالة الحاضر. وتشير هذه النتيجة إلى أن مقياس الإرتيائية بالنسبة لصغار السن يعطي معلومات ذات بال بالنسبة للمستقبل ولكنه يعطي معلومات أقل في حالة الحاضر.

وكانت الفروق بين الفئات من حيث طبيعة السكن ذات دلالة بالنسبة للدرجات الخاصة بالمستقبل فقط. فقد تبين أن سكان المدن في المتوسط يقدمون كمية من المعلومات أكبر من تلك التي يقدمها سكان الريف.

عن (١٠,٠٠٠) نسمة أعلى بشكل واضح من درجات الإرتيائية لأعضاء العينة الذين جاءوا من تجمعات سكنية مختلفة. ومع أنه لم تشاهد فروق في مقياس الإرتيائية الخاصة بالماضي لأعضاء العينة الذين يسكنون مناطق سكنية يتراوح عدد سكانها ما بين (١٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠) والذين يسكنون في مناطق سكنية يزيد عدد السكان فيها عن (٥٠,٠٠٠) نسمة، فإن درجة عالية من التشتت رصدت في إجابات أعضاء العينة الذين يسكنون تجمعات سكنية صغيرة (١٠,٠٠٠) نسمة وبالنسبة للماضي وللحاضر. وفي حين جاءت جملة متوسط درجات الإرتيائية الخاصة بالمستقبل أقل من مثيلتها الخاصتين بالماضي وبالحاضر فإن الفروق التي ترجع لإختلافات ديموغرافية كانت مشاهدة بصورة أكثر في المستقبل عما هي للماضي أو للحاضر. وهكذا، وكما هو متوقع فإن جملة متوسطات درجات الإرتيائية المنخفضة نسبياً لا تدل على شيء فيما يتعلق بالفروق بين الجماعات الفرعية. وعموماً فإن درجة مقياس الإرتيائية للمستقبل كانت باستمرار أقل من مثيلتها الخاصتين بالماضي وبالحاضر.

وكما يظهر في الجدول رقم (٥)، فإن النوع والسن وحجم التجمع السكاني كانت المتغيرات المستقلة التي لها أثر واضح في درجات الإرتيائية بالنسبة للرضا في المستقبل. ولم يظهر للتعليم أثر بارز لا في درجات المستقبل ولا في درجات الحاضر ولا في درجات الماضي. فالفروق في درجات الإرتيائية بين الفئات المختلفة في مستوى تعليمها كانت جد بسيطة. لقد تبين أن درجات الإرتيائية للإناث بالنسبة للمستقبل أعلى منها بالنسبة للذكور. كما أن لأعضاء العينة الذين بلغوا سن الثامنة عشر أو تجاوزوها درجة إرتيائية بالنسبة للمستقبل أعلى من درجة إرتيائية الذين يقلون عن سن الثامنة عشر. ويعني هذا أن صغار

مناقشة ختامية :

توفره إجابة إضافية من الذكور . ولذلك فقد يحتاج الباحث إلى حجم عينة أصغر لتمثيل السكان الذكور مما يلزم لتمثيل السكان من الإناث . ويستند هذا إلى القاعدة التي تنص بأنه إذا كانت درجة الإرتيائية لا تزيد عن الصفر في حالة مجتمع معين فإن حجم العينة المناسب عبارة عن واحد ، إذ أن كل شخص إضافي يوفر معلومات زائدة عن الحاجة . وكذلك فإن درجة إرتيائية مقدارها واحد صحيح تدل على عشوائية تامة في الإجابات ويستدعي الأمر في هذه الحالة تعداداً لجميع أفراد المجتمع لتمثيل السكان . وبالمثل فإنه كلما قربت درجة ميزان الإرتيائية من الحد الأقصى أو درجة الإرتيائية النظرية كلما ازداد حجم العينة اللازمة لتمثيل السكان أو المجتمع .

وكل بحث ينتج عنه عدد من الأسئلة تساوي أو تزيد عن عدد الأسئلة التي أجاب عنها . ويمكن تلخيص نتائج هذا البحث في أن الإرتيائية أو اللاوثوقية (Entropy) يمكن أن توظف لقياس طبيعة البيانات التي جمعت بواسطة إجابات ذاتية عن عدد من الأسئلة . وكيفية إستعمال تلك المعلومات المتحصل عليها عن طريق ميزان الإرتيائية على خير وجه ، وحتى ماهية النتائج التي تنطوي عليها بالنسبة لقضايا البيانات ، هي أسئلة لم نتطرق إليها في هذا البحث وهي أسئلة جديرة بإهتمام الذين يعملون على تطوير طرق ووسائل البحث في العلوم الإجتماعية .

المراجع

أ — باللغة العربية :

التير ، مصطفى عمر ، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي ، طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٨٠ (أ) .

لقد كان الهدف الرئيسي من ورقة البحث هذه هو محاولة إستخدام فكرة الإرتيائية (اللاوثوقية) لقياس درجة جودة البيانات التي يدلي بها أعضاء العينة في دراسة من دراسات المسح الإجتماعي . ونظراً إلى أن هذه محاولة أولية فإننا تحاشينا التعميم وإصدار الاحكام . وكل الذي قررناه هو أن الأفراد الذين يختلفون بالنسبة لعدد من الصفات المتعلقة بالخلفية يختلفون أيضاً بالنسبة للدرجات التي يحصلون عليها بميزان الإرتيائية . ونظراً إلى أن ميزان الإرتيائية من بين مقاييس التشتت فيمكن أن يوفر مثل هذا الميزان معلومات عن الخطأ الذي يكون مصدره عضو العينة وبوجه التحديد الخطأ الناجم عن أسلوب إجابة عضو العينة . ويشير هذا البحث أسئلة أكثر مما يوفر أجوبة فثلاً يحتاج الباحث إلى أن يسأل عن أفضل ميزان للإرتيائية ؟ وهل تكون طبيعة البيانات أفضل عندما تكون درجة الإرتيائية عالية أم العكس هو الصحيح ؟ ولم تتمكن في هذا البحث من الإجابة عن مثل هذه الأسئلة الهامة . ولكن نأمل أن نكون قد نجحنا في توجيه الإهتمام إلى أنه بالإمكان تحديد مواصفات معينة إذا ما توفرت في عضو العينة فإنه سيكون بالإمكان توقع الحصول على بيانات في درجة عالية نسبياً من الجودة .

ومع أنه لم تُجرَ بحوث أمبيريقية حتى الآن في الإتجاه الذي أثارته ورقة البحث فإنه يبدو أنه ليس من الصعب تصميم دراسة تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التي أشرنا إليها آنفاً .

وفي ضوء نتائج ورقة البحث هذه يبدو أن أصلح تطبيق لميزان الإرتيائية في مجال البيانات هو التطبيق المقارن . فثلاً معرفتنا بأن درجة الإناث على ميزان للإرتيائية أعلى من درجة الذكور فإننا نعرف أن كل إجابة إضافية من أحد الإناث ستوفر معلومات أكثر مما

- Horowitz, Ann, R., Horowitz, Ira. The Real and Illusory Virtues of Entropy-Based Measures for Business and Economic Analysis. *Decision Sciences*, 1976, 7, 121-136.
- Lev, B. The Aggregation Problem in Financial Statements: An Information Approach. *Journal of Accounting Research*, 1970, 8, 78-94.
- Peterson, Robert, A. Issues In The Quality of Self Report Data. *Combined Proceedings of the American Institute for Decision Sciences*, 1978, 1, 184-186.
- Peterson, Robert, A., Sharma, Subhash, A Note on the Information Content of Rating Scales. *Combined Proceedings of the American Marketing Association*, 1977, 41, 324-326.
- التير، مصطفى عمر، التنمية والتحديث : نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي ، طرابلس : معهد الإنماء العربي وجامعة قاريونس ، ١٩٨٠ (ب) .
- ب — باللغة الانجليزية :
- Abramson, Norman, *Information Theory and Coding*. New York: McGraw-Hill, 1963.
- Coombs, Clyde, H., Dawes, Robyn, M., Tversky, Amos. *Mathematical Psychology: An Elementary Introduction*. New Jersey: Prentice-Hall, 1970.
- Herniter, Jerome, D. An Entropy Model of Brand Purchase Behavior. *Journal of Marketing Research*, 1973, 10, 361-375.

حلقة التوزيع بالتجزئة في الأدب التسويقي المقارن

د. بن عيسى حودانة *

مقدمة :

والاجتماعية المؤثرة على نوعية النظام القائم .
٣ — إن التحليل المقارن يسهم في تحسين النظم
التسويقية القائمة عن طريق إدراك الميزات
والمساوي بالنسبة لكل نظام على حدة ،
وبالتالي يمكن تبني بعض مظاهر النظم
الأخرى . فقد يسهل على ليبيا مثلاً إستيراد
مصنع لأدوات الزينة من أمريكا ، ومن
الممكن إنتاج هذه الأدوات بنفس المقاييس
والجودة التي تنتجها في أمريكا ، إلا أنه ليس
من السهل إستيراد كافة الأدوات التسويقية
المستخدمة في أمريكا وتطبيقها في ليبيا ،
فالأوتار الاعلانية الشائعة الإستعمال في السوق
الأمريكية لتحريك وحث المستهلك على شراء
مثل هذه السلع لا ينسجم مع القيم الأخلاقية
والدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي .
٤ — وأخيراً فإن التعرض لدراسة النظم التسويقية
المقارنة يخرجنا من الدائرة الإقليمية الضيقة في
فهم إدارة الأعمال إلى آفاق النظريات العالمية
الشاملة واستناداً إلى هذا المدخل الشمولي
للتسويق المقارن ، فإن إهتماماتنا في هذا
المقال سوف لن تنصب على حلقة التوزيع
بالتجزئة في دولة بعينها بقدر ما هي إهتمامات
لتجميع الخصائص الأساسية لهذه الحلقة في

إن المتتبع للأدب التسويقي المعاصر يلاحظ الإهتمام
المتزايد الذي يوليه المعنيون بالعلوم الإدارية لموضوع
التسويق المقارن وخاصة ما يتعلق منه بالدول النامية .
ومرد هذا الإهتمام يرجع إلى التوسع الكبير في عمليات
المنشآت الدولية المعاصرة ورغبتها في فهم النظم
التسويقية السائدة في الدول التي تعمل أو تنوى العمل
فيها . بل إنه يمكن القول بأن نجاح أو فشل المنشآت
الدولية أو حتى المنشآت العاملة في مجال التصدير
يتوقف على مدى فهمها للأسواق والممارسات التسويقية
السائدة في الدول التي تقع ضمن نطاق أعمالها .
وقد وردت في الأدب التسويقي أسباب أكاديمية
بحته لتزايد إهتمام علماء إدارة الأعمال بموضوع
التسويق المقارن منها :

١ — إن دراسة النظم التسويقية السائدة في الدول
المختلفة تثير فضول الأكاديميين الذين يحاولون
إيجاد نظريات عامة وشاملة للإدارة والتسويق
بغض النظر عن قربهم أو بعدهم من إكتشاف
هذه النظريات .

٢ — إن تحليل النظام التسويقية المختلفة تساعد على
تعميق فهم النظم التسويقي المحلي للدولة
الواحدة وإدراك العوامل الاقتصادية

* أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال . كلية الإقتصاد والتجارة . جامعة قارونس .

نظم التوزيع في الدول النامية .

وفي هذا الخصوص سوق نركز إهتمامنا على الخصائص البنائية لحلقات التوزيع في الدول النامية ، والدور المهم الذي يلعبه المتجر الصغير في حلقة التجزئة ، واخيراً سوف نحاول لقاء الضوء على فكرة المشروعات الكبرى للتجزئة وإمكانية تبنيها في الدول النامية والأسباب المعيقة لإنتشارها . **

الخصائص البنائية لحلقات التوزيع في الدول النامية :

لقد وردت في الأدب التسويقي إشارات صريحة مفادها أن المؤسسات التسويقية شأنها شأن أي مؤسسات إجتماعية أو إقتصادية — لا تنطلق من فراغ ، وإنما هي إنعكاس للبيئة التي وجدت فيها (٢) وقد ذهب بعض المفكرين إلى أبعد من ذلك تحديداً للقول بأن قنوات التوزيع في أي دولة تعكس مرحلة النمو الإقتصادي للدولة ذاتها (٧) . وقد جاءت بعض الدراسات الواقعية التي أجريت على ثمان دول متفاوتة في مراحل نموها الإقتصادي سنة ١٩٥٩ م لتدعم هذه الأراء . وهذه الدول هي البرازيل — مصر — الهند — اليابان — بورتوريكو — أفريقيا الوسطى — تركيا — وفنزويلا . وقد إستنتج من هذه الدراسة المقارنة أن :

١ — الدول الأكثر تقدماً لها مستويات توزيع أكثر من الدول الأقل تقدماً . كما أن نوعية المؤسسات القائمة على التوزيع في الدول الأكثر تقدماً تختلف عن تلك في الدول الأقل تقدماً . إذ تحوي هذه المؤسسات على محلات تجزئة أكبر

حجماً وأكثر تنوعاً .

٢ — أثر ونشاط وكلاء الإستيراد ينخفض مع النمو الإقتصادي .

٣ — الوظائف التسويقية للمنتجين وحلقة التوزيع بالجملة والتجزئة تصبح أكثر إنفصالاً عن بعضها (التخصص) مع النمو الإقتصادي .

٤ — وظائف حلقة التوزيع بالجملة تزداد إتساعاً مع النمو الإقتصادي .

٥ — الوظائف التويلية في حلقة التوزيع بالجملة تنخفض وترتفع نسب الإضافة مع النمو الإقتصادي .

٦ — عدد المحلات الصغيرة للتجزئة ينخفض وتتسع أحجامها مع النمو الإقتصادي .

٧ — دور الباعة الجوالين ينحني مع النمو الإقتصادي .

٨ — هوامش الربح ترتفع في محلات التجزئة مع النمو الإقتصادي .

فلو أخذنا هذه المؤشرات إجمالاً للحكم على مرحلة النمو الإقتصادي لبلد ما فإننا نعتقد في نسبة صحتها ، إلا أننا نشك في مدلول تطبيق هذه المؤشرات على أفراد .

فالمعروف أن الباعة الجوالين مثلاً غالباً ما يتعرضون لمخاربة الحكومات في الدول النامية لأسباب منها تشوية مظهر المدن وإعتبارهم يمثلون نوعاً من البطالة المقنعة ، ولأسباب صحية تارة أخرى . وهذا يعني أن إختفاء أو تناقص دورهم في حلقات التوزيع لا علاقة له بالنمو الإقتصادي . وينطبق القول أيضاً على تناقص أثر وكلاء الإستيراد مع النمو الإقتصادي ، إذ هناك إتجاه واضح في العديد من الدول النامية إلى تأميم التجارة الخارجية وقصرها على مؤسسات عامة . ولو أخذنا تناقص عدد المحلات

الستينات وربما كان ذلك قصوراً من كاتب المقال وعدم تمكنه من تجميع جملة ما نشر في السبعينات حول هذا الموضوع .

**وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المقال إعتد بالدرجة الأولى على مقالات منتقاة مما نشر في الأدب التسويقي في

كل شيء تقديم سلع وخدمات متسقة (Consistent) للمستهلك دون إختلال في تدفقها .

وتجدر الإشارة هنا إلى الحالة العكسية التي تمارس من خلالها وظائف التوزيع في كثير من الدول النامية . فتاجر الجملة هو الذي يبحث عن الصفقات لدى المستورد (إن لم يكن هو مستورد بذاته) وتاجر التجزئة بدوره يبحث عن السلع لدى حلقة الجملة ، والمستهلك يبحث عن السلع لدى تاجر التجزئة . هذا الوضع لا يتمشى إطلاقاً مع المفاهيم التسويقية المعاصرة التي تنادي بأن الزبون هو سيد السوق . فالطبيعي هو أن يبحث البائع عن المشتري ، وهذا جزء من الجهود التسويقية التي يفترض أن تدرج ضمن تنمية المبيعات . فالعائد (الربح) الذي يؤول إلى هؤلاء الوسطاء يجب أن يعكس كفاءة مجهوداتهم التسويقية ومصادقية خدماتهم للعملاء والزبائن في آخر المطاف ، وإلا فلا مبرر لهذا العائد . فكافة الوسطاء المتدنية لدى عامة الناس وبعض المفكرين إنما كانت نتيجة لمثل هذه الممارسات الخاطئة . فقد نعت أرسطو التجارة على سبيل المثال على أنها ممارسة قاصرة على طبقة وضيفة من الناس ، ونعت نابليون بazardاء الشعب الإنجليزي على أنه «شعب من أصحاب الحوانيت» وأخيراً نعت معمر القذافي التجار والوسطاء بأنهم «سراق» وذهب الأخير لإلتخاذ خطوات عملية لإزالة هذه الطبقة نهائياً وقصر أعمال التوزيع على منشآت ومؤسسات شعبية لا تستهدف الربح في أعمالها بقدر ما تقدم خدمات إلى المستهلك . ويعتقد تايلر (٨) من خلال تجربته في البرازيل بأن بنية حلقة التوزيع بالتجزئة في الدول النامية تؤثر فيها عوامل جهورية (Regional) وإقتصادية ، فأينما وجدت منطقة مرفهة (Prosperous) داخل الدولة تجد فيها محلين أو ثلاثة من محلات التجارة الكبرى) . والعكس عندما تكون المنطقة في

الصغيرة للتجزئة وإتساع أحجامها للدلالة على النمو الإقتصادي ، ستواجهنا حقيقة كون عدد كبير من العاملين في هذه المحلات إنما يلجئون إلى هذا النوع من النشاط لإنتشار البطالة والمتطلبات القليلة من رأس المال اللازم للدخول إلى هذا النشاط وبالتالي فازدياد عدد هذه المحلات أو تناقصه لا يعكس بالضرورة مرحلة من مراحل النمو الإقتصادي .

وقد إنتقد الدكتور شرييني (٤) قنوات التوزيع في العديد من الدول النامية على أنها مكيفة على أساس الإستيراد ، وبالتالي فإنها في كثير من الأحيان لا تناسب إحتياجات المنتجين المحليين في هذه الدول .

فالمستوردون من تجار الجملة لا يهتمون بتنمية سوق متكاملة داخل الدولة التي يعملون بها حيث تشمل عمليات التوزيع كافة أطراف السوق المحلية بشكل يحافظ على هوامش ربح متناسبة ، بل إن عملياتهم غالباً ما تقتصر على المدن الكبيرة فقط حيث تركز أعمالهم وهذه الممارسة تنطبق على عملياتهم مع المنتجين المحليين .

كما لاحظ بأن قنوات التوزيع المكيفة على أساس الإستيراد ينقصها التخصص الوظيفي . ففهوم القناة على أنها سلسلة من الوسطاء مرتبطة بشكل مباشر مع بعضها لا وجود له في نماذج التوزيع في كثير من هذه الدول . لذا نجد أن الوسيط يعمل على مستويات متعددة إبتداء من الإستيراد إلى وظيفة التوزيع بالجملة والتجزئة أيضاً في كثير من الأحيان . فالذي يحكم عمليات هؤلاء هو تواجدهم للبيع على أي مستوى بدلاً من البيع لحلقة واحدة فقط في نظام التوزيع . وأخيراً فإن العائد (الربح) على أعمال الوسطاء في التوزيع لا يعكس قدرتهم وكفاءتهم في أداء وظائف التوزيع بشكل كامل ومتخصص بقدر ما يعكس قدرة الوسطاء على إستغلال الحالة العامة للسوق . وهذه الممارسة لا تناسب المنتج المحلي الذي يهيم قبل

إختناقها في قنوات توزيع لم تكن مصممة أساساً لمثل هذه العمليات .

خصائص متجر التجزئة الصغير في الدول النامية :

هناك إجماع لدى علماء التسويق حول هيمنة متجر التجزئة الصغير على قسط كبير من نشاط التوزيع في الدول النامية ، إذ يصل حجم العمالة في هذا النوع من النشاط إلى سدسي حجم القوة العاملة في العديد من الدول النامية . ويرجع السبب في التوسع الكبير في هذا النوع من المتاجر إلى قلة رأس المال اللازم للدخول إلى هذا النوع من النشاط .

في بلد نامٍ مثل ليبيا التي لم يتعدَّ تعداد سكانها المليون وربع المليون نسمة في سنة ١٩٥٤ م وصل عدد المشتغلين بالتجارة إلى ١٨٠٠٠ نسمة ، وبلغت نسبة تجار التجزئة إلى حوالي ٨٦٪ من هذا العدد . وفي خلال العشر سنوات التالية قفز العدد إلى ٢٧٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٤ ثم إلى حوالي ٣٧٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٣ م .

وقد وصف (Kaynak) تاجر التجزئة الصغير في مدينة أنقرة بتركيا بأنه «رجل ضئيل أو عديم الخبرة العملية في مجال إدارة الأعمال ، يعمل ساعات طويلة في محل صغير ، فقير التآثيث مملوك لأسرته» . (٣) ومتجر التجزئة التقليدي الصغير لا يختلف كثيراً في صفاته ومقوماته وأسلوب عمله في الدول النامية . فهذه الدول لها خصائص بيئية مشتركة تؤثر على نوعية المؤسسات التسويقية القائمة بها . والمتجر الصغير هو مثال حي على ذلك ، فعروف عن الدول النامية ضعف القدرة الشرائية للمستهلك مما يدفعه للشراء بكميات قليلة ، وهذا بدوره يؤثر على حجم عمليات المتجر الصغير للتجزئة . ومعروف أيضاً أن التكوين الرأسمالي (capital Formation)

مستوى معيشة أقل فيوجد محل واحد فقط من هذه المحلات لخدمة المنطقة بأسرها . فوجود المحلات المتخصصة في أصناف محدودة من السلع يتوقف على التعداد البشري والمستوى الإقتصادي للمنطقة .

وقد أيد هذا الاعتقاد بدراستين واقعتين للشرق الأوسط وأفريقيا الوسطى . فقد أشار (Stewart) إلى بلدان الشرق الأوسط بقوله «إن المحتوى السلعي» لمحلات التجزئة الكبرى تتحكم فيه مبدئياً أنماط توزيع الدخل وأذواق المستهلكين في حين قال (Marcus) عن أفريقيا الوسطى إن سوقاً متغيرة مثل السوق الأفريقية فإنه من المهم جداً مراقبة المستهلك بشكل مستمر لمتابعة أثر تغير دخله على أذواقه في إختيار السلع المادية . (٥) وقد ذهب البعض للقول بأن عدد واحجام محلات التجزئة في الدول النامية هي دالة لثلاثة متغيرات : أولها — حجم الأسرة لأن معظم هذه المحلات تدار من قبل مالكيها ، وثانيها — توفر رأس المال ، وثالثها مشتريات المستهلك ، إذ أن المستهلك غالباً ما يشتري على أساس يومي لغياب وسيلة النقل وإنخفاض الدخل وكلا العاملين يقتضيان وجود محلات تجزئة صغيرة ومنتشرة . (٦)

إن استقراءً دقيقاً للوضع السيئ لقنوات التوزيع في العديد من الدول النامية قد يفصح عن أن هذا الوضع إنما هو ببساطة مرحلة تطور طبيعية : من إقتصاد غير نقدي إلى إقتصاد نقدي . ثم من إقتصاد الندرة حيث يفوق الطلب فيه المعروض من السلع إلى إقتصاد يفوق فيه العرض حجم الطلب على السلع . وهذا التعاقب في مراحل النولاً يصاحبها بالضرورة نمو متوازن في النظام التسويقي ، فالنمو البطيء في قنوات التوزيع مثلاً قد يعيق نمو عناصر أخرى من مكونات النظام التسويقي . فالنشاطات التسويقية للمنشآت الإنتاجية وخاصة ما يتعلق منها بحجم العمليات والتخطيط لسلع جديدة قد تؤول إلى الفشل نتيجة

عائلية تجعل إمكانية تغذيتها بكفاءات إدارية وموارد مالية ضئيلة ويترتب على ذلك ضعف في حجم العمليات والممارسات التسويقية. والمثال العملي لذلك تجده في الطرق غير العملية في عرض السلع وعدم مراعاة قواعد النظافة في حفظ السلع وخاصة الغذائية منها بالرغم من قابليتها للتلف، لذا فإن الفاقد الكبير على السلع القابلة للتلف (الفواكه والخضروات) غالباً ما يتحمل عبؤه المستهلك النهائي وبالتالي فهو يدفع ثمن عدم كفاءة القائمين على هذه المحلات.

ومتاجر التجزئة الصغيرة التي تعمل في سوق سلع التسوق والسلع المعمرة عموماً لا تخلو هي الأخرى من عيوب في ممارساتها التجارية. فعبارة مكتوبة بخط عريض داخل المحلات مثل «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل» و«ممنوع الدين» والصكوك لا تقبل» تعتبر مألوفة في العديد من المحلات في الدول النامية. ويترتب على وجود هذه القيود عدم إمكانية استبدال السلع الباهظة التكاليف نسبياً إذا إتضح بعد عملية الشراء أنها معطوبة بشكل واضح. أما الضمانات المحددة بفترة زمنية معينة والتي غالباً ما يمنحها المنتج للوسطاء ونادراً ما يستفيد منها المستهلك لعدم التزام محلات التجزئة الصغيرة بها. ففي بلد كليبيا مثلاً الذي يعتمد على استيراد معظم السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها، فإن بعد المنتج الأجنبي عن السوق يجعله قاصراً عن ممارسة أي رقابة على هذه الممارسات في حلقات التوزيع.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال مفاده: ما سر بقاء المتجر الصغير للتجزئة في حلقات التوزيع في الدول النامية والمتقدمة اقتصادياً على السواء بالرغم من المساوي العديدة التي سبقت الإشارة إليها؟ ثم لماذا كان إنتشار المشاريع الكبرى للتجزئة في الدول النامية بطيئاً؟

وللاجابة على الشق الأول من السؤال نقول بأن المتجر الصغير للتجزئة غالباً ما يتعامل في سلع

في هذه الدول (باستثناء المنتجة للنفط) ضعيف نتيجة لانخفاض الدخل الفردي، وهذا بدوره يؤثر على حجم المؤسسات وإستثماراتها. ولما كان من السهل الدخول إلى هذا النوع من التجارة لعدم احتياجه لخبرات إدارية عالية وإستثمارات كبيرة، فإن المؤسسات التسويقية جاءت لتعكس هذه العوامل البيئية السائدة في الدول النامية. وعموماً يمكننا تلخيص ما ورد في الأدب التسويقي عن خصائص المتجر الصغير في حلقة التوزيع بالتجزئة في النقاط التالية:

- ١ — وجود أعداد كبيرة من محلات التجزئة الصغرى مما يجعل النشاط التجاري في العديد من الدول النامية مشتتاً بشكل يضعف من فعالية وكفاءة المحلات العاملة في هذا النوع من النشاط.
- ٢ — سهولة الدخول إلى هذا النوع من النشاط إذ لا يتطلب الأمر أكثر من بضع مئات من الدنانير، ويعتبر هذا النشاط مصدر للعمالة في كثير من الدول النامية التي تنتشر فيها البطالة.
- ٣ — يقوم هذا النوع من المحلات على أساس عائلي حيث يعتبر المحل ملك الأسرة ويعمل فيه مالكة بمساعدة أفراد أسرته، وبالتالي فهو مصدر رزقهم الأساسي.
- ٤ — صغر حجم المحل بما لا يمكنه من التوسع والنمو، بالتالي يظل قاصراً على الدخول في عمليات الشراء الكبير بما يمثله من وفورات إقتصادية.

- ٥ — هوامش الربح في هذا النوع من المحلات تعتبر منخفضة لتعاملها في سلع الإستقراب عموماً والتي تعتبر أساساً منخفضة الأسعار نسبياً.
- ٦ — ضعف خدماتها للزبائن عموماً إذا إستثنينا عمليات البيع على الحساب لبعض زبائنها. وتعتبر بعض هذه الخصائص معوقات لنمو هذا النوع من المحلات، فقيامها على أساس مشروعات

النامية بأفضل حظ من هؤلاء ، ولنا إستثناءات قليلة في الدول النفطية .

أما الإجابة عن الشق الثاني من السؤال فيقتضي معالجة الأسس التي تقوم عليها المشاريع الكبرى للتجزئة وإمكانية تبني مؤسسات تسويقية من نظام تسويقي خارجي إلى آخر داخلي .

المشاريع الكبرى في تجارة التجزئة : وإمكانية تبنيها في الدول النامية :

إن الفكرة الأساسية التي قامت عليها محلات خدمة النفس الكبرى (Super Markets) في نظام التوزيع في الدول المتقدمة إقتصاديا هي الإستفادة من وفورات الشراء الكبير والبيع المكثف وإختصار العملية البيعية لقصرها على الزبون ذاته بدل التركيز على رجال البيع ، أما الفكرة الأساسية من وراء إقامة المحلات ذوات الأقسام (الأسواق المجمعة) (Department Stores) فهي تشجيع المستهلك على شراء معظم إحتياجاته من السلع المختلفة المعمرة منها ، وغير المعمرة من متجر واحد بدل التنقل بين محلات مختلفة ، وفي كلا الشكلين من المتاجر فإن المستهلك متوقع أن يشتري بكميات أكبر مقارنة بما قد يشتريه من محلات التجزئة الصغيرة .

وبطبيعة الحال فإن تكاليف إقامة مثل هذه المشاريع الكبرى تتطلب إستثمارات ضخمة في المعدات والمباني والتوظيف والمساحات الأرضية المطلوبة . ويقابل هذه الإستثمارات الضخمة وفورات تحققها هذه المحلات من خلال الشراء بكميات ضخمة رأساً من المنتج وإستخدامها لوسائل النقل بكفاءة الأمر الذي ينجم عنه إنخفاض تكلفة و ثمن بيع السلع مقارنة بأسعار نفس هذه السلع في محلات التجزئة الصغيرة . فالسياسات السعرية المعتمدة في المحلات

الإستقرا ب (Convenience Goods) مثل الفواكه والخضروات واللحوم والكبريت والمعلبات وما شاكلها من سلع يحتاجها المستهلك في حياته اليومية وبإستمرار . فأصناف هذه السلع متماثلة عموماً (Standardised) وأسعارها منخفضة نسبياً والمستهلك متعود على شرائها من أقرب محل للتجزئة من سكنه لأن الفروقات في أصنافها وأسعارها ليست جوهرية ولا تستدعي الخوض في البحث والمقارنات قبل إتخاذ قرار الشراء . فالمستهلك بحكم العادة يعرف ماذا يريد من هذه السلع والبدايل عنها . ونحن لا نتوقع من المستهلك أن يتكبد عناء رحلة تسوق طويلة للبحث عن قطعة صابون «لوكس» مثلاً ، لأنها غير موجودة في متجر بجانبه أو أن سعرها أعلى ببعض دراهم في هذا المتجر ، فالذي نتوقعه هو أن يشتري بديلاً عنها مثل قطعة الصابون «بالموليف» من نفس المحل . ومن هنا إشتقت تسمية هذه السلع بسلع الإستقرا ب ، أي أن المستهلك يشتريها من أقرب متجر لسكنه .

وبناء على ما تقدم فإن إنتشار محلات التجزئة الكبرى في الدول المتقدمة إقتصادياً لم تقلل من أهمية المتجر الصغير إلا بقدر ما نجحت في تغيير عادات الشراء بالنسبة للمستهلك ، وهذه مسألة مرتبطة بالزمن من جهة وتوفر معطيات حياتية أخرى . فوجود الثلاجات الكبيرة وذوات العمق منها بالذات ، وتوفير السيارة ومساحات تخزينية معقولة في المنازل بالإضافة إلى دخل يمكن من شراء كميات أكبر ، كلها عوامل أساسية مشجعة على التسوق على أساس أسبوعي وبكميات كبيرة من المحلات الكبرى للتجزئة كبديل عن التسوق من المتجر الصغير التقليدي بشكل يومي . وطبيعي أنه ليس كل المستهلكين في الدول المتقدمة إقتصادياً يملكون هذه المقومات الحياتية ، وبالتالي فهم يؤمون المتاجر الصغيرة لشراء حاجاتهم اليومية ونحن لا نتوقع أن يكون غالبية المستهلكين في الدول

تسهيلات في الدفع (الشراء بالدين) وفي كثير من الأحيان ، يعتبر الحل متتدي إجتماعياً يلتقى فيه بعض سكان المنطقة لتبادل أطراف الحديث عن الحياة العامة وشئون المنطقة أو الحي .

٥ — إن نظرة المستهلك لعملية التسوق تختلف باختلاف الحضارات ، فقد ينظر المستهلك إلى هذه العملية على أنها وسيلة ترفيه في حد ذاتها وبالتالي ينتقل من محل لآخر ويساوم هنا وهناك للحصول على تخفيض في سعر السلعة. وقد ينظر إليها آخر على أنها واجب ينبغي القيام به وبأقل وقت ومجهود .

وإذا أضفنا إلى ذلك الإحتياجات الإستثمارية الضخمة اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع الكبرى لأمكننا تفسير سبب بطء إنتشار مثل هذه المحلات الكبرى في الدول النامية . فالإستثمارات الفردية التي يغلب عليها الطابع الأسري في غالب الأحيان قاصرة عن توفير مثل هذه المتطلبات نظراً لضعف التكوين الرأسمالي الناتج بدوره عن ضعف مستويات الدخل في هذه الدول .

وقد حدد بارتلز (١) ثلاثة شروط أساسية لإمكانية نجاح عملية تبني الدول النامية لمثل هذه المؤسسات التسويقية وأساليب عملها :

- ١ — أن يصل مستوى الدخل الفردي لأعداد كبيرة من الأفراد حداً معيناً .
- ٢ — أن تصل الصناعات المحلية إلى مستوى تنتج فيه سلعاً متسقة الجودة .
- ٣ — أن تكون العوامل البيئية الداخلية متقبلة للإبداع والتجديد الحضاري .

ولو نظرنا إلى المبادرات الفردية للقطاع الخاص في إقامة منشآت التجزئة لخدمة النفس في الدول النامية نلاحظ عليها صغر الحجم ومحدودية السلع التي تتعامل فيها فهي لا تعدو عن كونها محلات صغيرة نسبياً تبنت أساليب خدمة النفس . كما يلاحظ عليها أنها أنشئت

الكبرى للتجزئة قائمة على أساس تحقيق الأرباح من خلال البيع المكثف وهوامش الربح أقل . بينما يعتمد المتجر الصغير على التعامل بكميات أقل وهوامش أعلى . فالبيع المكثف يقتضي شرطين أساسيين هما وجود عدد كبير من المستهلكين يقبلون على مثل هذه المحلات . وأن تكون مشترياتهم بكميات أكبر من مجرد شراء الإحتياجات اليومية بشكل آلي .

وباستقراء عادات الشراء والمعطيات الحياتية للمستهلك في الدول النامية يمكن القول بأن هناك عدة عوامل تحول دون الإنتشار السريع للمحلات الكبرى في تجارة التجزئة في كثير من هذه الدول ومنها :

١ — إن منحنيات توزيع الدخل في العديد من هذه الدول — بما في ذلك معظم الدول النفطية — منحازة إلى اليسار على أساس جغرافي وعائلي ، فهذه المنحنيات منحازة جغرافياً إلى المدن الكبيرة (العواصم) حيث يتركز معظم النشاط التجاري ، وهي منحازة على أساس عائلي لأن عدداً قليلاً من الأسر تستحوذ على معظم الثروات في هذه الدول . وهذا الوضع من شأنه أن يضع السواد الأعظم من المستهلكين في هامش الأسواق الخصبية (حد الكفاية) .

٢ — إن أعداداً كبيرة من المستهلكين لا تتوفر لهم وسائل نقل شخصية تسهل عمليات الشراء بكميات كبيرة (على أساس أسبوعي مثلاً) فضلاً عن انخفاض مصداقية خدمات المواصلات العامة .

٣ — إن أعداداً كبيرة من المستهلكين لا يمتلكون وسائل التبريد والتخزين الضرورية للشراء على أساس أسبوعي بكميات أكبر كما هو الحال في أوروبا مثلاً .

٤ — التصاق المستهلك في هذه الدول بالمتجر الصغير القريب من محل سكنه ، وقد يحصل منه على

مراجع البحث :

1. Bartels, R. "A Methodological Framework for Comparative Marketing Study". in S. A. Greyser (ed), *Toward Scientific Marketing*. Proceedings of the 1963 Winter Conference, Chicago: American Marketing Association, 1964, pp. 383-90.
2. Erickson, L. G. "Analysing Brazilian Consumer Markets". *Business Topics*, Vol. XI, Summer, 1963, pp. 7-26.
3. Kaynk, E. "Food Retailing Systems in a Developing Economy". *Cranfield Research Papers in Marketing and Logistics*, 1976, Cranfield Institute Press, pp. 1-34.
4. Sherbine, A. A. "Import-Oriented Marketing Mechanisms". *Michigan State University Business Topics*, Vol. XVI, Spring 1968, pp. 70-73.
5. Stewart, C. F. "The Changing Middle-East Market", *Journal of Marketing*, Vol. XXV, January 1961, pp. 47-51.
6. Van Niewenhinze, "Markets and Marketing Factors of Development in the Mediterranean Basin", *The Hague: Houston and Co., C.A.O.* (ed), 1963.
7. Wadinambia, Ratchi, G., "Channels of Distribution in Developing Economics", *The Business Quarterly*, Vol. XXX, Winter, 1965, pp. 74-82.
8. Taylor, D. A. "Marketing in Brazil", *Marketing and Economic Development*, Peter D. Bennett (ed.), Chicago: American Marketing Association, 1965, pp. 110-115.

في أحياء تقطنها جاليات اوربية وطبقات مرتفعة الدخل من الوطنيين وبالتالي فهي تلبي إحتياجات طبقات محدودة ومتنقة من المستهلكين .

خلاصة :

من خلال مناقشتنا وتحليلنا للأدب التسويقي المتعلق بحلقة التوزيع بالتجزئة في الدول النامية يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :

١ — أن المتجر الصغير في حلقة التوزيع بالتجزئة في العديد من الدول النامية يحمل خصائص تعكس واقع التخلف الإقتصادي لهذه الدول . فتشابه المعطيات الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول ينجم عنها مؤسسات تسويقية متشابهة في التكوين والممارسات .

٢ — إن المتجر الصغير في حلقة التوزيع بالتجزئة يلعب دور المهيمن في نظام التوزيع بالرغم من مساوئه وعدم كفاءة القائمين عليه . ويستمد هذا المتجر أهميته من طبيعة السلع التي يتجر فيها وسهولة الدخول إلى هذا النوع من التجارة .

٣ — إن الإبتشار البطيء للمشاريع الكبرى في تجارة التجزئة ناتج عن إفتقار الدول النامية إلى معطيات أساسية ، منها ما يتعلق بالمستهلك ودخله وعادات شرائه ومنها ما يتعلق بالإحتياجات المالية الضخمة لإقامة وإدارة مثل هذه المشاريع .

مفهوم الأبرتهاید : ابعاده وخطورته

محمد سعيد أبو قصة*

- إن كلمة الأبرتهاید أو « التمييز العنصري » جاءت أصلاً من كلمتين هما (Apart-Hate) بمعنى فصل أو عزل — وكره ، ومعناها الميز العنصري والتفرقة بين البشر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع العلم أنه وحتى اليوم ليس ثمة إتفاق أو إجماع على المعنى الحقيقي للأبرتهاید إلا أن سياسة الأبرتهاید في مفهومها العام وفي إطار جنوب أفريقيا العنصرية فإن هذا المصطلح يعني التمييز العنصري بكل أشكاله ، كما وأن المصطلح الجديد حتى بالنسبة للغة الإنجليزية هو عبارة عن سياسة التفرقة والتمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضد الطوائف غير الأوروبية الأصل والمتمثلة في الأغلبية الأفريقية كجماعات البانتو والملونين الآخرين الذين يقطنون جمهورية جنوب أفريقيا والذين يشكلون أكثر من ٧٣٪ من مجموع سكان البلاد البالغ تعدادهم (٢٧) مليون نسمة حسب التقديرات السكانية لعام ١٩٧٧ . وتمشياً مع الأبرتهاید وسياسة تطبيقه فإن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية إنتهجت سياسة تهدف إلى تدعيم وضمان بقاء الكيان العنصري الأبيض ووعدت في نفس الوقت الأغلبية الأفريقية بتنمية منفصلة لمناطقهم بعيدين عن المناطق التي يقطنها البيض ويشتمل برنامج الأبرتهاید على عناصر معينة ومبادئ أساسية تسعى جاهدة من أجل تحقيق الأهداف التالية :
- ١ — ضمان إستمرارية الأبرتهاید كأيديولوجية قومية للأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا .
 - ٢ — السيطرة الكاملة على حركة التوظيف وإستغلال العمالة الأفريقية وإستخدامها في تنمية قطاع الإقتصاد مقابل أجور زهيدة .
 - ٣ — تنفيذ وتطبيق سياسة الإنفصال العنصري / فصل الأوروبي الأبيض عن الأفريقي الأسود في مختلف المجالات .
 - ٤ — تطبيق سياسة التنمية الإقتصادية والاجتماعية المنفصلة بالنسبة للجماعات السوداء في جنوب القارة السمراء .
 - ٥ — السعي من أجل خلق دولة بوليسية قوية بزعامة الأقلية البيضاء من أجل الهيمنة على الأغلبية السوداء وإخماد نشاطاتها المضادة بشتى الوسائل المتاحة .
 - ٦ — إستمرار تنمية الشعور المتمثل في تفوق الجنس الأبيض على الجنس الأسود على مختلف المستويات .
- إن كلمة الأبرتهاید كما شرحناها سابقاً تؤكد أن هذا المصطلح بمعانية العنصرية كان قد إستعمل تاريخياً

* محاضر بقسم العلوم السياسية — كلية الإقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ، وحاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية ، شعبة الدراسات الأفريقية بجامعة أوهايو — أثير — أمريكا .

الأصل في إقامة حكومة في جنوب أفريقيا على حساب الأغلبية الأفريقية المتواجدة على أرضها . وما يذكر فإن الأقلية البيضاء هذه جاءت من أوروبا وتمثل جماعة «البويرز» الذين جاءوا متطفلين من هولندا عام ١٦٥٢ واستوطنوا بالمنطقة حيث كان تعدادهم آنذاك أقل من ألفي نسمة والآن يربو تعدادهم عن ثلاثة ملايين نسمة ويشكلون نسبة ١٧٪ من مجموع سكان جنوب أفريقيا بكاملها . ومع بداية العقد التاسع من القرن التاسع عشر الميلادي إشتد التوتر والصراع بين الإنجليز من ناحية والبويرز من ناحية أخرى وازدادت درجة المنافسة بين الطرفين من أجل التوسع وفرض الهيمنة وكسب مواقع مختلفة داخل المنطقة أدت في النهاية إلى إشعال نار الحرب بينها دامت قرابة ثلاث سنوات (١٨٩٩ — ١٩٠٢) إنتهت بانتصار بريطانيا واستيلائها على المنطقة بكاملها وهكذا هزم البويرز في جنوب القارة .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد أن تخلت ألمانيا على مستعمراتها في أفريقيا مثل أقاليم التوجو ، الكاميرون ، روندا — بوروندي ، تنجانيقا وناميبيا ، وسعيًا وراء تحقيق أطامعها التوسعية وبناء إمبراطورية يحكمها البيض بالتوارث ، إستولت جنوب أفريقيا آنذاك على إقليم ناميبيا الأفريقي المتآخم لحدودها الغربية وضمتها بالقوة واعتبرته منذ ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من أراضيها ووقع الإقليم المذكور تحت الإنتداب والوصاية وصنفته جنوب أفريقيا تحت الفئة (ح) من نظام الإنتداب أو الوصاية والذي يعتبر وبكل المعايير أسوأ نظام إنتداب أو وصاية عرفه العالم المعاصر ومارسته الأنظمة الإستعمارية العنصرية . وخلاصة القول فإنه ومنذ عام ١٩١٠ حتى عام ١٩٦١ ، كانت جنوب أفريقيا الحالية تعرف باسم «إتحاد جنوب أفريقيا» نتيجة للتسوية التي نتجت عن حروب البويرز لعام ١٩٠٢ ، وبعد عام ١٩٦١

ولأول مرة في مقال نشر بصحيفة «داي بيرجر» بجنوب أفريقيا في عددها الصادر في مارس ١٩٤٣ ، وقد أوضح هذا المقال سياسة البويرز تجاه الأبرتهاید وضرورة تطبيقه في المنطقة ، كما واستعمل هذا المصطلح للمرة الثانية أيضاً في مقال آخر نشر بنفس الصحيفة وذلك في عددها الصادر في سبتمبر من نفس العام ، حيث أكد المقال على ضرورة الاعتراف بوجهة نظر البويرز فيما يتعلق بالأبرتهاید والعمل على تدعيمه وترسيخه بشتى الوسائل المتاحة لىخدم الأقلية البيضاء . هذا وعلى المستوى الرسمي الحكومي فقد إستعمل هذا المصطلح ولأول مرة في برلمان جنوب أفريقيا في يناير عام ١٩٤٤ عندما وصف زعيم الحزب الوطني ورئيس الوزراء آنذاك نثانيال ملان طيعة الجمهورية وأنه سيؤكد على سلامة الجنس الأبيض والحضارة المسيحية بواسطة المحافظة على مبادئ الأبرتهاید وترسيخ مفاهيمه بداخل الأقلية البيضاء في المنطقة . وقد ساعد هذا المصطلح بفلسفته العنصرية وأبعاده المميزة الحزب الوطني على الفوز خلال الإنتخابات التي أجريت في مايو عام ١٩٤٨ وظهور الحزب المذكور كقوة سياسية ذات أثر كبير فيما بعد . والجدير بالذكر أنه قصد بالمصطلح الجديد وضع مبدأ يسهل على العنصريين البيض (البويرز) أو كما يفضلون تسميتهم «الأفريكانرز» إستعماله لدرجة أنه لا يوجد لهذا المصطلح ترجمة في اللغة الإنجليزية حتى الآن لا شيء إلا لكونه يحمل في طياته معنىً محيراً ومميزاً يفهمه فقط واضعوه ألا وهم العنصريون البيض في جنوب القارة السمراء ، إلا أن اليوم أصبح الأبرتهاید كلمة دولية متداولة شأنها شأن كلمة البويرز وغيرها من المصطلحات التي دخلت القاموس السياسي . والجدير بالملاحظة أن مصطلح الأبرتهاید ترجع خلفياته إلى بداية العقد الأول من القرن الحالي عندما ساعدت ودعمت وساندت بريطانيا الأقلية البيضاء الأوروبية

العديد من الدول الأفريقية إستقلالها من قِبل فرنسا وبريطانيا وبدأ شعور الوعي السياسي يتزايد بين الأفارقة وبدأ شعور القومية ينمو شيئاً فشيئاً ومع هذه الفترة الحاسمة قام هارولد مكلان رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بزيارة جنوب أفريقيا وفي الكلمة التي ألقاها برلمان جنوب أفريقيا في فبراير عام ١٩٦٠ ، أوضح مكلان «أن رياح التغيير بدأت تهب عبر أفريقيا وسواء أردنا ذلك من عدمه فإن هذا النمو في الشعور والوعي القومي هو حقيقة سياسية ثابتة ويجب علينا جميعاً قبولها كحقيقة واقعة وسياساتنا القومية يجب أن تأخذ ذلك في الحسبان». ومع بداية منتصف العقد السابع وبداية العقد الثامن من هذا القرن فإن رياح التغيير هذه بدأت تهب عبر أفريقيا من جديد حيث دول المواجهة أنجولا وموزمبيق وزمبابوي التي تفصل حكومة الأقلية البيضاء في أقصى الجنوب عن بقية أفريقيا السمراء تحررت وحققت إستقلالها وبدأت عملية البناء والتشييد في هذه المناطق بالرغم من وجود بعض المضاعف والتعثرات التي تعترض هذه الأنظمة الجديدة ، أما ناميبيا ، آخر المستعمرات في أفريقيا ، فإن إستقلالها أصبح قاب قوسين أو أدنى ، أراد العنصريون البيض في بريتوريا ذلك من عدمه فإن التيار الجارف والهادر الذي يحتاج ناميبيا حالياً يزداد قوة وإيماناً كل يوم وإرادة الشعب الناميبي ستتصر أجلاً أم عاجلاً وعلى بريتوريا أن تأخذ هذا في الحسبان وتستعد للتحدي .

وفيما يتعلق بحركة النضال التي قادها الشعب الأفريقي والذي يشكل الأغلبية الساحقة في المنطقة فإنه من المفيد أن نوضح أن هذا الشعب المناضل وخلال تاريخه الطويل تعرض للعديد من الممارسات الوحشية من قبل النظام العنصري في بريتوريا حيث أن هذا الشعب له مصلحة قومية وحيوية في نضاله وكفاحه من أجل القضاء على الأبرتهاد بكل أشكاله

أصبحت البلاد تعرف باسم «جمهورية جنوب أفريقيا» علماً بأن اتحاد جنوب أفريقيا الذي أسس عام ١٩١٠ كان يضم محافظة الكيب ونااتال من جانب بريطانيا واترانزفال ودولة البرتغال الحرة من جانب البويرز ومع بعضها البعض أصبحت هذه المناطق الأربعة تشكل «دومينيون» وأصبح للإتحاد لغتان رسميتان هما الإنجليزية والأفريكانية التي تمثل لغة المستوطنين الهولنديين الذين استوطنوا البلاد مع منتصف القرن السابع عشر الميلادي . وبالرغم من أن بريطانيا منحت البويرز جميع الحقوق المتعلقة بالمواطنة وحق الجنسية إلا أن التنظيمين كل على حدة إستمر في محاربة الآخر وعدم الثقة به ووضع العراقيل أمامه الأمر الذي أدى إلى ظهور حزبين سياسيين متنافسين هما الحزب الوطني الذي تسيطر عليه جماعة البويرز التي تشكل ٦٠٪ من مجموع السكان البيض المتواجدين في البلد في حين تسيطر الجماعة الإنجليزية التي تشكل ٤٠٪ من مجموع السكان البيض في المنطقة على الحزب المتحد . وفي أوائل عام ١٩٦٠ ازدادت حدة الخلاف والتوتر بين الإنجليز وحزبهم المتحد من جهة والبويرز وحزبهم الوطني من جهة أخرى خصوصاً وأن الحزب الأخير كان يفضل ويحبذ التعجيل بعملية قطع الصلة ببريطانيا وتأسيس جمهورية مستقلة بعيدة عن هيمنة بريطانيا ، في حين كان الحزب المتحد يطالب بزيادة حجم الإتصال مع بريطانيا وإنتهاج سياسة معتدلة تخدم المصالح المشتركة ، وفي إنتخابات عام ١٩٦٠ حسم الصراع لصالح البويرز وحزبهم الوطني وتم إعلان للجمهورية عام ١٩٦١ وقطعت جنوب أفريقيا صلتها التقليدية مع بريطانيا والتي دامت أكثر من نصف قرن كما وانسحبت جنوب أفريقيا من الكومنولث البريطاني . هذا كما يمثل بداية العقد السادس من القرن الحالي نقطة تحول وانطلاق في تاريخ أفريقيا السياسي حيث حصل وأن حققت

لما سببه من متاعب ومشاكل وعواقب وخيمة لا تعد ولا تحصى حيث سبق لبريتوريا العنصرية أن مارسته في أبشع أشكاله ووحشيته وقعه ، كما أن الأبرتهيد في جنوب أفريقيا اليوم يمثل ايدولوجية تفوق الجنس الأبيض على الجنس الأسود الأقل شأنًا ، ويرجع فضل ميلاد هذه الأيدولوجية إلى المستوطنين البيض (البويرز) الذين غزوا المنطقة مع بداية منتصف القرن السابع عشر الميلادي وقد إنتهج الغزاة البيض خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الميلادي سياسة الحملات المتمثلة في الغزوات والغارات المتكررة واستخدموا جميع وسائل النهب والسلب والإحتيال الأخرى إلى جانب عدوانهم السافر ضد الشعب الأفريقي صاحب الأرض ، وخلال هذه الحملات الشرسة التي قام بها البويرز ضد الأفارقة وأرضهم واجه هؤلاء الأعداء الغزاة مقاومة عنيفة من قبل الأهالي الأفارقة الذين خرجوا دفاعا عن التراب والشرف والكرامة ، وفي منطقة الكيب «الرأس» وحدها إندلعت معارك المقاومة بين الاهالي الأفارقة والبويرز وصل عددها أكثر من ثمانية معارك مع الأفارقة قاطني المنطقة ضد الإنتهاكات والهجمات الشرسة التي قامت بها طوائف البويرز طيلة قرن من الزمن . وبعد سلسلة من المعارك الضارية ونظراً لضعف المقاومة لدى الأفارقة وبعد كل هذه الفترة الطويلة تم إخماد المقاومة الأفريقية بواسطة القوى النارية الأوروبية المتفوقة آنذاك إلا أنه وبعد حتى الهزيمة التي لحقت بهم فإنهم — أي الأفارقة — لم يستسلموا تطوعاً أو يخضعوا للأمر الواقع بل واصلوا نضالهم بوسيلة أو بأخرى حتى أثبتوا للغزاة الأوروبيين أنهم على قدر كبير من المسؤولية وأنهم جادون في مواصلة المشوار مهما كانت العواقب على الرغم من أنهم تعرضوا للعديد من الممارسات والمضايقات خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات التي يؤدونها

للأوروبيين حيث الكثير من الوسائل التي كانت تستخدم أثناء فترة تجارة الرقيق في القرون (السادس والسابع والثامن والتاسع عشر) الميلادي ما تزال تستخدم الآن لإجبار الأفارقة على العمل . ومن بين هذه التدابير فرض الضرائب والقوانين التي لا تسمح للفرد الأفريقي بالعمل أو الإقامة والتنقل إلا في منطقة معينة ومحددة . وخلاصة القول فإن نعمة إكتشاف الماس بمنطقة كمبرلى عام ١٨٦٧ والذهب بمنطقة ووترزrand عام ١٨٨٦ بالنسبة للبيض العنصريين ونقمة إكتشافه بالنسبة للأفارقة وضعت حجر الأساس للتمييز العنصري في مجال الصناعة بين الأبيض والأسود في جنوب القارة الأفريقية حيث العمال المهرة والمتدربون والفنيون والحرفيون في المناجم هم من البيض جاءوا للمنطقة من أوروبا التي عانت الوبل من الأزمات الإقتصادية الخائقة آنذاك وزحفوا نحوها حفاة عراة من أجل العيش والإستيطان أولاً والتوسع والتغلغل داخل المنطقة على حساب الأغلبية الأفريقية ثانياً ، في حين يتم إستخدام الأفارقة في أعمال شاقة وقاسية كعناصر غير مهرة وغير حرفية وبأجور زهيدة وكثيراً ما كان المواطن الأفريقي صاحب الأرض آخر من يوظف وأول من يستغنى عن خدماته في اطار هذا النظام العنصري لبريتوريا وقد ثبت أن هذا النظام الإستغلالي يعتبر نظاماً مربحاً بالنسبة لعمال المناجم والصناعات الأخرى وكذلك الأمر بالنسبة لرأسمال جنوب أفريقيا بصفة عامة فهو نظام يقود لخسارة بالنسبة للأغلبية الأفريقية من العمال الغير مستفيدين من الوضع الراهن كما أن الأرستقراطية البيضاء من العمال وجدت نفسها مجبرة على مساندة ودعم النظام العنصري من أجل توفير عمل أفضل وتحقيق أجور ومرتبات مرتفعة بالإستمرار في معاملة الأفريقي صاحب الأرض معاملة سيئة وتهكمية وتكليفه بأداء الأعمال الشاقة حيث أن صناعة التعدين

أصبحت أيضاً تمثل تراجواً بين الرأسمالية الدولية والإقطاعية المحلية في جنوب أفريقيا العنصرية وهذا أيضاً أضحى يمثل تواطؤاً وتحالفاً عنصرياً واضحاً بين الرأسمالية الدولية من ناحية والإقطاعية الأرستقراطية البيضاء من ناحية أخرى وكل ذلك على كاهل وحساب الأغلبية الأفريقية التي تعيش على أرضها كأجيرة تستغل وتسخر من قبل الأقلية البيضاء التي تسيطر على الأوضاع بصفة عامة ، ويظهر أن رجل الأعمال البريطاني سيسل روديس (١٨٥٣ — ١٩٠٢) الذي كان رئيساً لوزراء مستعمرة الكيب «الرأس» خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي كان متحمساً لقضية ترسيخ سياسة الأبرتهاید منذ ذلك الحين حيث قال في خطاب له بالبرلمان آنذاك «اني سوف أطرح قواعد سياسيي حول قضية الأهالي الأفارقة . . . وعليكم إما أن تقبلوهم على أسس قدم المساواة كمواطنين أو تعتبروهم جنساً خاضعاً . . . وأردف روديس قائلاً مواصلاً حديثه . . . أما بالنسبة لي شخصياً فقد توصلت إلى قناعة تامة بضرورة تواجده تشريع طبعي يصنف الأجناس . . . وفي هذه الحالة فإن الأهالي الأفارقة سيعاملون كالأطفال وسيحرمون من حق الانتخاب والمشاركة السياسية» وفي آخر كلامه قال روديس «هذه هي خلاصة سياساتي وهذه هي سياسات جنوب أفريقيا» . وخلاصة القول فإن حجر الزاوية القانونية لقضية التمييز العنصري بين مختلف الأجناس في جنوب أفريقيا كانت قد ساهمت فيها بريطانيا مساهمة فعالة وإيجابية وذلك عندما قلّدت بحمل السلطة السياسية في يد الأقلية العنصرية البيضاء منذ عام ١٩١٠ حيث أجاز الدستور آنذاك التمييز العنصري في أبشع أشكاله وألوانه وأعدّ الأسس لمجابهة العقاقب وردود الفعل لسياسات الإستغلال والسخط والإحتكار والجور والجشع والذل وغيرها . وبهذه

الخلفية والمعطيات أصبحت جنوب أفريقيا تمثل مصيدة للرأسمالية العالمية في التشجيع على جلب التجار الأوروبيين بقصد الإستغلال لثروات ومقدرات الشعوب الأفريقية المغلوبة على أمرها خصوصاً وإن البلد أصبحت تحكم بواسطة أقلية عنصرية بيضاء ، وهكذا وفي الجوهر فإن السلطة أصبحت محتكرة من قبل فئة معينة من برجوازي جنوب أفريقيا بالتعاون مع الأمبريالية العالمية حيث التمييز العنصري والرأسمالية العالمية ونماذج الإستغلال والإحتكار والجشع والجور كلها جعلت أفريقيا نفسها مستعمرة من هذا النوع . إن خصوم ومعارضى سياسة الأبرتهاید يجادلون القول بأنه حتى وإن كان تقسيم الأجناس شيئاً مفضلاً ومحبباً في جنوب أفريقيا إلا أن عيب هذا التقسيم أنه قرر أساساً من جانب واحد ألا وهو الجنس الأبيض وحده خدمة لمصالحه واطاعه التوسعية على حساب الأغلبية الأفريقية ، ومن هذا المنطلق كانت الأغلبية الأفريقية الكادحة عرضة لأسوأ نماذج الإستغلال والرضخ الإستعماري بشق ألوانه كما أنهم — أي الأفارقة — لم يكونوا مستقلين ولا أحرار بل أصبحوا عبيداً وشعباً بدون أرض وهذا يطابق القول الأفريقي المأثور الذي يقول «عندما جاء البيض إلى بلادنا كانت الأرض مجوزتنا والإنجيل مجوزتهم واليوم فإن الإنجيل مجوزتنا والأرض مجوزتهم» وهكذا إستولى العنصريون البيض في أفريقيا على الأرض الأفريقية وخيرات أفريقيا وشدروا وحرموا الأفريقي صاحب الأرض الأصلي من التمتع بخيرات أرضه والعيش السعيد في بلاده حراً ، كما حرمت الأغلبية الأفريقية من التمتع بحق المشاركة السياسية وأجبروا الأفارقة فقط على توفير يد عاملة رخيصة من أجل إنتاج ثروة هائلة لكي تعرض للبيع والمساومة في الأسواق العالمية مثل لندن وباريس ولشبونة وجيهانسبيرج وغيرها من العواصم الإستعمارية الأخرى حيث كل هذه الخيرات تصل

فالظاهرة الخطيرة والتي أصبحت شائعة إلى حد ما هو أن تحقيق «علم ونشيد ومقعد في الأمم المتحدة» يؤهل البلد أن يكون مستقلاً ويتمتع بالسيادة الكاملة وهذا في الواقع مفهوم تقليدي ومزيف لمعنى التحرر حيث الكثير من الأفارقة وفي مقدمتهم قادتها يشعرون بالحسرة عندما يتذكرون قضية الأبرتهاید وما يتعرض له إخوانهم في جنوب القارة من إهانات ومعاملة سيئة ويتعاطفون معهم من الناحية النظرية فقط عندما يخاطبون مواطنهم في مناسبة ما ولتكن «الإستقلال» يوم الحرية والتحرر فهم كثيراً ما يبدون سخطهم ومعارضتهم وإدانتهم لهذا النظام العنصري ولكن الكارثة الكبيرة أنه سرعان ما يتلاشى هذا الحماس وهذا الشعور المعادي للأبرتهاید عندما يلتقي هؤلاء القادة الأفارقة مع شخصية أوروبية أو أمريكية ويتدارسون الأمور ذات الإهتمام المشترك وتدخل كارثة المجاملة الدبلوماسية التي درسوها في كتب العلاقات الدولية وحتى يتفادوا الإخراج في هذا الموضوع فإن قضية الأبرتهاید لا تدرج ضمن الموضوعات التي من الممكن مناقشتها في مثل هذه اللقاءات وكثير من الأنظمة الأفريقية مثل ملاوي وساحل العاج والسنغال وغيرها أبدت إستعدادها وقدمت المساعدات لمستولي بريتوريا من أجل إستمرارهم في ممارسة الأبرتهاید خصوصاً البلد الأول والثاني .

وفي مجال تكافؤ فرص العمل وسياسة الأجور في جنوب أفريقيا نجد أن سياسة الأبرتهاید قد تجاهلت هذه الفكرة وميزت بين الأجناس المختلفة فيما يتعلق بسياسة الأجور والمرتبات بالنسبة للفئات المختلفة . وفيما يلي نورد الجدول الذي يبين معدلات الأجور الشهرية في نهاية عام ١٩٧٣ ، بالعملة المحلية لجنوب أفريقيا «الراند» علماً بأن الراند الواحد يعادل ١,١٥ دولار أمريكي .

أما الجدول الثاني والمتعلق بفرص العمل والإنتاج

الأسواق الأوروبية وهي من إنتاج العامل الأفريقي مهضوم الحق ومهان الكرامة من قبل الغزاة العنصرين في جنوب أفريقيا . وهكذا استغلَّ جهد العامل الأفريقي البسيط من قبل العصابة البيضاء الطاغية والمستبدة في جنوب القارة السمراء من أجل تحقيق أطماعها التوسعية ومثل هذه النقطة المهمة تقودنا إلى الحديث عن تورط العديد من الأنظمة الغربية في دعم ومساندة الأبرتهاید بواسطة حجم إستثماراتها في جنوب أفريقيا ودعمها للنظام العنصري في بريتوريا حيث المحرك الأساسي للأبرتهاید الذي يدعم ويرسخ إستمراره هو حجم الإستثمارات الأجنبية وتدفقها على جنوب أفريقيا حيث وصل حجم الإستثمارات الأوروبية والأمريكية ذروته في المنطقة مع منتصف العقد السابع وبلغ مجموع الإستثمارات الأجنبية في البلد العنصري المباشرة وغير المباشرة قرابة (١٥) مليار دولار حيث يتبين لنا أن العقوبات الاقتصادية والعسكرية الإلزامية والتطوعية التي فرضت على حكومة بريتوريا من قبل المجتمع الدولي لموقفها المتشبث والعنيد تجاه الأبرتهاید وإصرارها على الإستمرار في العملية كل هذه العقوبات التي فرضت على حكومة بريتوريا العنصرية ضربت بها الدول الخليفة والإستعمارية عرض الحائط وتجاهلتها ، وبهذه الخلفية والأسس والكيفية شب وترعرع الإبرتهاید ووجد مرتعاً خصباً واستمر في طغيانه وجبروته متحدياً المجتمع الدولي بأسره وقرارته في الخصوص .

إن قضية هذا السرطان المزمن المتمثل في الأبرتهاید والذي يهدد أمن وسلامة أفريقيا بصفة خاصة والعالم بصفة عامة يتطلب حشد الطاقات وتكاثف الجهود من أجل إستئصاله من جذوره وهذا عمل معهود للأفارقة جميعاً وهنا تختبر صلاحية الإستقلال ومعنى الإستقلال والحرية والإعتاق وهنا فقط نستطيع أن نفرق بين الإستقلال الصحيح والحقيقي وبين الإستقلال المزيف للبلدان الأفريقية بكاملها .

الجدول رقم (١)
معدلات الأجور في نهاية عام ١٩٧٣ في الشهر الواحد بالعملة المحلية لجنوب أفريقيا :

القطاع	الأفارقة	الملونون	الأسويون	البيض
الملابس	٦٩	٨٠	٧٨	٣٧٨
المنسوجات	٥٤	٩٠	١٠٣	٤٠١
المواد الغذائية	٦٥	٨٢	١٢٠	٣٥٥
التبغ	٨٦	٧٩	—	٣٥٩
الخشب والفيلين	٥٤	٨٢	١٢٢	٣٢٩
الأثاث	٧٥	١٣٤	١٤٢	٣٧٣
الأوراق	٨٩	١١٣	١٤٢	٤٠٨
الطباعة	٩٨	١٤٢	١٥٦	٣٥٦
الجلود	٦٧	٩٢	١٠٧	٣٤٦
الكياويات	٧٤	١١٤	١٥١	٤٠٤
المطاط	٨٣	١٢٦	١٢٧	٣٦١
معادن غير معدنية	٦٣	١١١	١٤٨	٣٩٠
المعادن الاساسية	٧٣	١٤٥	١٥٧	٣٩٦
الآلات	٨٠	١٢٤	١٨٠	٣٩٧
المنتجات المعدنية	٧٥	١٣٧	١١١	٤٠٥
الآلات الكهربائية	٨٥	١٢٢	١٢٥	٣٦٧
معدات النقل	٨٦	١٣٣	١٥٣	٣٨٠
الطاقة الكهربائية	٨٠	١٠٥	—	٤١٥
مناجم الذهب (أجر نقدي فقط)	٢١	١٠٨	١٠٢	٣٩٦
مناجم الفحم (أجر نقدي فقط)	٢١	٥٨	٩٧	٤٢١
صناعة البناء والتشييد	٧١	١٣٨	١٩٤	٤٠٨
المصارف	٨٨	١٠٦	١٤٢	٣١٤
بناء التجمعات	٧٦	١١٧	١٦٥	٣٠٢
شركات التأمين	٩٠	١٢٤	٢٢٧	٣٤٠
تجارة الجملة	٦٣	٩٥	١٣٢	٣٣٥
تجارة القطاعي	٥٢	٧٧	١٠٤	١٧٩
الحركات	٦٣	٩٨	١٣٧	٢٩٨
الخدمات المتعلقة بالفنادق	٣٨	٦١	٨٨	١٩٣
الحكومة المركزية	٥٩	١٦٣	٢٣٢	٣٣٦
إدارة المحافظات	٤٦	٧٥	١٢٢	٣٢٠
الهيئات المحلية	٥٤	١٠٧	٨٨	٣٣١
خطوط السكك الحديدية				
(الموانئ والمطارات)	٥٤	٧٢	٥٥	٣٢٠

المصدر : The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 58.

الجدول رقم (١) مكرر
تركيب الأجnas التي تمثل القوى العاملة في جنوب أفريقيا وأجورها بالجنبة الإسترليني في الصناعات الرئيسية

القطاعات			الأجناس	
التعدين	الصناعات	البناء والتشييد		
٦١٧٨٢	٢٧٩٧٠٠	٦٠٨٠٠	العدد	البض
١٩٥,٨٢ جنيه	١٧٠,٨١	١٧٨,١٠	معدل الأجرة الشهرية	
٥٩٢٨١٩	٦٤٤٩٠٠	٢٧٠٠٠٠	العدد	الأفارقة
٩,٤٨ جنيه	٢٩,١٦	٢٨,٠٣	معدل الأجرة الشهرية	
٦٣٥٢	٢٠١٣٠٠	٤٧٢٠٠	العدد	الملونون
٤١,٩٠ جنيه	٤١,١٦	٦١,٧٤	معدل الأجرة الشهرية	
٥٧٨	٧٦٥٠٠	٥٣٠٠	العدد	الأسويون
٥١,٤٦ جنيه	٤٣,٥٨	٧٩,٩٢	معدل الأجرة الشهرية	

المصدر : Gutkind, Peter, C. W. & Wallerstein, Immanuel. The Political Economy of Contemporary Africa (Sage Publications, Inc., Beverly Hills/London 1976), p. 243.

فهو يوضح إحصائية بتشكيل القوى العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية والتي تمثل العمود الفقري لجنوب أفريقيا حيث نلاحظ أن السواد الأعظم من القوى العاملة في جنوب أفريقيا هو من الأفارقة الموزعين على مختلف القطاعات الإنتاجية ، وبالرغم من هذا كله فإن جهد العامل الأفريقي لا يزال مسروقاً وغير متناسق مع الأجر الذي يتقاضاه نتيجة هذا العمل . وفيما يلي نورد الجدول رقم (٢) والذي يوضح تركيب القوى العاملة في جنوب أفريقيا موزعة بين الأجناس المختلفة والقطاعات الإنتاجية المختلفة .

جدول رقم (٢)
تركيب القوى العاملة في جنوب أفريقيا حسب الأجناس والقطاعات

القطاعات	الأفارقة	الملونون	الأسويون	البض
المناجم	٥٩٣٠٨٦	٧٩١٤	٧٣٠	٨٣٦٩٩
الملابس	٣٥٥٠٠	٥٧٧٠٠	٢٣٨٠٠	١٠١٠٠
المنسوجات	٦٤١٠٠	١٦٠٠٠	٥٦٠٠	٨٢٠٠
صناعة السيارات	٦٧٢٦٣	١٥٠١١	٤٠٩٦	٤٧٦٧٤
المواد الغذائية	٨٨٩٠٠	١٩٢٠٠	٨٨٠٠	٢٠٢٠٠
التبغ	١٩٠٠	١٢٠٠	—	١١٠٠
المشروبات الغازية	١٣٨٠٠	٦١٠٠	٤٠٠	٥٣٠٠

تابع الجدول رقم (٢)

القطاعات	الأفارقة	الملّون	الآسيويون	البيض
الأحذية	٥٥٠٠	١٢١٠٠	١٦٠٠٠	٢٣٠٠
الحشب والفيلين	٤٦٥٠٠	٦٥٠٠	١٣٠٠	٦٤٠٠
الورق	١٥٨٠٠	٥١٠٠	٣٧٠٠	٧٥٠٠
الاثاث	١٩٦٠٠	٩٢٠٠	٢٠٠٠	٦٣٠٠
الطباعة	٨٥٠٠	٨٠٠٠	١٩٠٠	١٧٧٠٠
الجلود	١٨٠٠	٤٢٠٠	٦٠٠	٧٠٠
المطاط	١٤٢٠٠	٢٢٠٠	٧٠٠	٥٨٠٠
الكياويات	٣٨٤٠٠	٥٨٠٠	٢١٠٠	٢١٧٠٠
المعادن الأساسية	٤٨٢٠٠	١٦٠٠	٦٠٠	٣٢٠٠٠
المنتجات المعدنية	٩٥٤٠٠	١١٠٠٠	٤٩٠٠	٣٥٣٠٠
الآلات	٣٣١٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	٢٧٤٠٠
الآلات الكهربائية	٢٠٣٠٠	٩٤٠٠	١٣٠٠	١٧٠٠٠
معدات النقل	٣٨٠٠٠	١٤٩٠٠	١٥٠٠	٢٦٠٠٠
الطاقة الكهربائية	١٧٥٠٠	٦٠٠	—	١٠٢٠٠
صناعة البناء والتشييد	٢٧٦٨٠٠	٤٧٥٠٠	٥٧٠٠	٥٨٩٠٠
المصارف	٥٧٨٠	١٧٩٤	٦٣٥	٤٦٥٣١
بناء التجمعات	١٧١٨	٣١٤	١٥٦	٩١٢٢
شركات التأمين	٤١٧٩	٣٣١٨	٧٣٤	٢٥٦٦٩
تجارة الجملة	٨٢٣٠٠	٢٠٤٠٠	١٠١٠٠	٧٧١٠٠
تجارة القطاعي	١١٢١١٠	٣٢٨٠٠	١٦٩٠٠	١٢٥١٠٠
المحركات	٥١٧٠٠	١٠٦٠٠	٣١٠٠	٤٤٣٠٠
الخدمات المتعلقة بالفنادق وغيرها	٣٢٣٠٠	٦٦٠٠	٥٠٠٠	٩٣٠٠
الهيئات العامة	١١٠٥٩٤	٣٥٠٦٨	٨٣٨٧	١٠٢٨٨١
الشرطة :				
ضابط	١٠	٧	٣	١٩٠١
ضابط صف	—	—	—	٢١٠٦
رئيس رقباء (عرفاء)	١٨	٦	٣	—
رقيب (عريف)	٢٠٢٨	٢٥٠	١٤٨	٥٠٠٠
شرطي عادي	٧٤٢٧	١٠٥٣	٥٤٩	٧٤٢٧
آخرون	٣١٦	٣٢	٩	٢٤٠٩
المجموع	٩٧٩٩	١٣٤٨	٧١٢	١٨٨٤٣

المصدر : The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 61.

العنصرية أبشع وسائل القمع والتعذيب والأعمال البوليسية والوحشية الأخرى ضد الأهالي الأفارقة الذين يناضلون ضد القمع والظلم والإضطهاد والإستغلال . كما بلغ عدد السجناء السياسيين المعروفين لدى منظمة سوابو قرابة (٥٤) سجين من المتواجدين بسجون جنوب أفريقيا . أما عن المعاملة السيئة والقاسية التي يتعرض لها هؤلاء السجناء الأفارقة فيتعذر على المرء حصرها كما وهناك أكثر من (٩) ضحايا سقطوا قتلى نتيجة التعذيب في سجون حكومة بريتوريا العنصرية كان آخرهم استيفيز بيكو الذي مات نتيجة التعذيب في خريف عام ١٩٧٧ .

والآن نأتي إلى استعراض قضية الإستثمارات

الأجنبية في البلد العنصري جنوب أفريقيا لنرى ما يجري في المنطقة من تواطؤ وتحالف مباشر ومؤامرات خبيثة تحاك ضد أفريقيا بكاملها وبالتالى يهدد أمنها وسلامها . حيث تشير منشورات الأمم المتحدة (وحدة الأبرتهاید) المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية في جمهورية جنوب أفريقيا أن مجموع الإستثمارات في جنوب أفريقيا وصل مع نهاية عام ١٩٦٥ حوالي (٤٨٠٢) مليون دولار، حصة بريطانيا وحدها من هذه الإستثمارات كانت تمثل حوالي $\frac{3}{5}$ من مجموع الإستثمارات في حين بلغت حصة أمريكا ١٢٪ من مجموع هذه الإستثمارات أما فرنسا وسويسرا فإستثماراتها كانت حوالي ٤ إلى ٦٪ من مجموع الإستثمارات في حين بلغت إستثمارات بلجيكا ولكسمبورج حوالي ١٪ وتورط المانيا الغربية وإسرائيل واليابان وإيطاليا وغيرها من الأنظمة الأخرى فإن الامر أصبح الآن أكثر وضوحاً فيما يتعلق بأبعاد الأبرتهاید من جهة وبنشاطات جنوب أفريقيا العنصرية من جهة أخرى حيث أن جميع دول العالم الرأسمالي أصبحت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة متورطة في تمويل المشاريع الضخمة في جنوب أفريقيا وفي نفس الوقت فإن الرأسمالية والعنصرية في جنوب

إن الجدولين (١ و ٢) يمثلان بوضوح وضعية الأجور في جنوب أفريقيا وإختلافها بين المجموعات المختلفة ، كما أنه بالإمكان وسهولة بعد الإطلاع على الجدولين المذكورين أعلاه أن نلاحظ مدى أهمية القوى العاملة بالنسبة لإقتصاديات جنوب أفريقيا وكذلك نموذج التمييز في الأجور وتفاوتها بالنسبة للأفارقة وتجمع القوى العاملة الأفريقية في قطاع التعدين حيث وصل عددهم قرابة (٦٠٠) ألف عامل وفي مجال البناء والتشييد قرابة (٢٧٦) ألف عامل و(١١٢) ألف عامل في قطاع تجارة القطاعي وأخيراً يمكننا أن نلاحظ التمثيل الأفريقي المنخفض في قطاع المالية .

إن قضية تفاوت الأجور بين الفئات المختلفة في جنوب أفريقيا تشكل خطراً على النظام العنصري لإستمراره في إستغلال عرق جبين الأفريقي العادي حيث الفرق شاسع والفجوة كبيرة بين العامل الأفريقي من ناحية والعامل الأبيض العنصري من ناحية أخرى في مجال الدخول ، علماً بأن خط الفقر المعلوم حدد بـ ٦٠ — ٩٦ راند جنوبي أفريقي في حين حدد المستوى الأدنى الفعال بـ ٧٥ — ١٤٠ راند جنوبي أفريقي لمعدل أسرة تتكون من خمسة أفراد . ومن الجدول (١) نلاحظ أن أرباب الأسر الأفريقية والأسبوية والمولّون يتحصلون على أقل من خط الفقر المعلوم كذلك فليس هناك تمييز في الأجور فقط بل بعض الأجور التي تدفع لهذه الفئات هي أقل من الحد المطلوب للعيش . ونظراً لسوء المعاملة والتمييز في الأجور بين الفئات المختلفة فقد حصل رد فعل من الأفارقة نتيجة هذا الظلم . ففي إقليم ناميبيا وحده الذي تحتله وتسيطر عليه جنوب أفريقيا منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن بلغ عدد التظاهرات والإحتجاجات والإنفاضات العالمية التي حدثت طوال أكثر من نصف قرن قرابة (٢٥) حادثة أي بمعدل حادثة واحدة كل عامين إستخدمت فيها حكومة بريتوريا

أفريقيا خلقتنا أوضاعاً مشابهة للاستعمار بداخل البلد نفسه إلا أنها وصلتنا إلى مرحلة تطرقا فيها إلى ما بعد الحدود الطبيعية من أجل محاولات جديدة في مجال الاستغلال وذلك بواسطة القوى السياسية والاقتصادية المتوفرة لديها وبالرغم من إقرار نظام بريتوريا بتواجد أنظمة أفريقية مستقلة نامية تهيمن عليها دول أخرى وتعارض أسس الأبرتهاید إلا أن بريتوريا لم تتردد في التقرب لكل نظام أفريقي يبدو عليه الإستسلام والخضوع للأمر الواقع بدليل أنه وحتى عام ١٩٧٣ أجرت العديد من الانصالات مع الأنظمة الأفريقية كما أنها — أي بريتوريا — لا تكره فكرة التأثير والتدخل المباشر في توجيه هذه الأنظمة حيث نجحت في جلب بعضها لحظيرتها وفي نفس الوقت تعمل بريتوريا وبالسرية التامة وعن طريق التواطؤ مع أنظمة أوروبية أخرى من أجل إستقطاب أنظمة أفريقية جديدة كلما سمحت الظروف للتعامل معها وهناك العديد من الأنظمة الأفريقية ذات الإستقلال المزيف والتي تتعامل مع جنوب أفريقيا العنصرية في السر والعلن .

إن إستعراضنا بإيجاز وبصفة موضوعية لقضية تدفق الأموال الطائلة على النظام العنصري في بريتوريا يساعد على إكتشاف ومعرفة وتحديد أعداء أفريقيا الذين يساندون ويدعمون إستمرارية الأبرتهاید بشتى الوسائل وباستثماراتهم المباشرة وغير المباشرة قبل أن نضع اللوم على بريتوريا نفسها ونتهمها بالعنصرية والإصرار والتعنّت حيث أنه لولا تدفق هذه الأموال في هيئة إستثمارات لما وصلت جنوب أفريقيا إلى هذا المستوى من النمو الإقتصادي على حساب الأغلبية الأفريقية المقهورة . إذن الممول الرئيسي للأبرتهاید والممول الأساسي له ليسوا البويرز العنصريين البيض في جنوب أفريقيا ولكن الدول الأجنبية الأوروبية والأمريكية والآسيوية والتي سنستعرضها فيما بعد ، حيث حتى المصالح المالية الكبيرة التي تتاجر مع

جنوب أفريقيا تعتبر شريكة لها مثل أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا واليابان والتي نجدها جميعها مستفيدة من الوضع الراهن ، الوضع الإستغلالي وعادة ما تبدي إحتشامها بتأييدها المتحفظ للأبرتهاید وتحاول جاهدة طرح فكرة التعايش مع العنصريين البيض . وخلاصة القول لو توقف هذا الدعم المادي والمعنوي لجنوب أفريقيا يوماً واحداً لأنهارت جنوب أفريقيا وبهذا فقط يتم بعدها إخراج هذا المصطلح من القاموس السياسي من جديد مثلاً تم إدخاله مع منتصف العقد الرابع من القرن الحالي ولا داعي آنذاك لإدانة بريتوريا في الأمم المتحدة أو حتى محاولة طردها أو تجميد نشاط عضويتها في الأمم المتحدة كما حدث ذلك خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ . والخلاصة أنه في مجال الإستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا نقول بأن بريطانيا تمتلك نصيب الأسد وحصتها تعادل أكثر من نصف مجموع الإستثمارات في المنطقة تديرها (٦٣٥) شركة في حين تمتلك فرنسا ما قيمته ١٤٪ من مجموع الإستثمارات في المنطقة تديرها (٩٠) شركة وتقدر إستثمارات أمريكا وحدها في جنوب أفريقيا بحوالي (٤) مليارات من الدولارات في هيئة إستثمارات مباشرة وغير مباشرة حيث تساهم الشركات الأمريكية بحوالي (١٦٦٥) مليون دولار وهي تمثل ١٧٪ من مجموع الإستثمارات المباشرة في المنطقة التي تصل إلى (٥) مليارات من الدولارات وبلغ نصيب أمريكا من الإستثمارات الغير مباشرة والمتمثلة في القروض المصرفية حوالي (٢٠٠٠) مليون دولار والتي تمثل ٣٣٪ من مجموع القروض التي تصل حوالي (٦) مليارات من الدولارات . وتشير الدراسات التي أعدها مركز الدراسات المناهض للأبرتهاید والتابع للأمم المتحدة الصادرة في مايو ١٩٧٩ إن قيمة القروض المصرفية التي حصلت عليها بريتوريا خلال

نصف عقد أو أكثر بقليل من ذلك تضاعفت الإستثمارات البريطانية في جنوب أفريقيا واحتلت بريطانيا المرتبة الأولى من حيث حجم معاملاتها مع حكومة بريتوريا العنصرية وبهذا زاد حجم التبادل التجاري بين لندن وبريتوريا حيث نلاحظ أن المعدات والإمدادات الخاصة بالشرطة وسيارات الاندروفر تأتي لجنوب أفريقيا رأساً من بريطانيا كما أن أحدث المعدات المتطورة التي تستخدم في مختلف مجالات الحياة تأتي لجنوب أفريقيا من بريطانيا وأمريكا وفرنسا الحلفاء الرئيسيين لجنوب أفريقيا وقد ولد هذا السلوك وهذا التصرف من قبل الدول الغربية الثلاث وغيرها مرارة وسخطاً واستياء لدى الشعوب الأفريقية الكادحة في جنوب أفريقيا التي بدأت تدرك جيداً وبوعي جاد بأن نضالها طويل وشاق وكفاحها ضد أعداء أقوياء بأسلحتهم السياسية والاقتصادية حيث أنه بالنسبة لهم — أي الأفارقة — فإن بريتوريا مثل لندن وواشنطن وباريس وبون وطوكيو وروما وغيرها من الأنظمة الإمبريالية الإستعمارية التي تعمل على مساندة ومد يد العون والمساعدة لفئة عنصرية متطفلة شاء القدر أن تستوطن قطعة أرض في جنوب أفريقيا قارتنا السمراء وتقيم نظاماً عنصرياً مفتقراً للشرعية القانونية والشرعية الثورية بكل أبعادها . وخلاصة القول فإنه بالنسبة للتورط البريطاني في دعم النظام العنصري في بريتوريا نقول بأن بريطانيا تمتلك نصيب الأسد في الإستثمارات الموجودة بجنوب أفريقيا وتعمل جاهدة من أجل تدعيم وزيادة حجم تبادلها التجاري مع الفئة العنصرية في بريتوريا ، وعليه فإن ست شركات من بين العشر شركات الأولى و ٢٨ شركة من أصل ١٠٠ شركة من كبريات الشركات العاملة في جنوب أفريقيا إما تسيطر عليها الشركات البريطانية أو تمتلكها ، كما تسيطر بريطانيا في مجال الخدمات والمعاملات المصرفية على أكثر من نصف الأرصدة المودعة في مصارف جنوب أفريقيا فالدعم البريطاني

فترة الست سنوات ١٩٧٢ — ١٩٧٨ بلغت في مجموعها (٥٥٠٠) مليون دولار منها (٢٨٠٠) مليون دولار من المصارف الأمريكية ، وأوضحت الدراسة التي أعدها المركز المذكور بأن مجموع عدد المصارف الأجنبية المتورطة في إقراض وتقديم التسهيلات لبريتوريا العنصرية حوالي (٣٨١) مصرفاً يمثلون ٢٢ دولة أوروبية وأمريكية وغيرها ، وتؤكد الدراسة بأن هذه الأرقام تمثل تقديرات تحفظية حيث الرقم الحقيقي لتدفق حجم الأموال من المصارف الغربية لجنوب أفريقيا لم يكشف بعد . وخلاصة القول فإن مجموع الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة في أفريقيا كلها تقدر بحوالي (١٤) مليار دولار منها أكثر من (١١) مليار دولار مستثمرة في جنوب أفريقيا العنصرية للمحافظة على سياسة الأبرتهيد في حين أن (٣) مليارات الباقية موزعة على طول القارة وعرضها وهذا يعني بطبيعة الحال أن الحكومة العنصرية في بريتوريا تتمتع بسلطات هائلة زودت بها بواسطة العالم الرأسمالي الإمبريالي الذي يسعى لتحقيق أطماعه التوسعية في أفريقيا بكاملها .

إن بريطانيا كانت وما تزال تعتبر بمثابة الشريك والمستثمر التجاري الأول في جنوب أفريقيا حيث أن ربع صادرات جنوب أفريقيا تصل بريطانيا في حين ٤٪ من صادرات بريطانيا تصل جنوب أفريقيا كما أن ما قيمته ١٠٪ من مجموع الإستثمارات البريطانية في الخارج هو في جنوب أفريقيا وتشكل الإستثمارات البريطانية قرابة نصف مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في جنوب أفريقيا . زد على ذلك فإن القيمة الحقيقية للإستثمارات البريطانية في جنوب أفريقيا وروديسيا سابقاً يعتقد أن تكون حوالي ثلاثة أضعاف قيمتها الدفترية ، وقد بلغ مجموع القيمة الدفترية للإستثمارات البريطانية المباشرة في جنوب أفريقيا — بإستثناء النفط — مع بداية عام ١٩٦٩ حوالي (٥١٥) مليون جنيه إسترليني (١) . وبعد فترة

للعنصرين في جنوب أفريقيا يتمثل في تزويد الكيان العنصري في بريتوريا بكل ما يحتاجه في مجال الإقتصاد والمعدات العسكرية والإلكترونية المختلفة .

أما بالنسبة لحجم التورط الأمريكي في دعم إستمرارية الأبرتهاد فتجدد الإشارة إلى القول هنا أنه منذ الحرب العالمية الثانية والإستثمارات الأمريكية المباشرة في جنوب أفريقيا حصل لها الإنتعاش ، ففي عام ١٩٥٠ كان لهذه الإستثمارات قيمة دفترية تقدر بحوالي (١٤٠) مليون دولار وبعد سبع سنوات تضاعف هذا الرقم وبحلول عام ١٩٦١ وصل (٣٥٣) مليون دولار وبحلول عام ١٩٧٠ تضاعف من جديد حتى وصل (٧٥٠) مليون دولار وبعد نصف عقد تضاعف ثانية ووصل (١٥٦٠) مليون دولار عام ١٩٧٥ ، وهذا النمو في حجم الإستثمارات الأمريكية مثل زيادة قدرها ١٠٠٠٪ خلال ربع قرن « (٢) فالدور الأمريكي أصبح بارزاً في جنوب أفريقيا من حيث تدفق الأموال على جنوب أفريقيا ونظامها العنصري وتعمل الشركات الأمريكية جاهدة من أجل زيادة حجم التبادل والمعاملات التجارية بين واشنطن وبريتوريا حيث أنه مع منتصف العقد السابع إتضح أن ٣/٤ الإستثمارات الأمريكية المباشرة في جنوب أفريقيا تديرها (١٢) شركة من كبريات الشركات الأمريكية في مجالات متعددة كما تلعب هذه الشركات دوراً طليعياً وأساسياً في تنمية إقتصاديات جنوب أفريقيا حيث ساهمت وتساهم الشركات المتعددة الجنسيات في الأبرتهاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتأتي فكرة دعم جنوب أفريقيا إقتصادياً وفي مجالات مختلفة من قبل عدة أنظمة من أجل إستمرار الأبرتهاد وترسيخ هيمنته على الأفارقة بصفة عامة ومن بين أهم المشاريع التي تمولها الأنظمة الغربية الحليفة لجنوب أفريقيا هي مجالات النفط والسيارات والكمبيوتر والتعدين ونقل التقنية والهندسة الثقيلة والمعدات الزراعية والبناء وصناعة المطاط والمعدات الإلكترونية والنسخ

والتصوير وما شابه ذلك من المشاريع الإنمائية الأخرى ذات العائد الإقتصادي المفيد بالنسبة للممولين الأجانب وللنظام العنصري في بريتوريا . وبالنسبة لقطاع النفط نجد أن النفط في جنوب أفريقيا يستورد ويكرر ويسوق بواسطة ست شركات ثلاثة منها أمريكية هي كالتيكس والموبل والايكسون وتسيطر الشركات الأمريكية النفطية الثلاث على ٤٤٪ من أسواق إنتاج النفط ، وبما أن جنوب أفريقيا تعتمد اعتماداً كلياً على النفط كمصدر للطاقة فعادة ما تستورده لضمان حاجاتها النفطية كما عمدت الحكومة العنصرية في بريتوريا على إقامة علاقات وطيدة مع شركات النفط العاملة في البلاد وطلب منها عام ١٩٦٧ بعد الحرب العربية الإسرائيلية بأن تعمل على بناء معامل لتكرير النفط لسد حاجات البلاد محلياً تحسباً لأي حظر نفطي مستقبلي وتجري الإستعدادات الآن من أجل بناء مشروع كبير تقوم بتنفيذه شركة افلور الأمريكية التي تعهدت ببناء «ساسول ٢» وهو عبارة عن مجمع لتحويل الفحم إلى غاز وبإنهاء العمل منه عام ١٩٨١ سوف يغطي ٢٥٪ من إحتياجات جنوب أفريقيا من النفط وتبلغ تكلفة هذا المشروع الكبير حوالي (٢,٢) مليار دولار وتمثل نقلاً تقنياً إستراتيجياً مهماً لمقدرة جنوب أفريقيا في مواجهة العقوبات النفطية الدولية المستقبلية « (٣) . كما أنه في مجال النفط تعمل جنوب أفريقيا على إستقطاب العديد من الأنظمة وتشجيعها على الإستثمار في مجال تنمية قطاع النفط بالتعاون معها . وتشير الحقائق والأرقام النفطية إلى أن استهلاك بريتوريا من النفط عام ١٩٧٨ قد بلغ ٢٤٧,٠٠٠ برميلاً في اليوم الواحد كما أن مجمع ساسول ١ قد إنتهى العمل منه عام ١٩٥٥ بطاقة إنتاجية قدرها ١٨,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد ، أما بالنسبة لمجمع ساسول ٢ سينتهي العمل منه عام ١٩٨١ كما أوضحنا سابقاً وبطاقة إنتاجية تتراوح ما بين ٦٠,٠٠٠ — ٦٦,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد وسيتم

تنفيذ مشروع توسيع مجمع ساسول ٢ عام ١٩٨٢ وبتكلفة إجمالية قدرها ٣,٨ مليون دولار (٤). إن أمريكا ليست بالدولة الوحيدة التي تساهم في تنمية قطاع النفط في جنوب أفريقيا فهناك أنظمة أخرى ساهمت وتساهم في المشروع بالإضافة إلى بريطانيا . وتشير المعلومات المتوفرة في هذا الصدد بأن إيران الشاه وصلت هي الأخرى لجنوب أفريقيا وتورطت وأشرتكت بمساهماتها في تدعيم الإقتصاد العنصري في بريتوريا وبالرغم من أن إيران الخميني أنهت تورطها مع جنوب أفريقيا منذ إندلاع الثورة الشعبية في إيران وخفضت درجة تمثيلها الدبلوماسي مع حكومة بريتوريا إلى درجة قنصلية إلا أن إيران لا تزال حتى الآن تحتفظ بما قيمته ١٧,٥٪ من حصتها في معمل تكرير النفط الواقع بمنطقة ساسولبورج غرب جيبانزبيرج (٥). كما وأن تورط أمريكا في قضية الإستثمارات الخارجية لم يقتصر على أفريقيا الجنوبية فقط بل شمل حتى حلفائها في أوروبا الغربية وجيرانها في نصف الكرة الغربي حيث حصل وأن تضاعفت الإستثمارات الأمريكية في أوروبا بين الأعوام ١٩٦٨ — ١٩٧٣ حتى وصل مجموعها حوالي (٣٧) مليار دولار ، وفي السنوات الأخيرة إستمرت الإستثمارات الأمريكية تتدفق على بريطانيا حتى وصلت ثلث هذه الإستثمارات في أوروبا وبحلول عام ١٩٧٤ إمتلكت الشركات الأمريكية ٥٠٪ من صناعة السيارات البريطانية و٤٠٪ من صناعة الكمبيوتر و٢٠٪ من الصناعات المتعلقة بالمستحضرات الصيدلية (٦) .

وبالمقارنة بحجم الإستثمارات الأمريكية في أفريقيا وأوروبا الغربية فإن وضعها في أمريكا اللاتينية والتزاماتها الإقتصادية والعسكرية تختلف نوعاً ، ففي عام ١٩٧٦ بلغ حجم معاملات الشركات الأمريكية في المنطقة حوالي (٦٠) مليار دولار وهذا الرقم يمثل ١٢٪ من مجموع معاملات هذه الشركات في الخارج كما أن التزام أمريكا بالمحافظة على هيمنتها السياسية والإقتصادية والعسكرية في المنطقة اللاتينية إنعكس في حجم المساعدات الإقتصادية التي وصلت منذ الحرب العالمية الثانية إلى حوالي (١٤) مليار دولار في حين بلغت المساعدات العسكرية منذ عام ١٩٥٥ حوالي (٢) مليار دولار (٧) . وهذه هي خلاصة التورط الأمريكي وتواجده في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وفي مجال صناعة السيارات في جنوب أفريقيا فهي مثلها مثل صناعة النفط فهذا المجال هو الآخر تسيطر عليه الشركات الأمريكية بالإضافة إلى أن هناك شركات يابانية وألمانية غربية . ومن أكبر الشركات الأمريكية المتخصصة والعاملة في مجال صناعة السيارات في جنوب أفريقيا هي جينرال موتور وفورد وكرايسلر التي تسيطر على ثلث السوق ، وتواجد أمريكا في جنوب أفريقيا فإن الإستثمارات الأجنبية الأخرى أصبحت تنافس في الشركات الأمريكية شيئاً فشيئاً . وبالرغم من أن الشركات البريطانية تمتلك أكثر من نصف الإستثمارات في جنوب أفريقيا إلا أن الشركات الأمريكية هي الأخرى تأتي في المرتبة الثانية بعد الشركات البريطانية من حيث حجم الإستثمارات والمعاملات التجارية القائمة بينها وبين حكومة بريتوريا ، وتوجد بجنوب أفريقيا أكثر من (٢٥٧) شركة أمريكية و(١٥) مصرفاً استثمارياً وأكثر من (٧٥) مصرفاً أمريكياً متورطاً في إقراض جنوب أفريقيا في هيئة إستثمارات غير مباشرة . وفي مجال صناعة الكمبيوتر فإن جنوب أفريقيا ليست بها مؤسسات محلية كبيرة في هذا المجال وعليه فإن هذه الصناعة إحتكرتها الشركات الأمريكية الكبيرة مثل (آي . ب . م .) بالإضافة إلى الشركات الإنجليزية المتخصصة في هذا المجال . ففي عام ١٩٧٤ مثلاً بلغ عدد أجهزة الكمبيوتر المستخدمة من قبل حكومة بريتوريا والمؤسسات الخاصة حوالي (١٠٠٠) جهاز

دولار (١٠). وتقوم الشركة المذكورة بصناعة وتجميع التراكورات وقطع غيارها بالإضافة إلى صناعة المحارث والكاتريلات والجرافات وغيرها من المعدات الأخرى ، كما بلغت الإستثمارات الأمريكية في مجال صناعة التراكورات/الكاتريلات عام ١٩٧٥ حوالي (١٤,٥) مليون دولار (١١) .

وفي مجال صناعة المطاط فان الشركات الأمريكية والبريطانية تسيطر على هذا النوع من الصناعة وهناك ثلاث شركات من كبريات الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال . فأمريكا تعمل في هذا المجال بواسطة شركة جودير وشركة الفايرستون ، فالشركة الأولى تساهم بحوالي (٥٨) مليون دولار حسب معلومات عام ١٩٧٧ ، في حين تساهم الشركة الثانية بما قيمته (٢٥ — ٣٠) مليون دولار حسب تقديرات عام ١٩٧٣ أما الشركة الثالثة فهي شركة جودريتش التي تعمل بالتعاون مع شركة يابانية في إدارة مشروع بالقرب من دوربان قيمته (٢٠) مليون راند جنوبي أفريقي (١٢) . وفي مجال النسخ والتصوير فإن أمريكا ساهمت وتساهم في هذا المشروع بواسطة الشركات المتخصصة حيث تساهم شركة الكوداك بما قيمته (٦,٥) مليون دولار ، وتقوم الشركة بتوزيع الأفلام والمعدات المتعلقة بالتصوير وتسيطر على حجم كبير من التجارة الخاصة بالتصوير كما أن شركة النسخ زيراكس تمتلك ٧٥٪ من أسهم شركة رانك زيراكس ولها ٥١٪ من قوة التصويت في مجلس إدارة الشركة (١٣) . كما أن شركة رانك زيراكس تمتلك (١٤) مليون دولار وتتمتع بواقع الثلث في سوق المبيعات (١٤) . وخلاصة القول في المجال الإقتصادي نجد أن جنوب أفريقيا باقية على هذا الوضع طالما أن الإستثمارات الأجنبية لا تزال تتدفق عليها بدون حدود وبدون قيود وبدون تحفظ خصوصاً الأمريكية والبريطانية منها حيث أن نشاط إقتصاد جنوب أفريقيا مرتبط بمكانة ميزان مدفوعاتها وفي

تسيطر الشركات الأمريكية على حوالي ٧٠٪ من السوق (٨) . وفي مجال التعدين فإن حصة ومساهمة أمريكا أصبحت تنمو وبسرعة فائقة حيث أنه وخلال العقد والنصف ١٩٦٠ — ١٩٧٥ كانت كالتالي : في عام ١٩٦٠ كان $\frac{1}{4}$ مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التعدين بجنوب أفريقيا هي أمريكية ، وبحلول عام ١٩٧٦ زادت هذه المساهمة ووصلت إلى الربع ، وفي عام ١٩٧٣ بلغ مجموع الإستثمارات الأمريكية حوالي (١٣٨) مليون دولار بزيادة ١٠٠٪ على مستويات عام ١٩٦٨ ، وجنوب أفريقيا تتمتع بموارد معدنية كبيرة فهي أولى الأنظمة المنتجة للذهب في العالم وتزود العالم الغير شيوعي بما قيمته ٨٠٪ من حاجياته من الذهب كما أن المساس والأحجار الكريمة متوفرة في جنوب أفريقيا وناميبيا وبكميات هائلة أكثر من أي بلد آخر في العالم كما تمتلك جنوب أفريقيا ٧٥٪ من إحتياطي العالم من مادة الكروم و ٣٣٪ من إحتياطي العالم من مادة الأورانيوم بالإضافة إلى ذلك فإن جنوب أفريقيا لديها مخزون كبير من الفحم والفناديوم والبلاتينوم وغير ذلك من المعادن الأخرى (٩) . وفي مجال التقنية والهندسة الثقيلة فإن أمريكا لها دور في هذا المجال بالنسبة لجنوب أفريقيا متمثلاً في نشاط ومساهمة شركة جيزال إيليكترك بالتعاون مع شركة محلية متخصصة في هذا المجال وشركة أخرى متعلقة بخطوط السكك الحديدية وتعمل هذه الشركة على تنمية قطاع الصناعة والهندسة الثقيلة والأدوات المنزلية الكهربائية . وفي مجال المعدات الزراعية والتعدين ومعدات البناء والتشييد تشير الإحصائيات المتوفرة بأن الشركات الأمريكية إقتحمت هذا المجال بداخل جنوب أفريقيا بإستثماراتها الكبيرة في هذا المجال حيث تعتبر شركة جون دبيري الأمريكية من أكبر الشركات التي تعمل في هذا المجال على مستوى الساحة الأفريقية الجنوبية وبلغت إستثماراتها عام ١٩٧٧ حوالي (٣٠) مليون

العمر من البيض يمتلكون السلاح في بيوتهم ونصف البنادق والمسدسات تصل حالياً من روسيا وتشيكوسلوفاكيا عن طريق هامبورج بالإضافة إلى بندق وأسلحة خفيفة أخرى تصل جنوب أفريقيا من البرازيل وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا وإسبانيا وفنلندا عن طريق هونكونج كما تعمل إسرائيل وبلجيكا على تزويد جنوب أفريقيا بأسلحة خفيفة بالإضافة إلى جاعة النيتو وفي مقدمتها أمريكا وهولندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية . كما أن جميع مستلزمات الجيش والشرطة من الأسلحة الخفيفة في جنوب أفريقيا تقوم بصناعتها مؤسسة «ارمسكور» المهمة بصناعة وتنمية الأسلحة المختلفة وتعتبر جنوب أفريقيا من الأنظمة التي حققت إكتفاء ذاتياً في هذا المجال كما تقوم المؤسسة المذكورة بإنتاج دبابات (أ . م . إيكس .) وسيارات راندهارد وصواريخ أرض جو بالإضافة إلى القنابل المسيلة للدموع والذخيرة الأخرى وكذلك قنابل النابالم المحرمة دولياً وصواريخ جو أرض حيث تعتبر مؤسسة أطلس المؤسسة الأولى المتخصصة والتي توفر لجنوب أفريقيا جميع مستلزماتها من طائرات السلاح الجوي وكذلك قطع الغيار الخاصة بذلك كما تعمل هذه المؤسسة برخصة وباتفاق مع الشركات الأجنبية الأخرى في إنتاج وتصنيع هذه المعدات . وبالرغم من أنه قد سبق للأمم المتحدة وأن إتخذت قراراً عام ١٩٦٣ يدعو الدول الأعضاء بالتعاون مع بعضها البعض من أجل فرض حظر على بيع أو إرسال الأسلحة بجميع أنواعها للنظام العنصري في بريتوريا وكذلك جميع أنواع الذخيرة الأخرى إلا أن هذا القرار تجاهلته الدول الغربية خصوصاً الممثلة الدائمة بمجلس الأمن الدولي . ومن بين الدول التي تجاهلت الحظر علناً هي فرنسا التي تعتبر المزود الرئيسي والمصدر الأول لجنوب أفريقيا من حيث التسليح حيث سبق لها وأن باعت أسلحة لبريتوريا بما قيمته (١٦٠) مليون دولار خلال فترة نصف عقد من الزمن

الوقت الذي نلاحظ فيه أن بريتوريا العنصرية تحتل المرتبة ٢٣ بين دول العالم من حيث الإنتاج فهي أيضاً إحدى الدول التجارية الخمسة عشر في العالم بكامله . وخلال السنوات ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٨ ، كانت صادرات وواردات بريتوريا مع بعض تعادل ٥١,٦٪ من الناتج المحلي في حين كانت عام ١٩٧٦ تعادل أكثر من ربع ناتجها المحلي الكلي (١٥) . وخلاصة القول فإن الإستثمارات الأمريكية وتورطها في دعم ومساندة النظام العنصري في بريتوريا كانت دائماً ومنذ البداية تمثل جوهر الخلاف الحاد بين أمريكا والقارة السمراء والآن أصبحت لا تمثل قضية ساخنة في أمريكا فحسب بل وحتى في أفريقيا عامة وقد إتخذ الرئيس الأمريكي السابق «كارتر» ومثله السابق لدى الأمم المتحدة أندرو يانج موقفاً عاماً يؤكد بأن الشركات الأمريكية العاملة في جنوب أفريقيا بإستثماراتها الضخمة تمثل قاعدة كبرى وصلبة للبيض والسود على السواء في جنوب أفريقيا ، وحيث أنه قد سبق للمندوب الأمريكي «يانج» وأن قام بزيارة لجهاز نزيبرج عام ١٩٧٧ ونتيجة لتصريحاته المتعلقة بالأبرتهيد فقد بعث السفير الأمريكي في بريتوريا آنذاك بريقة سرية دبلوماسية للخارجية الأمريكية أوضح فيها بأن يانج قد جادل في القول بأن سود جنوب أفريقيا يودون أن تخرج أمريكا بإستثماراتها الضخمة وتغادر المنطقة (١٦) حتى ينهار النظام العنصري في بريتوريا على الرغم من أن يانج أنكر ذلك ، ونتيجة لضغوط بريتوريا على حكومة كارتر إضطر السفير يانج إلى تقديم استقالته من منصبه كمندوب لأمريكا لدى المنظمة الأممية وذلك في صيف عام ١٩٧٩ .

وفي مجال التسليح نجد أن الأنظمة الغربية لم يقتصر دعمها للنظام العنصري في بريتوريا على الإقتصاد بل وصل حتى قضية تسليح العنصريين كي يقضوا على الأفارقة أهل البلاد ، حيث نجد أن نصف البالغين من

أبعادها ، كذلك فإنه من المفيد والمناسب أيضاً وفي ختام هذه المقالة أن نستعرض حركة النضال والمعارضة والمقاومة التي قادها الأفارقة الذين يتعرضون لأسوأ نماذج التعذيب في سجون بريتوريا العنصرية لا لشيء إلا لكونهم يعارضون سياسة الأبرتهاید ، حيث كثيراً ما يتعرضون لأسوأ المعاملات لما قاموا به من عمل بطولي يطالب الحكومة العنصرية بتغيير سياستها الوحشية والقمعية التي تهدد أمن وسلامة وكرامة المواطن الأفريقي الحر. إن حركة التصدي للأبرتهاید والإنفاضات الشعبية العارمة بدأت سلسلة من الإجراءات تتعلق بالكفاج المسلح واتخذت المسلك الصحيح في حركة نضالها الشعبي ضد الإستغلال والعنصرية سعيًا وراء تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية .

ومن الزاوية التاريخية نقول بأن أمريكا مثلاً لم تكن لها مصالح في أفريقيا بكاملها كما أنها لم تعرف أفريقيا حيث قسم الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية تم تأسيسه عام ١٩٥٨ ، وهذا دليل قاطع على أنه قبل عام ١٩٥٨ لم يكن لأمريكا دور ولا مصلحة في المنطقة تماماً مثل تواجدها في الوطن العربي حيث لم يسبق لأمريكا وأن أجرت إتصالات مع العرب إلا مع بداية الخمسينات وبهذه الكيفية والطريقة تورطت أمريكا في العالم العربي وفي أفريقيا وفي كثير من أجزاء العالم ودخلت المسرح للتفرج وأخيراً لتحكم المباراة حتى أصبحت طرفاً في اللعبة . والذي زاد تورطها في أفريقيا أكثر هي أحداث الكونغو (زائير) عام ١٩٦٠ وحربه الأهلية آنذاك حيث المصالح الأمريكية في المنطقة قبل هذه الفترة كانت تحميها كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال بالإضافة إلى جنوب أفريقيا نفسها ، كما أن الإفتقار إلى التدخل المباشر في الشئون الداخلية للدول الأفريقية من قبل أمريكا كان مؤشراً على نجاح الأنظمة الإستعمارية في المحافظة على الوضع الراهن

١٩٦٩ — ١٩٧٣ ، وهذا يعتبر في حد ذاته إنتهاكاً صارخاً وواضحاً لقرارات المنظمة الدولية وتواطؤاً وتحالفاً مشبوهاً ومؤامرة فرنسية قدرة ضد إرادة وتطلعات الشعوب الأفريقية التي تدعي فرنسا الوصاية عليها . وخلال هذه الفترة نفسها قامت إيطاليا بإرسال أسلحة لبريتوريا بلغت قيمتها (٢٠) مليون دولار في حين بلغت مبيعات بريطانيا من الأسلحة لبريتوريا خلال نفس الفترة قرابة (١٥) مليون دولار . أما أمريكا وإسرائيل وأنظمة أخرى مماثلة فقد ساهمت في مشروع تسليح بريتوريا بنفس الحجم أو أكثر في بعض الحالات (١٧) . ومثلها مثل بريطانيا من حيث الحظر ومدى التقيد به فإن أمريكا تدعى أنها تؤيد بكل قواها موضوع الحظر الذي فرض ويفرض على بريتوريا بين الحين والآخر من قبل المجتمع الدولي وهذا طبعاً من الناحية النظرية وهذا يحدث بطبيعة الحال وبدون تحفظ إلا أنه من الناحية التطبيقية نجد أن الدول الغربية الثلاث الدائمة في مجلس الأمن مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا هي التي وراء الإستثمارات وهي التي وراء التسليح وهي التي وراء الإبرتهاید ودعمه بشتى الوسائل وليت الأفارقة يصحون لهذه المؤامرات التي لا تزال تحاك ضدهم في واشنطن ولندن وباريس خصوصاً الأخيرة حيث ملتقاهم دائماً بباريس وعنوانهم الدائم دائماً بباريس وتصريحاتهم — إذا كان هناك تصريحات — دائماً من بباريس ، وعندما يُنفون دائماً يُنفون إلى بباريس كما حدث للعديد من القادة الأفارقة عند الإطاحة بحكمهم ، وهكذا إستطاع ديستان أن يجمعهم بين الحين والآخر من أجل المشاورات ومن أجل ضمان إستمرار هيمنة فرنسا على هذه الأنظمة الأفريقية المغلوبة على أمرها ذات الإستقلال المزيف .

وفي نهاية هذه المقالة القصيرة لا بد لنا من التطرق لموضوع رد الفعل الافريقي بصفة خاصة ورد الفعل العالمي بصفة عامة تجاه قضية الأبرتهاید بجميع

هذا كله إلا أن الدول الأفريقية لم تكن مقتنعة بهذه النعمة الأمريكية وفي الاجتماع الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بأديس أبابا في مايو ١٩٦٣ دعا القادة الأفارقة أمريكا أن تختار ما بين أفريقيا والدول الإستعمارية الأوروبية وأن تحدّد موقفها تجاه هذا الموضوع وعلى ما يبدو فإن أمريكا إختارت بحكم القدر وفضلت الدول الإستعمارية ، والأفارقة على ما يبدو لم يخطروا بعد بالقرار الأمريكي حتى الان . إن عملية الإستمرار في محاربة الإستعمار والصهيونية العنصرية بمختلف نماذجها هي مسئولية جميع الدول المحبة للسلام والداعية للأمن والإستقرار الصهيونية سعيًا وراء تحقيق شيء اسمه خير البشرية والسلام العالمي . وعلى المستوى الدولي فقد حدث وأن نوقش موضوع العنصرية (الأبرتهاید) لأول مرة على مستوى أو صعيد المحافل الدولية وذلك خلال أوائل الخمسينات عندما إستعرضت الأمم المتحدة في دورتها السابعة (١٩٥٢) قضية الأبرتهاید وهذا يدل دلالة واضحة على رد فعل المجتمع الدولي بأكمله وبمختلف أنظمتها السياسية تجاه قضية الأبرتهاید ومدى وعي وإدراك المجتمع الدولي والمستوى الذي وصل اليه حتى يناقش هذه القضية الخطيرة التي تهدد الوضع الدولي بصفة عامة كما يمثل ذلك مدى إدراك المجتمع الدولي لخطورة إستمرار الأبرتهاید على الساحة الدولية وخوفًا من إنتشاره بجميع البقاع وعند ذلك الحد تحصل الكارثة التي حصلت في جنوب القارة السمراء حاليا . إن المجتمع الدولي وعلى مختلف مستوياته كان واضحًا في إدانته لسياسة الأبرتهاید التي انتهجتها حكومة بريتوريا العنصرية وسبق للأسرة الدولية أن طلبت من نظام بريتوريا مرارًا تغيير سياسته تجاه هذه القضية الخطيرة بكل أبعادها المتشعبة والتي تهدد في النهاية المجتمع الدولي بأسره وتؤثر على إستقرارية الأمن والسلام الدوليين . فند عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ إتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات أبدت فيها أسفها

بالمنطقة . هذا وقد تمكنت أمريكا فيما بعد من الإحلال محل بلجيكا في زائير التي كانت — أي بلجيكا — ضعيفة لتولي هذه المهام بجديّة كاملة واستطاعت أمريكا أن تمهّد الطريق لموبوتو سيسي سيكو أن يتولى السلطة في نوفمبر ١٩٦٥ بعد أن نجح في الإطاحة بحكومة كازافوبو واستمر في الحكم حتى هذه اللحظة بالرغم من المشاكل التي يواجهها نظامه والمعارضة التي تتحداه ، وبهذه الكيفية أصبحت زائير مأوى للمستثمرين الأمريكيين وكذلك أحد حلفاء أمريكا السياسيين في أفريقيا السوداء (١٨) . كما أن المصالح الأمريكية بدأت تتغير ببطء كما هو مدون بسلوك التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة خلال السنة الأولى من العقد الخامس حيث عندما أصبح موضوع الأبرتهاید مدرجاً بجدول أعمال الدورة السابعة للأمم المتحدة عارضت أمريكا وبشدة القرار الذي إتخذهت الأمم المتحدة والذي يقضي بتشكيل لجنة لتقصّي الحقائق عن أوضاع الأهالي الأفارقة في المنطقة وإكتشاف الحقيقة . كما لم تبدأ أمريكا دولياً ورسمياً في تغيير موقفها وإتجاهها حيال هذا الموضوع إلا بعد عام ١٩٥٨ ، عندما عدّلت إدارة أيزنهاور شيئاً في هذا الموقف بما يتمشى والنهج الأمريكي الجديد وسُمح للمندوب الأمريكي أن يصوت لصالح مشروع يعبر عن الأسف والقلق الدولي حول إنتهاكات حكومة بريتوريا العنصرية لحقوق الإنسان وحتى عند هذا الحد فإن أمريكا لم تسمح ولم توافق على إستخدام كلمة «الإدانة» وأن تظهر في مثل هذا القرار لما يسببه ذلك من إحراج لها مع بريتوريا خصوصاً وأن الإستثمارات الأمريكية في ذلك الوقت على وشك البداية وإكتشاف الطرق السريعة للتغلغل في المنطقة ومع إدارة كندي لعام ١٩٦١ بدأت أمريكا في بناء نموذج جديد انضمت الحكومة الأمريكية بموجبه إلى أغلبية الوفود بالأمم المتحدة في الإدانة الشفوية لحكومة بريتوريا العنصرية وسياستها التعسفية . وبالرغم من

الجماهير الأفريقية قبوله كقانون شرعي لأنه يمس كرامتها وإنسانيتها وأدमितها وسرعان ما تدخلت الشرطة العنصرية مستخدمة العنف وأبشع وسائل القمع والتعذيب التي عرفها تاريخ التظاهرات والإحتجاجات السلمية واجتازت القوة البوليسية الوحشية مرحلة استخدام القنابل المسيلة للدموع ووصلت إلى مرحلة استخدام العنف الغوغائي المتمثل في إطلاق النيران حيث تمكن رجال الشرطة من إطلاق النار بوحشيتهم وحقدهم وغطرستهم على جميع الأفارقة والأبرياء الذين كانوا يحتجون سلمياً على القوانين الظالمة والمعاملة السيئة وكانت بداية الرواية في هيئة مسرحية إنتهت بمذبحة شنيعة راح ضحيتها أكثر من سبعين أفريقيا وجرح أكثر من (١٧٨) شخصاً من الرجال والنساء والأطفال ، وبالرغم من تعدد المصادر واختلافها حول قضية حصر الضحايا في هذه الحادثة المؤلمة التي هزت العالم بأكمله الأعداء منه والأصدقاء ، إلا أن عدد الضحايا (القتلى) في هذه الحادثة كان يتراوح ما بين ٦٩ — ٧٢ قتيل في حين تراوح عدد الجرحى ما بين ١٧٨ — ١٩٠ . والآن آن الأوان لمعرفة رد فعل العالم لهذه الفاجعة خصوصاً وأن جنوب أفريقيا تربطها علاقات ودية بالعديد من الأنظمة الغربية والذي أستطيع أن أقوله هنا بأن رد فعل العالم كان سلبيا بصفة عامة وحتى الأنظمة الأفريقية وغيرها التي تتعاطف مع مطالب الشعب في جنوب أفريقيا استطاعت بطريقة أو بأخرى أن تعالج القضية من زاوية أخرى حفاظاً على علاقاتها مع الدول الإستعمارية التي ما تزال تدور في فلكها وتفادياً للإحراجات لم يثر الموضوع على مستوى رسمي ولم تأخذ الحكومات الأفريقية بالتأثر ولم تنتقم من جنوب أفريقيا .

اما بالنسبة للأنظمة الغربية وفي مقدمتها أمريكا ففي اليوم التالي من الحادثة أصدرت وزارة الخارجية

العميق تجاه فشل حكومة بريتوريا في الإلتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة كما طلبت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً من حكومة بريتوريا تعديل وتغيير سياساتها التعسفية العنصرية الوحشية تجاه قضية الأبرتهيد . وبالرغم من هذه الإدانات المتكررة والمطالبة بإنتهاج سياسة أكثر عدلاً ومساواة بين الأفراد إلا أن حكومة بريتوريا لا تزال تتجاهل قرارات المنظمة الدولية وتجادل في القول بأن الأمم المتحدة ليست بالجهة المختصة في إصدار مثل هذه القرارات حيث تزعم بريتوريا بأن ميثاق الأمم المتحدة يمنع مناقشة الشؤون الداخلية للدول الأعضاء . وعليه فإن ربيع عام ١٩٦٠ يمثل قضية تحول في سلوك دول العالم تجاه الأبرتهيد كما يمثل ربيع عام ١٩٦٠ نقطة إنطلاق في مجال المقاومة وردود الفعل والهجوم المضاد بالنسبة للأفارقة في نضالهم وكفاحهم ضد الأبرتهيد وسياسته التعسفية كما أن مذبحة شاريفيل لعام ١٩٦٠ نتج عنها وعلى الصعيد الدولي موقف شديد من قبل الأمم المتحدة وهذه هي بداية تدخل الأمم المتحدة في قضية الأبرتهيد لإدراكها لخطورة الموقف الذي بدأت نيرانه تشتعل . إن حركة المقاومة والمعارضة بدأت مع هذه المذبحة الرهيبة التي إقترفتها حكومة بريتوريا وجندت لها الجزائريين المؤهلين بأسلحتهم المختلفة وإن أول سلسلة هذه الإنتفاضات الشعبية العارمة التي إجتاحت جنوب أفريقيا وحاولت بل ونجحت حكومة بريتوريا في قمعها بشتي الوسائل هي حادثة مذبحة «شاريفيل» التي وقعت يوم ٢١ مارس عام ١٩٦٠ ، وبدأت الحادثة بأن قامت مجموعة من الأهالي يبلغ عددها حوالي ١٠ آلاف متظاهر بشن مظاهرة سلمية إحتجاجاً على صدور قانون يحدد دخول الأفارقة لمناطق معينة ويمنع دخولهم لمناطق أخرى ، وبدأت المظاهرة السلمية في إحتجاجاتها وحمل المتظاهرون لافتات كتبت عليها عبارات تدين بشدة السياسة العنصرية لبريتوريا على هذا القرار اللامنطقي ورفضت

تمثل جميعها أبشع الأعمال الإجرامية التي إقترفتها الصهيونية في عالم الإرهاب والإختطاف والتهريب والقرصنة ولكن بعد هذا كله بقي الصهاينة كثيري التحدث عن عملية ميونخ لعام ١٩٧٣ ، وحادثة مطار اللد وغير ذلك من الأعمال الفدائية التي قام بها الفلسطينيون من أجل إستعادة أرضهم المخصوصة ، إلا أن الصهاينة على ما يبدو نجحوا في بلورة النشاط الفدائي وتحويله إلى نشاط إرهابي لإقناع العالم بأن هذه الأعمال تعتبر أعمال تخريبية في حين أعمالهم — أي الصهاينة — تعتبر شرعية وفدائية . والعالم بالرغم من أنه غير مقتنع لما تقوله الصحافة الصهيونية إلا أن كثرة التعليقات والتحليلات توجي للفرد العادي وعلى مستوى العالم أن العرب ليس لهم قضية وأن العرب ليسوا مظلومين وأن العرب لم يعانون ويقاسوا من مذبحه دير ياسين وأن العرب عندهم فقط البترول ويزيدون في أسعاره كلما سمحت الظروف بذلك . وعليه فإن الفرد على مستوى العالم لا يعرف شيئاً عن مذبحه دير ياسين ولا يعرف شيئاً عما كانت تفعله المنظمات الصهيونية الإرهابية في الأرض المحتلة ولا يعرف شيئاً عن ما فعلته وتفعله إسرائيل في الوطن العربي حالياً وهذا كله راجع إلى فشل الإعلام العربي بكل إمكانياته المادية والبشرية وعلى مختلف مستوياته حيث ثبت وبالتجربة والدليل أن الإعلام العربي «إعلام فاشل» غير منظم وتنقصه الجرأة في إتخاذ زمام المبادرة في التعبير عن ما يحجب بضمير كل عربي شريف وأصبح إعلام مجاملات وفشل في فضح وتعرية إسرائيل على حقيقتها أمام العالم وإثبات عدم شرعية تواجدها حيث أن فكرة إقامة ندوة عالمية حول آثار وأبعاد مذبحه دير ياسين لعام ١٩٤٨ ، كفيلة بأن تعطي دفعاً للقضية الفلسطينية وسوف تنسف كل ما عملته إسرائيل منذ قيامها الغير شرعي وهذا يمثل بالتالي ضربة قاضية وقرص مر يتعذر على إسرائيل إبتلاعه بسهولة . إن للجامعة العربية مكاتب إعلام في

الأمريكية بياناً تأسفت فيه لما حدث إلا أنها لم تدنه علنا بل تأسفت له وهكذا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا وغيرها من الأنظمة التي تسير في فلكها . وعلى الصعيد الأفريقي فإنه حتى الكتاب الأفارقة لم يثروا المكتبات بتفاصيل وأبعاد هذه الحادثة حيث نجد كثيراً منهم عند معالجتهم لقضية الأبرتهاید متحفظين مجاملين في كتاباتهم . وعلى الصعيد الأفريقي الرسمي كم دولة أفريقية من الدول المستقلة فعلاً نحي ذكرى مذبحه شاريفيل المذكورة وكم دولة أفريقية نحي مذبحه سويتو التي حدثت في يونيو ١٩٧٦ ، وعلى نفس المستوى كم دولة عربية نحي ذكرى مذبحه دير ياسين والتي راح ضحيتها أكثر من (٢٤٨) من الرجال والنساء والأطفال من أصل (٧٠٠) شخص (١٩) ، هذه الليلة المربعة ليلة التاسع والعاشر من أبريل عام ١٩٤٨ التي إجتاحت قرية دير ياسين والتي شكلت أبشع جريمة تقترف من قبل الصهاينة في تاريخ الإرهاب ، كما أن حادثة إسقاط الطائرة الليبية المدنية في ربيع ١٩٧٣ من قبل القوات العسكرية الصهيونية تمثل هي الأخرى أخطر عملية إجرامية وإرهابية عرفتها البشرية في تاريخ القرصنة الجوية إقترفها الصهيونية في فلسطين المحتلة ، ناهيك عن صفقة الأورانيوم وسرقة القوارب الحربية الفرنسية الصنع من قبل المخابرات الصهيونية في اواخر عام ١٩٦٩ ، أضف إلى ذلك حادثة حرق المسجد الأقصى في أغسطس من العام نفسه من قبل الصهاينة والأضرار التي نتجت عنها والمؤتمر الإسلامي يتحدث عن إمكانية تحرير القدس حيث تم فعلاً تشكيل لجنة ثلاثية للقدس تضم حسن المغرب وسيكاتوري غينيا وضياء الرحمن بنجلاديش . وعلى الصعيد العربي والإسلامي فإن مذبحه دير ياسين وحادثة إسقاط الطائرة الليبية في ربيع ١٩٧٣ ، وتهريب صفقة الأورانيوم والزوارق الحربية الفرنسية من داخل فرنسا وتهريبها لكي يستخدمها الصهاينة

يدعو الدول الأعضاء إلى إتخاذ خطوات معينة تتمثل في قطع أو الإمتناع عن إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة بريتوريا العنصرية وغلقت موانئها أمام جميع البواخر التي تحمل علم جنوب أفريقيا ومنع بواخرها من الدخول لمواني جنوب أفريقيا ومقاطعة جميع سلع جنوب أفريقيا والإمتناع عن تصدير سلع الجنوب أفريقيا بما في ذلك جميع أنواع الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار بجميع أنواعها إلى جانب رفض السماح بالهبوط أو العبور أو تقديم تسهيلات لجميع الطائرات التابعة لجمهورية جنوب أفريقيا وكذلك الشركات المسجلة تحت قوانين جنوب أفريقيا والتي تتعامل معها . وفي أغسطس عام ١٩٦٣ ، إتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً آخر بعد قراره التاريخي لشهر أبريل من عام ١٩٦٠ ، طلب فيه من بين ما طلب من الدول الأعضاء سرعة إيقاف مبيعاتها من الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والعربات العسكرية وشحنها لجنوب أفريقيا . وفي ديسمبر من نفس العام طلب مجلس الأمن في قرار مماثل من جميع الدول الأعضاء في المنظمة الأممية إيقاف بيع وشحن المعدات والمواد بمختلف أنواعها والمتعلقة بصناعة وصيانة الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار لجنوب أفريقيا العنصرية وفي آخر محاولة لإيجاد حل سلمي للصراع القائم في جنوب أفريقيا وموقف المجتمع الدولي تجاه قضية الأبرتهاید فقد تم تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل هيئة دولية من الخبراء والمختصين والمهتمين لدراسة الطرق الكفيلة لحل الوضع الحالي في جنوب أفريقيا بواسطة التطبيق السلمي والكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة أهالي المنطقة بغض النظر عن العقيدة ، واللون والجنس . وبالرغم من أن هذه الهيئة تم تشكيلها وكلفت بالقيام بهذه المهمة إلا أن حكومة بريتوريا العنصرية تعنتاً منها رفضت السماح لهذه الهيئة من الدخول للمنطقة ، وآخر هذه المحاولات فشلت هي الأخرى لعدم وجود تجاوب من قبل حكومة

الخارج في العديد من الدول الأوروبية والأمريكية ولكن ما هو عمل وإستراتيجية وجدوى هذه المكاتب . في واقع الأمر إنها عبارة عن مكاتب سياحية ينقصها فقط مكتب للحجز خاص بالطيران ومواعيد الرحلات لأن هذه المكاتب على ما يبدو انحرفت عن خط سيرها الصحيح ألا وهو شرح القضية وتعبئة الرأي العام العالمي وتوصيل المعلومات للأفراد بشتى الوسائل المتاحة وفضح الكيان الصهيوني وأعماله ونشاطاته التخريبية في الثلاثينات والأربعينات وكيف بين عشية وضحاها تمكن من أن يقيم موطناً له على أرض عربية ويطرد ويشرد سكانها العرب . وعليه فالإعلام العربي مقصر في هذا الصدد وفشل في تبليغ الرسالة التي أوفد للخارج من أجلها حيث وعلى مستوى الوطن العربي كلنا ملمين على ما أعتقد بما قام به الصهاينة من عمل تخريبي منذ وعد بيلفور المشنوم في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ وحتى مايو عام ١٩٤٨ . إذن الموضوع وعلى الصعيد العربي يعتبر محسوم إلى حد ما والذي نريده الآن من الإعلام العربي هو تبليغ وتوصيل الرسالة إلى العالم الخارجي .

خلاصة القول فإن مذنبه شاربيفيل لعام ١٩٦٠ ، مهدت الطريق أمام الجماهير الأفريقية بأن تثور ضد التعسف وضد الظلم والقهر خصوصاً وأن هذه الحادثة المؤلة هزت حتى العالم بأسره وظهر الأبرتهاید على حقيقته ولأول مرة بعد الجمعية العامة يناقش موضوع الأبرتهاید على مستوى مجلس الأمن الدولي وذلك في ابريل عام ١٩٦٠ ، حيث أعلن مجلس الأمن ولأول مرة في تاريخه بأن الوضع في جنوب أفريقيا من الممكن أن يعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر وهذا في حد ذاته أعطى للأفارقة أملاً في تصعيد كفاحهم ونضالهم ضد سياسة الأبرتهاید . وفي خلال الدورة السابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة (نوفمبر ١٩٦٢) . إتخذت الجمعية العامة قراراً

الحرب العالمية الأولى نقول بأنه قد سبق لكل من أثيوبيا وليبيريا أن طلبتا عام ١٩٦٠ من محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن تنظر في موضوع شرعية جنوب أفريقيا في الوصاية على إقليم ناميبيا حتى توضح المحكمة الدولية حقوق الأمم المتحدة والتزامات جنوب أفريقيا تجاه قضية الإقليم الذي تديره وقد اندهش العالم بأسره ومحاموه الدوليون عام ١٩٦٦ من رد المحكمة الدولية المتضمن إفتقار الدولتين لليبيريا وأثيوبيا للمصلحة القانونية في إدعائهما هذا وعلى أثر ذلك وهذا القرار الدولي تشجعت جنوب أفريقيا من فشل أثيوبيا وليبيريا في الحصول على دعم وتأييد محكمة العدل الدولية وهكذا تمكنت جنوب أفريقيا من فرض سيطرتها أكثر وعممت ومددت الأبرتهاد حتى شمل الإقليم بكامله ، كما أعطى القرار الظالم لبريتوريا العنصرية دفعاً جديداً في ممارسة الأبرتهاد بكل أشكاله خصوصاً وأن القرار صدر عن أكبر هيئة قانونية دولية « تفهم وتفقه في القانون الدولي » ويؤيد ويؤكد القرار استمرار بقاء جنوب أفريقيا شرطياً على الإقليم . ونتيجة لهذا القرار الدولي « اللامستول » الصادر من جهة ليست في مستوى المسؤولية الحقيقية وبناء على هذه الحقائق المرة حصل رد فعل لدى المجتمع الدولي وبدأت الضغوط على الأمم المتحدة من أجل تصحيح « الغلطة الشنيعة » التي إرتكبتها محكمة العدل الدولية التي تأسست عام ١٩١٩ لمناصرة الضعيف ومساعدته وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الشعوب وإعطاء كل ذي حق حقه بالكامل بدون مجاملات وبدون تعصب . ونتيجة لهذه الضغوط وهذا الغضب وهذا الإستياء من قبل العالم تجاه قرار محكمة العدل الدولية والذي أعطى لبريتوريا العنصرية الضوء الأخضر في الإستمرار في أعمالها وممارستها العنصرية سرعان ما صححت الأمم المتحدة هذا الخطأ بأن اتخذت قرارها التاريخي في أكتوبر من عام ١٩٦٦

بريتوريا العنصرية . وهكذا ومنذ عام ١٩٦٤ ، إستمرت الأمم المتحدة في اتخاذ قرارات تدين سياسة الأبرتهاد وتندد بإجراءات حكومة بريتوريا حيث أن تحريض الأمم المتحدة على إتخاذ قرارات ضد سياسة الأبرتهاد في جنوب أفريقيا ظهر أصلاً مع بداية العقد السادس خصوصاً بعد حادثة مذبحه شاريفيل مباشرة وحصول العديد من الدول الأفريقية على إستقلالها ، وإدانتها هذه تمثلت في الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب أفريقيا وحلفائها الحقيقيين مثل بريطانيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا وغيرها ، وعبرت الدول الأفريقية هذه عن خيبة أملها في سلوك الدول الغربية في الأمم المتحدة تجاه قضية الأبرتهاد . فمن ناحية نجد أن بريطانيا وأمريكا وفرنسا تعمل جاهدة مع بقية الأسرة الدولية في إدانة النظام العنصري في بريتوريا وفرض أقصى العقوبات الاقتصادية والعسكرية عليه ، ومن ناحية أخرى نجد أن حجم تدفق الأموال والإستثمارات المباشرة وغير المباشرة على جنوب أفريقيا من قبل الأنظمة الغربية الرأسمالية قد إستمر وبصفة إعتيادية . وعلى مستوى الأمم المتحدة فقد طالبت الدول الأفريقية مراراً وتكراراً بفرض عقوبات إقتصادية وعسكرية وعزل جنوب أفريقيا عن بقية العالم إلا أن الدول الغربية الثلاث ما تزال مصرة على ضمان إستمرارية الأبرتهاد وحماية النظام العنصري في بريتوريا سواء أراد الأفارقة ذلك من عدمه . ولا شك أن حق النقض الجماعي الذي إستخدمته الدول الغربية الثلاث عام ١٩٧٧ في مجلس الأمن الدولي والمتعلق بفرض عقوبات إقتصادية وعسكرية شديدة على جنوب أفريقيا كان يمثل صفة ساخنة للقادة الأفارقة الذين يتهافون العواصم لندن وواشنطن وباريس كل يوم يؤدون فرائض الولاء من أجل تبييض وجوههم أمام أسيادهم الغربيين . وفيما يخص سياسة الأبرتهاد وقضية إقليم ناميبيا التابع لجنوب أفريقيا منذ

والذي ربما يستخدم في تنمية التجارة مع ناميبيا والعمل على عدم تشجيع تدفق الإستثمارات على إقليم ناميبيا علماً بأن أمريكا سبق وأن أعلنت في مايو من نفس العام وقبل صدور هذا القرار عدم تشجيعها على الإستثمارات الأمريكية في إقليم ناميبيا المذكور تمثيلاً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ولكن إستثماراتها في جنوب أفريقيا لم يتطرق لها البيان الأمريكي وقد طلب القرار الثاني لمجلس الأمن من محكمة العدل الدولية موافاته بالرأى القانوني الإستشاري حول العواقب القانونية للدول المستمر تواجدها في جنوب أفريقيا وناميبيا وبعد مرور عام واحد من ذلك وتدعيماً للمساعي التي بذلت من أجل محاربة الأبرتهيد وإدانة جنوب أفريقيا والتنديد بسياساتها الإمبريالية فقد تجاوبت محكمة العدل الدولية هذه المرة مع مطالب المجتمع الدولي وأعلنت قرارها التاريخي الصادر في يونيو ١٩٧١ والذي بين بأن التواجد المستمر لجنوب أفريقيا في إقليم ناميبيا يعتبر وبكل المعايير تواجداً غير شرعي وعلى جنوب أفريقيا سحب إدارتها من الإقليم فوراً ، وهذا القرار يوضح لنا بأن قضية المحكمة الدولية الخمسة عشر في عام ١٩٦٦ ليسوا نفس القضية في عام ١٩٧١ ، وعليه تغيرت الأدوار وبقي القانون الدولي في مكانه تستخدمه الدول الكبيرة لصالحها كلما سمحت الظروف بذلك خصوصاً وأنه — أي القانون الدولي — هو من نتاج الدول الكبيرة التي صاغته واعتمدته ووضعت تحت تصرف الدول الصغيرة فيما بعد وهناك الآن فكرة سائدة بين دول العالم خصوصاً الصغرى منها بدأت تطالب بتعديل القانون الدولي بما يتمشى ومصالحها حيث أن مشاركتها في إجراء التعديلات الجوهرية في القانون الدولي المعدل ستمكها مستقبلاً من أن تلعب دوراً مهماً على خشبة المسرح السياسي الدولي . ونتيجة لقرار محكمة العدل الدولية هذا فقد كان رد فعل حكومة بريتوريا أكثر عنفاً

المتعلق بإنهاء إنتداب جنوب أفريقيا على إدارة الإقليم حيث أصبح تحت المسئولية المباشرة للأمم المتحدة ، وفي مايو ١٩٦٧ تم تأسيس مجلس جنوب غرب أفريقيا التابع للأمم المتحدة لتولي إدارة الإقليم حتى يحقق إستقلاله ، وفي يونيو عام ١٩٦٨ ، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي خطوة أخرى تطلعية وبناء على رغبات شعب الإقليم المعني بإعادة تسمية الإقليم بـ « ناميبيا » بدلاً من جنوب غرب أفريقيا ، ومنذ ذلك الحين أصبح الإقليم يعرف رسمياً ودولياً باسم ناميبيا كما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس ١٩٦٩ من جنوب أفريقيا سحب إدارتها والتخلي عن الإقليم فوراً ، وخلال فترة الثلاث سنوات ١٩٦٦ — ١٩٦٩ ، لم تعترف حكومة بريتوريا العنصرية بحق الأمم المتحدة في التدخل ورفضت التعاون مع الهيئات الدولية التي تدير مجلس ناميبيا كما لم تقدم بريتوريا أي مساعدة في هذا الصدد بل وضعت كل العراقيل أمام هذه الهيئات وعقدت كل الأمور كما منعت بريتوريا العنصرية الهيئات الدولية وفي مقدمتها مجلس ناميبيا من الدخول بقصد الإشراف على الإنتخابات التي أجريت في الإقليم في أغسطس ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٥ وديسمبر ١٩٧٨ ، والتي أكدت ورسخت فكرة مهزلة الإنتخابات بكل أشكالها التي تجرى من هذا النوع وعلى هذا المستوى حيث المشاركة الأفريقية كانت ضئيلة بالرغم من إجبار الأهالي الأفارقة على التوجه لصناديق الإقتراع للإدلاء بأصواتهم بالقوة ولصالح الطرف الذي تسانده وتدعمه حكومة بريتوريا .

وسعيّاً وراء إقناع بريتوريا في التخلي عن الإقليم فقد إتخذ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قراراتين هامين في يولية عام ١٩٧٠ يدعو الأول إلى ضمان إيقاف العلاقات التجارية فيما يخص ناميبيا وتجميد أو الإحتفاظ بالقروض أو أي دعم مادي

وحرم من الحصول على قسط معين من التعليم طيلة هذه الفترة ولم يتمكن الأهالي الأفارقة من إرسال أطفالهم للمدارس حيث الأفريقي لا يتعلم وإنما الذي يتعلم هو الأبيض العنصري فقط . وتشير الإحصائيات والأرقام المتوفرة والمتعلقة بفرص التعليم في جنوب أفريقيا أنه نجد في قطاع التعليم أجور ومرتبات المدرسين تختلف باختلاف أجناسهم فالمدرس الملون مثلاً يتقاضى ٧٢٪ مما يتقاضاه المدرس الأبيض في حين يتقاضى المدرس الأفريقي ٥٠٪ أي نصف ما يتقاضاه نظيره المدرس الأبيض . هذا من حيث أجور ومرتبات المدرسين أما من حيث لغة التعليم فنجد أحداث سويتو لعام ١٩٧٦ ولربما قبلها عمدت حكومة بريتوريا على فرض لغة البويرز (الأفريكانز) على الأفارقة بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية كما أنه من الجدول التالي رقم (٣) نستطيع أن نكتشف وفي مجال سياسة التعليم في جنوب أفريقيا أن المبادئ التي تحكم هذه السياسة التي وضعها الحزب الوطني الحاكم منذ عام ١٩٥٣ تبين لنا وبوضوح حسب الجدول (٣) أن ٧٤٪ من الأفارقة لا يحصلون على أكثر من التعليم الابتدائي عموماً بل وبعضهم يحصل على تعليم أقل من السنة الرابعة الابتدائية في حين ٩٥٪ منهم لا يتحصلون على المرحلة الابتدائية ، أما بالنسبة للطلاب الأفارقة الذين ينهون تعليمهم الثانوي أو الجامعي فنسبتهم قليلة إلى حد لا يذكر كما أن ٦٦,٨٩٪ من التلاميذ الأفارقة هم من المرحلة الابتدائية الأدنى (معدل الصف الثالث) و٩٤,٨٧٪ من التلاميذ هم من المرحلة الابتدائية ككل والتي تضم حتى الصف الثامن ويتلقى تلاميذ المرحلة الابتدائية تعليمهم باللغة القومية ما عدا مناطق ترانسكاي وزولولاند . وعليه فإن تلاميذ المرحلة الابتدائية يتعلمون قليلاً من اللغتين الإنجليزية والأفريكانارية اللتين تعتبران باللغتين الرسميتين للبلاد . وفي مجال القمع وإخماد الحركات الثورية داخل جنوب أفريقيا إستمرت جنوب أفريقيا العنصرية في

وتشبتاً وتعنتاً حيث جاء على لسان رئيس وزرائها فولستر الذي رفض قرار المحكمة الدولية والذي يختلف عن قرارها لعام ١٩٦٦ ، ووصفه بأنه «أثر سياسي ضد جنوب أفريقيا» . هذا وقد قام كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة لإقليم ناميبيا خلال شهر مارس ١٩٧٢ ، بعد ثلاثة شهور من تعيينه أميناً عاماً للمنظمة الأممية وقد قوبل بموجة من الاحتجاجات من قبل أهالي الإقليم خصوصاً طوائف أوفامبو التي تشكل أغلبية ضد استمرار سيطرة حكومة بريتوريا العنصرية على الإقليم .

وفيما يتعلق بالمقاومة والمعارضة الأفريقية للأبرتهيد وسياسته القمعية فقد حدث خلال فترة العقد والنصف اللاحقة لمذبحة سويتو أن قام الثوار الأفارقة بشن العديد من الهجمات على حكومة بريتوريا من أجل التحرير والابتعاد والتخلص من الظلم الذي تعانيه الأغلبية الأفريقية نتيجة للممارسات الوحشية لحكومة بريتوريا العنصرية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتشير الإحصائيات المتوفرة في هذا الصدد بأن أكثر من ١٠٠٠ أفريقي يماكمون كل يوم نتيجة مخالفتهم لقوانين التنقل المعمول بها في جنوب أفريقيا كما أطلق رجال الشرطة النار أكثر من ٣٠ مرة على الجماعات التي تبدي معارضتها واحتجاجاتها خلال الفترة من ١٩١٠ — ١٩٧٣ وخلال صيف عام ١٩٧٦ وأثناء المشاغبات التي حصلت قُتِلَ العديد من المحتجين (٢٠) . وقد حذر مؤخراً رجل الأعمال البريطاني المعروف آون هايمر من خطورة تفجر الوضع في جنوب أفريقيا إذا لم تقم حكومة بريتوريا بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية لصالح الأغلبية الأفريقية في غضون نصف العقد القادم قبل إندلاع ثورة شعبية عارمة في طول البلاد وعرضها وفي مجال تطبيق سياسة التعليم والثقافة حدث وأن تعرض الأفارقة للعديد من المضايقات ومنع الكثير منهم بل

جدول رقم (٣)
وضعية المدارس الأفريقية حسب سجلات عام ١٩٧١ — ١٩٧٢

المرحلة	١٩٧١	١٩٧٢	النسبة المئوية (١٩٧٢)
المرحلة الثانوية			
نموذج (٥)	٤٠٦٥	٤٨١٤	٪٠,١٦
نموذج (٤)	٧٨٣٣	٩٩٠٩	٪٠,٣٢
نموذج (٣)	٢٩٨٠٠	٣٢٠٧٤	٪١,٠٤
نموذج (٢)	٤٢٥٠٩	٤٧٢٥٦	٪١,٥٤
نموذج (١)	٥٣٦٠٥	٦٣٧٣٣	٪٢,٠٧
المرحلة الابتدائية			
المقياس (٦)	١٤٨٣٧٤	١٦١٤٧٢	٪٥,٢٤
المقياس (٥)	١٦٠٣١٦	١٧٦١٠٩	٪٥,٧٢
المقياس (٤)	٢٠٥١١٤	٢٢٢٩٠٣	٪٧,٢٤
الابتدائي المتوسط			
المقياس (٣)	٢٨٢٩٤٢	٣٠١٢٣٢	٪٩,٧٨
المقياس (٢)	٣٤٢٦٣٦	٣٥٩٣٣٩	٪١١,٦٧
الابتدائي الأدنى			
المقياس (١)	٤٥١٦٨٤	٤٧٥٨٤٨	٪١٥,٤٥
المقياس المتفرع (أ)	٥١١٢٢٤	٥٣٦٨١٨	٪١٧,٤٣
المقياس المتفرع (ب)	٦٧٦٣١٧	٦٨٧٩٩٠	٪٢٢,٣٤

المصدر :

The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 65.

ممارسة أبشع وسائل التعذيب والحرمان بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية والإعدادية حتى إن دلعت إنتفاضة طلابية عارمة في منطقة سويتو إشترك فيها طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية وتضمنت خلفياتها قضية اللغة فبالأمس القريب كان طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية من الافارقة يدرسون المناهج باللغة الإنجليزية وأخيرا قررت السلطات العنصرية في حكومة بريتوريا فرض لغة البويرز (الأفريكانز) بالرغم من المقاومة والمعارضة التي أبدتها المدرسون والهيئات الخاصة بالتعليم ونظّار المدارس وأولياء الأمور والطلاب وقررت حكومة بريتوريا العنصرية أن تدرس نصف المناهج (المقررات) باللغة الانجليزية في حين النصف الآخر يدرس باللغة الأفريكانرية ، وهكذا بدأت العملية وبهذه الكيفية تجمع الطلاب الأفارقة يوم ١٦ يونية عام ١٩٧٦ في مسيرة طلابية كبرى مصرة على أن تدرس جميع المقررات باللغة الإنجليزية رافضة اللغة الأفريكانرية هذه اللغة التي تتكلمها الفئة الأكثر تعصبا وكرها ورجعية من البيض العنصريين وبهذه الخلفية بدأت حادثة سويتو بمظاهرة طلابية عارمة بدأت صباح ١٦ يونية وإنتهت في ١٧ من سبتمبر من نفس العام ودامت ثلاثة أشهر كاملة . وتشير الإحصائيات الرسمية للقتلى والجرحى خلال هذه

الجدول رقم (٤)
جدول يبين عدد طلاب الجامعات/يونية ١٩٧٣

الجامعة	البعض	الملونون	الأسويون	الأفارقة	المجموع
كيب تاون	٨٠٥٧	٣٨٤	١١٦	٥	٨٥٦٢
دوربان ويستفيل	—	٢١٩٢	—	—	٢١٩٢
فورت هير	—	—	—	١٠٥٣	١٠٥٣
ناتال	٦٨٢٩	٨٦	٣٤٨	٢٤٤	٧٥٠٧
البرتقال الحر	٥٨٤١	—	—	—	٥٨٤١
فورت إليزابيث	١٧٣٥	—	—	—	١٧٣٥
بوتشيفستروم	٥٨٩١	—	—	١	٥٨٩٢
بريتوريا	١٣٧٥٢	—	—	—	١٣٧٥٢
راند أفريكانز	١٨٩٧	—	—	—	١٨٩٧
روديس	٢١٦٣	—	٣٩	١	٢٢٠٣
إستالينبوش	٨٨٤٥	—	—	—	٨٨٤٥
جنوب أفريقيا	٢٥٣٨٨	١٠١٤	١٩٣٧	٣٧٦٥	٣٢١٠٤
الشمال	—	—	—	١٢٧٤	١٢٧٤
ويسترن كيب	—	١٦٠٠	—	—	١٦٠٠
ووترزاند	٩٨٠٣	٢١	٣٨٥	٢٦	١٠٢٣٥
زولو لاند	—	—	—	٩٧٩	٩٧٩
المجموع	٩٠٢٠١	٣١٠٥	٥٠١٧	٧٣٤٨	١٠٥٦٧١

المصدر :

The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa: (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 66.

المذبحة الرهيبة التي إقترفتها حكومة بريتوريا العنصرية — والعالم من حولها يتفرج ويتأسف لما حدث — إلى أن عدد الضحايا قد بلغ قرابة (٢٣١) قتيل و(١٢٠٠) جريح ومع نهاية المذبحة تم إعتقال أكثر من (٨٠٠) مواطن أفريقي منهم (٧٧) من قادة حركات الوعي والادراك الأفريقية (٢١) وقد كان من بين المعتقلين العنصر الوطني النشط والمناهض لسياسة الأبرتهيد «إستيفنز بيكو» والذي ظل في المعتقل حتى وفاته في سبتمبر عام ١٩٧٧ التي أحدثت ضجة كبيرة وإحتجاجاً دولياً على متسوى العالم

المذبحة الرهيبة التي إقترفتها حكومة بريتوريا العنصرية — والعالم من حولها يتفرج ويتأسف لما حدث — إلى أن عدد الضحايا قد بلغ قرابة (٢٣١) قتيل و(١٢٠٠) جريح ومع نهاية المذبحة تم إعتقال أكثر من (٨٠٠) مواطن أفريقي منهم (٧٧) من قادة حركات الوعي والادراك الأفريقية (٢١) وقد كان من بين المعتقلين العنصر الوطني النشط والمناهض لسياسة الأبرتهيد «إستيفنز بيكو» والذي ظل في المعتقل حتى وفاته في سبتمبر عام ١٩٧٧ التي أحدثت ضجة كبيرة وإحتجاجاً دولياً على متسوى العالم

خصوصاً عندما إكتشف أن سبب وفاته كان على أثر جرح في الدماغ تعرض له نتيجة للتعذيب الذي كان يلاقه وسوء المعاملة التي تلقاها طيلة مدة بقائه في السجن . ونتيجة لهذه الحادثة المؤسفة التي أدت إلى وفاة بيكو وهو في السجن تم تضيق القيودات الاقتصادية على حكومة بريتوريا العنصرية وفي نوفمبر من نفس العام قرر مجلس الأمن الدولي وفي إتجاه أكثر تقدماً فرض حظر الزامي يمنع إرسال الأسلحة لبريتوريا العنصرية إنتقاماً من قمعها لمعارضى سياسة الأبرتهيد من الأفارقة الأحرار . وسعيّاً وراء الإستمرار

مساعدة المواطن الافريقي الحر في العيش السعيد على أرضه .

المراجع

References

1. Adam Heribert. Modernizing Racial Domination. The Dynamic of South African Politics: (Univ. of California Press 1972), p. 33.
 2. Institute for Policy Studies South Africa: Foreign Investment and Apartheid 1978, p. 45.
 3. *Ibid.*, p. 57.
 4. Southern Africa, Vol. XII, No. 7, September 1979, p. 22.
 5. Africa Research Bulletin, Vol. 16, No. 4, May 31, 1979.
 6. Seidman, Ann and Eva. South Africa and U.S. Multinational Corporations (Lawrence Hill & Co. 1978), p. 77.
 7. Targetting the Multinationals. Anti-Imperialist Solidarity with Latin America and the Caribbean. Paper submitted by N.I.C.H. (Non Intervention in Chile, N.Y.). To the World Fifth Anti-Monopolist Conference Held in Tripoli, Libya, March 26th-30th, 1980.
 8. Institute for Policy Studies South Africa: Foreign Investment and Apartheid 1978, p. 50.
 9. *Ibid.*, p. 53.
 10. *Ibid.*, p. 55.
 11. *Ibid.*, p. 55.
 12. *Ibid.*, p. 56.
 13. *Ibid.*, p. 56.
 14. *Ibid.*, p. 57.
 15. *Ibid.*, p. 41.
 16. Southern Africa Magazine. April 1978 issue.
 17. The Transnational Institute. Black South Africa Explodes (February 1977 issue), p. 48.
 18. Institute for Policy Studies, South Africa: Foreign Investment & Apartheid, 1978, p. 68.
 19. John, Robert and Hadawi, Sami. The Palestine Diary, Vol. 2 (New World Press, N.Y. 1970) p. 327.
 20. Institute for Policy Studies, South Africa. Foreign Investment & Apartheid, 1978, p. 39.
 21. The Transnational Institute. Black South Africa Explodes, February 1977 issue, p. 16.
- في محاربة الإستعمار والعنصرية بكل أشكالها حدث وأن إتخذت تدابير تهتم بمعاقة حكومة بريتوريا على إنتهاكها لحقوق الإنسان بكل أبعادها وعلى المستوى الدولي وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تم تجميد عضوية نشاط جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة ، وهذه هي المرة الثانية التي يدخل فيها وفد جنوب أفريقيا العنصرية قاعة الجمعية العامة عند مناقشتها لقضية ناميبيا بقصد المشاركة دون سابق إنذار ويؤمر بمغادرة القاعة بناء على طلب الأغلبية حدث ذلك في مارس عام ١٩٨١ عندما بدأت الجمعية العامة في مناقشة قضية إستقلال ناميبيا ، أما المرة الأولى التي أمر فيها وفد جنوب أفريقيا بمغادرة قاعة الجمعية العامة عند مناقشتها لقضية ناميبيا فقد كانت في مايو عام ١٩٧٩ . كما وأقيمت في هذا الاتجاه عدة لقاءات ومؤتمرات وندوات دولية تبين خطورة الأبرتهاید وأبعاده على العالم بأسره حيث عقدت الندوة الدولية بشأن إستئصال التفرقة العنصرية (الأبرتهاید) ودعم النضال الشعبي من أجل التحرر في جنوب أفريقيا وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٤ — ٢٨ مايو ١٩٧٦ بهافانا ، كوبا ، كما عقد مؤتمر عالمي آخر للتصدي للأبرتهاید وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٢ — ٢٦ أغسطس ١٩٧٧ بمدينة لاجوس بنيجيريا ، كما عقدت اللجنة الدائمة للعقوبات والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي تضم سبع دول أفريقية من بينها ليبيا إجتماعاً خلال الأسبوع الثاني من مارس ١٩٨١ بأروشا ، تنزانيا لدراسة الحظر النفطي عن جنوب أفريقيا ووضع الحصار عليها كي تكف عن ممارساتها القمعية ضد الأهالي الأفارقة . إلى جانب ذلك هناك العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت وتعد بين الحين والآخر لمعالجة قضية الأبرتهاید متمثلة في الحظر والمقاطعة وإستعمال الوسائل الأخرى التي تحقق الهدف من أجل

ملخصات

هجرة ذوي المهارات العالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة

د. ابو القاسم الطبولي*

وهجرة هذه الفئات تؤثر لا شك علي التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويعود سبب هذه الهجرة إما لأسباب إقتصادية للبحث عن دخول أعلى أو أسباب إجتماعية أو سياسية أخرى والتي في العادة يطلق عليها العوامل غير الإقتصادية .

ثم ناقشت هذه الورقة تأثير هجرة الأدمغة على الدول النامية وظهر أن هجرة هذه الكفاءات تؤدي إلى خسارة كبيرة للدول النامية .

فالدول النامية هي التي تقوم بتدريب وتنشئة هذه الكفاءات وهذا جزء من الإستثمار . وعندما يحين موعد جني فائدة هذا الإستثمار نرى فائدته تذهب إلى الدول المتقدمة . كذلك تدريب وتطوير هذه الكفاءات يتم لتكملة الموارد الأخرى اللازمة للعملية الإنتاجية ، وعند ترك هذه الكفاءات للبلاد النامية يكون هناك نقص في إدارة الموارد الأخرى وهذه خسارة كبيرة بالنسبة للدول النامية وبمعنى آخر فإن الدول النامية هي الخاسرة في كل الأحوال من جراء هجرة ذوي المهارات العالية بينما المستفيد هي الدول المتقدمة . وهذا يؤدي إلى إتساع الهوة أكثر فأكثر بين الدول النامية والدول المتقدمة .

ولكي تتمكن الدول النامية من الإفلال من هذه الظاهرة أي هجرة ذوي المهارات العالية يجب حل أسباب هذا التنقل سواء كانت أسباباً إقتصادية أم أسباباً أخرى .

تعتبر الدول النامية كمصدر ومستورد في نفس الوقت للقوى البشرية ذات المهارة العالية أو الكفاءة العالية ولكن الكثير من هذه الدول يعاني مما يسمى « هجرة الأدمغة » .

إن هجرة الأدمغة تعني الهجرة الخارجية للعناصر البشرية ذات المهارة العالية . وفي الحقيقة إن هذه العناصر البشرية ذات المهارة العالية يمكن أن تكون نسبة ضئيلة من مجموع القوى العاملة في ذلك البلد ، إلا أن دورها يعتبر مهماً ورئيسياً بحيث أن فقدانها يؤثر على عملية التنمية الإقتصادية في ذلك البلد أو الدول النامية .

وهذه الدراسة تهتم فقط بهجرة ذوي المهارات العالية وليست بكل الهجرات أو إنتقال العنصر البشري من بلد إلى بلد . .

ويعرف العنصر البشري ذوي المهارة بتلك الموارد البشرية التي لديها مستوى تعليمي يعطيها نوعاً من المهارة والكفاءة مثل العلماء ، المهندسين ، الأطباء . . الخ .

ودور هذه الفئات من القوى البشرية مهم وفعال في عملية التنمية الإقتصادية فمثل هذه الفئات لديها القدرة على تكييف العلوم التقنية وتطبيقها في الدول النامية وفي عملية التنمية بالإضافة إلى إدارة العملية الإنتاجية مثل الموارد الإنتاجية المختلفة ومحاولة الإستفادة منها بكفاءة عالية في العملية التنموية .

*أستاذ مشارك الاقتصاد . كلية الاقتصاد والتجارة . جامعة قاريونس .

النماذج النظرية في تحليل قرارات السياسة الخارجية

د. محمد زاهي المغربي*

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بعض النماذج النظرية التي يمكن من خلالها تفسير قرارات السياسة الخارجية ، فالقرار السياسي الخارجي يمكن فهمه على أنه نتاج لعملية عقلانية رشيدة تعتمد على تحديد الهدف ودراسة البدائل المتنافسة مع إختيار البديل الأمثل الذي يحقق الهدف بأقل النفقات الممكنة ، وهذا ما يعرف بالنموذج العقلاني أو الرشيد .

من جهة أخرى ، فإن نفس القرار السياسي الخارجي يمكن تفسيره عن طريق نموذج آخر وهو النموذج التنظيمي ، والذي يفترض أن هذا القرار يتلون بطبيعة العمل التنظيمي وكيفية توصيله للمعلومات إلى صانع القرار وكيفية تنفيذ القرارات .

أما النموذج الأخير فيرى أن الدولة لا تمثل وحدة واحدة في إتخاذها للقرار السياسي الخارجي ولكنها تتكون من مجموعات من الأفراد والمنظمات العامة والخاصة ذات مفاهيم ومصالح وأهداف مختلفة ولذا فإن القرار السياسي الخارجي غالباً ما يكون نتاجاً لعمليات الشد والجذب والمساومات السياسية بين المصالح المتنافسة داخل الدولة ، وليست نتاجاً لتقدير عقلاني ورشيد لصانع القرار حسب النموذج الأول .

وعلى هذا الأساس فإن نفس القرار السياسي الخارجي يمكن تفسيره وفهمه بنماذج مختلفة وقد تكون متناقضة في أغلب الأحيان .

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية . كلية الإقتصاد والتجارة . جامعة قارونوس .

العينات الإحصائية في المراجعة

د. عبد السلام علي العربي*

يعتمد المراجع على رأيه الشخصي وخبرته السابقة — فثلاً قد تحدد العينة على أساس قيمة أرصدة الحسابات أو على أساس فترة زمنية معينة .

ب — العينات الإحصائية :

(Statistical Sampling)

وهي جزء من مجموعة مترابطة من العمليات أو البيانات المالية أو أي مجتمع آخر من البيانات مختارة لكي تعكس أو تساعد في تحديد خصائص هذا المجتمع ككل .

وترتكز نظرية العينات الإحصائية على فكرة أن كل عنصر من عناصر المجتمع تحت الدراسة له نفس الفرصة في أن يختار ضمن العينة ، ولا يتم تحقيق هذا المبدأ إلا إذا تم إختيار العينة على أساس عشوائي . يمكن التمييز بين أربعة أنواع للإختيار العشوائي وهي : —

١ — العينة العشوائية الغير مقيدة

(Unrestricted Random Sampling)

٢ — العينة المنتظمة (Systematic Sampling)

٣ — العينة الطباقية (Stratified Sampling)

٤ — العينات متعددة المراحل (Cluster Sampling)

تتطلب مستويات المراجعة المتعارف عليها (Generally Accepted Auditing Standards) أن يقوم المراجع بتجميع أدلة الإثبات الكافية والتي تمكنه من إبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي) ، وقد كان المراجعون في الماضي يقومون بمراجعة جميع الدفاتر والسجلات المثبتة بها عمليات المنشأة تحت المراجعة ، وهو ما يعرف بالمراجعة التفصيلية . غير أن تطور المشروعات وإتساع نطاق أعمالها جعل القيام بمثل هذا النوع من المراجعة غير ممكن سواء من حيث الوقت أو التكلفة .

وقد لجأ المراجعون إلى إتباع طريقة المراجعة الإختبارية (Testing Auditing) كأساس لحصر أدلة الإثبات التي تمكنهم من إبداء رأيهم في القوائم المالية ويتم تحديد العينة المراد مراجعتها بإتباع أحد أسلوبين : —

أ — العينات الشخصية

(Judgement Sampling)

ويتم تحديد العينة على أساس شخصي دون إتباع أي قواعد محددة لتحديد العينة أو تقييم النتائج وإنما

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة . لوزيانا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

ماجستير ودكتوراه الفلسفة في المحاسبة من جامعة ولاية

- و بمجرد تحديد حجم العينة وفقاً لإحدى الطرق السابقة ، يجب على المراجع أن يحدد الهدف الذي يسعى لتحقيقه من وراء فحص العينة ، ويمكن للمراجع أن يختار إحدى الطرق الإحصائية التالية (Sampling Plans) لتحقيق هدفه .
- ١ — عينة التقدير (Estimation Sampling)
 - ٢ — عينة القبول (Acceptance Sampling)
 - ٣ — عينة الإكتشاف (Discovery Sampling)
- وتتميز العينات الإحصائية — عند إستخدامها بواسطة المراجع — بعدة مميزات أهمها : —
- ١ — يتم إختيار حجم العينة بطريقة موضوعية .
 - ٢ — تعطى نتائج موضوعية .
 - ٣ — إمكانية تقدير خطأ العينة .
 - ٤ — توفير الوقت والتكاليف .
 - ٥ — ضرورة تحديد الهدف من المراجعة بدقة .
- وفي إعتقادي أن الوقت قد حان لأن يقوم المهتمون بمهنة المراجعة سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى المهني بالإهتمام بهذه الناحية . فعلى المستوى الأكاديمي أرى أنه من الضروري تزويد الطالب بقدر كافٍ من المعلومات في مجال الإحصاء أما على المستوى المهني فيمكن ترتيب دورات في هذا المجال لتمكين المشتغلين بمهنة المحاسبة والمراجعة من الإلمام بحد أدنى من المعلومات الإحصائية .

تأثير القوانين على المحاسبة في ليبيا

د. يونس حسن الشريف*

تلعب المحاسبة دوراً مهماً في النظام الإقتصادي ولا سيما في إقتصاديات نامية كالإقتصاد الليبي . فبدون المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المحاسبية المختلفة قد لا يتمكن الكثير من الأفراد والمؤسسات إتخاذ قرارات سليمة . ان الطوائف المختلفة كالمستثمرين والدائنين ورجال الإدارة وأجهزة الدولة تحتاج إلى المعلومات المالية الكافية التي تساعد في إتخاذ العديد من القرارات اليومية التي تؤثر في مصير التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد . ومن هنا كان لزاماً على المهتمين بالمحاسبة أن يعملوا على تطويرها وتقديمها حتى تفي بوظائفها الهامة في المجتمع .

ورغم التطور المستمر الذي شهدته المحاسبة بصفة عامة ومهنة المحاسبة بصفة خاصة في ليبيا إلا أنه هناك الكثير من النواقص في هذا المجال . فتعتبر المحاسبة كمهنة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى مولود جديد في ليبيا إذا ما قورنت بمهنة المحاسبة في العديد من دول العالم الأخرى . وأن صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣ تعتبر أول محاولة لتنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا وذلك بإنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين الليبيين . ورغم أنه قد تم تكوين جمعية المحاسبين والمراجعين الليبيين إلا أن تلك الجمعية لم تلعب دوراً يذكر من أجل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا

فلقد إقتصرت عمل الجمعية حتى الآن على الإجراءات الإدارية الخاصة بتسجيل أعضائها ولا يزال المحاسب الليبي بدون قواعد للسلوك المهني . ولم تقم الجمعية بدور فعال في مجالات مهنية متعددة كإعداد المبادئ المحاسبية ومستويات المراجعة وإقامة برامج للتدريب والبحث العلمي وغيرها . إن الوقت قد حان لكل مهتم في مجال المحاسبة وخاصة المحاسبين والمراجعين الليبيين أن يقوم بدوره في مجالات تطوير وتنمية مهنة المحاسبة .

وعلى العموم بالرغم من عدم وجود مبادئ محاسبية ومستويات مراجعة متعارف عليها في ليبيا ، إلا أن القوانين الليبية تلعب دوراً مهماً في هذا المجال . وفي المقالة المنشورة باللغة الإنجليزية تم توضيح الأثر القانوني لكل من القانون التجاري الليبي وقانون ضرائب الدخل وقانون ولوائح النفط على المحاسبة في ليبيا .

لقد أوضحت المقالة أن تلك القوانين ساهمت في إيجاد العديد من المبادئ التي تعالج أمور محاسبية هامة . كما ساهمت القوانين الليبية في حث الأفراد والمنشآت على الإهتمام بإمسك دفاتر محاسبية منتظمة وإعداد التقارير المحاسبية المختلفة وزيادة الطلب على خدمات المحاسب القانوني في ليبيا .

* أستاذ المحاسبة المساعد — كلية الإقتصاد والتجارة — جامعة قارون — بنغازي

تفاضل المصفوفات المعكوسة

د. أحمد زوغو ميمون*

تتكون المصفوفة A من العناصر a_{ij} المعامل $A=I$ عادة ما تعكس المصفوفة كمتغيرات مستقلة. وباعتبار $f(A)$ مصفوفة $f(A)$ قبل أن يطبق عليها المعامل التفاضلي. وتقتصر عناصرها d وال a_{ij} بحيث عندما تأخذ المصفوفة A قيم مصفوفة الوحدة I تكون $f(A)$ مصفوفة وحدة كذلك. ولتقيم تأثير المعامل التفاضلي $\delta/\delta a_{ij}$ على $f^{-1}(A)$ عندما يكون $A=I$ عادة ما تعكس المصفوفة كمتغيرات مستقلة. وباعتبار $f(A)$ مصفوفة $f(A)$ قبل أن يطبق عليها المعامل التفاضلي. وتقتصر عناصرها d وال a_{ij} بحيث عندما تأخذ المصفوفة A قيم مصفوفة الوحدة I تكون $f(A)$ مصفوفة وحدة كذلك. ولتقيم تأثير المعامل التفاضلي $\delta/\delta a_{ij}$ على $f^{-1}(A)$ عندما يكون

* أستاذ مشارك بقسم الإحصاء — كلية الاقتصاد والتجارة — جامعة قارونس .

The Concept of Apartheid: Its Dimensions and Dangers

MOHAMED S. ABUGASSA *

The paper will give a glance to the development of the concept of Apartheid and its roots in this African territory called South Africa. This contagious and dangerous issue seems to represent a serious challenge not only to Africa but to the world at large as well. This apartheid which is considered an ideology and national policy of the white racist regime of Pretoria in South Africa has its own dimensions. Therefore, the aim of this paper is to examine and analyse the behaviour of the South African regime in dealing with this issue vis-a-vis its planned policy of white supremacy and black African inferiority, humiliation and violation of human rights and inhuman acts that are committed against the black African majority. The paper will also show

the degree of connivance of the western regimes and their allies and the "M.N.C." with the Pretoria regime and their involvement and active role in maintaining the status quo. The paper will also explain the role of the reaction of the African countries who achieved their independence within the last two consecutive decades and their attitude towards this type of concern which is threatening their existence and survival as entities.

The paper will also show how the African leaders seem to cope with such a problem and their connection with South African and other western capitals and to show how the black Africans which constitute the majority are suffering from exploitation and unjust conditions and how they became disadvantaged, under-privileged, culturally deprived and completely depressed groups of people who are the original inhabitants of the area.

*Lecturer of political science, Faculty of Economics of Commerce, University of Garyounis.

Retailing Distribution in Comparative Marketing: A Review

*DR. B. A. HUDANAH**

One of the expanding frontiers of marketing thought today is the comparative study of marketing systems and practices of various nations. This area of study has been stimulated by the growing expansion of the overseas activities of various companies, throughout the world, and recently, extended by academic interest.

*Dr. B. A. Hudanah, Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, Libya.

This paper is mainly concerned with reviewing selected articles published in the area of comparative retailing systems of the emerging nations. It is further emphasised in this paper that marketing institutions and their related practices reflect the Socio-Economic environment in which they operate. Consequently, the adaptation of various marketing institutions and techniques from a developed to a less developed nation would require considerable time and adjustment.

where n = number of symbols (e.g., scale positions), and; p_i = probability of the i^{th} response.

Entropy is generally measured in bits per symbol, and as entropy increases the “number of bits of uncertainty” increases. Relating this in a data quality context, the higher the entropy, the more variation in responses.

Data from a study of modernization in Libya was used to discuss and to investigate issues related to self reported data. Specifically the investigation focused on response differences, as measured by entropy, for individuals who differ on the basis of:

- sex,
- age,
- education,
- area of residence, and
- community size.

Differences between respondents in levels

of the above categories may provide insight into response style differences.

As shown in this research, the concept of entropy can be applied to partially answer the question, “What respondent characteristics (or other variables for that matter) are associated with variations in responses to the stimuli?”

While it has not yet been researched, it would be relatively simple to design a study to investigate some of the ramifications of “high” or “low” entropy. When self-reported and true data are available for a set of variables a comparison of amount of entropy and differences between true and elicited data would provide one measure of whether quality of data is “better” or “worse” when entropy is “high” or “low”.

The most obviously useful application of entropy is comparative, because then the questions of, “How high is high?” and “How low is low?” are somewhat less relevant.

An Attempt to Develop a Scale to Measure Quality of Survey Data

DR. MUSTAFA O. ATTIR
and
DR. LINDA GOLDEN *

Sources of error in survey research are numerous and when described in discrete components may be said to consist of sampling and non-sampling error. One type of non-sampling error is respondent-originated error which results from respondent self-reports of behavioural or psychological states and includes non-response error.

One source of respondent-originated error is response style. That is, a tendency to respond to a question or scale mostly as a function of factors other than the stimulus. Examples of response styles include random responding, yes-saying and no-saying.

Data quality is a broad issue, however, this paper focuses primarily on one aspect of data quality, response style, and specifically upon random responding. Although no systematic program of research has been undertaken to investigate their (response style) impact on data quality, an index of random responding could be constructed using the concept and approach of entropy. This paper describes such an investigation.

Broadly stated, entropy is a measure of centralized dispersion and is analagous to the concept of variance. Entropy was first introduced in the physical sciences where it is interpreted as a measure of uncertainty or randomness in a probabilistic system. Since its introduction, the concept of entropy

has been applied in information theory, economic engineering, etc.

Since survey research may be considered to be operating in a communication context, the concept of entropy will be discussed here in information theory terms. As stated by Coombs, Dawes and Tversky (1970, p. 308):

The statistic "information" is a number that describes how much information is conveyed from source to receiver when given message is delivered. The assumption on which this quantification is based is that there are probabilities associated with the messages that may be delivered and that the amount of information conveyed by a particular message may be determined from its probability of delivery.

The amount of information conveyed by a message is determined from its probability of delivery. (This is to say nothing about the content of the message; content is relevant only so far as it affects probability of delivery.) For example, if the author of a book conveys a highly probable message (one that had a high probability of delivery), then s/he will be considered to have said little or nothing (little or no information conveyed). However, if the message were highly improbable, (ie., a Communist author expounding upon the virtues of Capitalism), then s/he will be perceived as having said a great deal (high amount of information).

Mathematically, entropy may be stated as follow:

$$\text{Entropy} = - \sum_{i=1}^n p_i \log_2 p_i$$

*Dr. Attir is Associate Professor of Sociology, University of El-Fatah, Tripoli. Dr. Golden is Associate Professor of Marketing University of Texas, Austin, U.S.A.

The Evolution of Planning, Programming and Budgeting System as a Budgetary Technique

*DR. AHMED MENESI **

Planning, programming and budgeting system (P.P.B.) is an important step toward the reform of budgetary techniques. Its installation in the American Defence Department in 1961 had been preceded by over a decade of work by RAND Corporation and others on the application of systematic analysis to defence problems.

In August 1965 President Lyndon B. Johnson directed all major civilian agencies of the Federal Government to install P.P.B. along the general lines of the Defence Department model. He also instructed each agency to establish a central program policy and planning staff to assist in designing the system and carrying out its planning and analytic functions.

After the introduction of P.P.B. among civilian agencies in 1965, some European and other countries imported and used this system.

With the increasing percentage of national income to be spent through the budget, the budget process must be designed to do more than exert financial control and promote management efficiency. It must also become an instrument to help policy makers assign priorities and allocate national resources among completing activities. P.P.B. constitutes an attempt to integrate policy formulation with budgetary resource allocation, and to provide a means for regularly bringing systematic analysis to bear on both policy formulation and budget allocation.

This article outlines the characteristics of the planning, programming and budgeting system along with a critical review to its working process.

* Associate professor of Economics, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis.

"Partners Not Wage Workers"

*DR. FARHAT SHERNANA **

This paper is concerned mainly with the explanation of the principle "Partners not wage workers".

It gives some kind of comparison between the partnership system and the wage system.

The main points of this paper can be summarized in the following:

1. The wage system leads to exploitation because under this system the worker "the producer" receives as wage less than the value of what he had produced.
2. The wage system creates unfair relationship between employers and employees.
3. The wage system does not create enough

incentives for the workers to produce more since some of the returns does not go back to them.

4. The wage system, if left without interference will lead to a disequilibrium between aggregate supply and aggregate demand which leads to many economic problems.
5. The best way to create better production relationships is to get rid of the wage system by replacing it with the partnership system, under which will be no exploitation and no "surplus value" since the worker will receive exactly his share. Also under the new system the worker will be motivated to work harder to increase the production which means the increase of his share. And then there will be no over-production problem under the new system.

* Assistant professor of Economics, Faculty of Economics, University of Garyounis.

ABSTRACTS

A^{-1} at $A = I_{(m)}$, δ_{rs} being Kronecker's delta, and a_{rs} , an element of A . Taking $f(A) = A$, we see that $F_l^{-1} = -F_l = -\frac{1}{2}[\delta_{ir} \delta_{sj} + \delta_{is} \delta_{rj}]$.

(ii) Consider the matrix $(I - cA^{-1})^{-1}$, where $c + 1$, and the operators $\frac{1}{4}(1 + \delta_{rs})(1 + \delta_{tu})\partial^2/\partial a_{rs}\partial a_{tu}$. To use the main result, we define $f(A) = (1 - c)^{-1}(I - cA^{-1})$, for, then $f(I_{(m)}) = I_{(m)}$, as $l = m$. So

$$\begin{aligned} F_{12}^{-1} &= c^2(1 - c)^{-2}(G_1^{-1}G_2^{-1} + G_2^{-1}G_1^{-1}) \\ &\quad + c(1 - c)^{-1}G_{12}^{-1} \\ &= c(1 - c)^{-2}G_{12}^{-1}, \end{aligned}$$

where we take $g(A) = A$, and G_k^{-1} is the value of $g_k^{-1}(A)$ at $A = I_{(m)}$. The required effect is $(1 - c)^{-1}F_{12}^{-1} = c(1 - c)^{-3}G_{12}^{-1}$. By corollary, it is easy to see that the matrix G_{12}^{-1} is given by

$$\begin{aligned} &\frac{1}{4}[\delta_{ir}(\delta_{ju}\delta_{st} + \delta_{jt}\delta_{su}) + \delta_{is}(\delta_{ju}\delta_{rt} + \delta_{jt}\delta_{ru}) \\ &\quad + \delta_{it}(\delta_{js}\delta_{ru} + \delta_{jr}\delta_{su})\delta_{iu}(\delta_{js}\delta_{rt} + \delta_{jr}\delta_{st})]. \end{aligned}$$

(iii) Let $f(A) = A^2$, and the operators $-\frac{1}{4}(1 + \delta_{rs})(1 + \delta_{st})\partial^2/\partial a_{rs}\partial a_{st}$. Using the above result we can show that

$$\begin{aligned} F_{12}^{-1} &= \frac{1}{4}[\delta_{ir}(\delta_{jt} + \delta_{jst}) + \delta_{it}(\delta_{jr} + \delta_{jrs}) \\ &\quad + \delta_{irs}\delta_{jt} + \delta_{ist}\delta_{jr} + 2\delta_{ijs}\delta_{rt}]. \end{aligned}$$

(iv) Using above corollary on $f(A) = A^{-1}$ it is interesting to note that the matrix $\partial^4 f(A)/\partial a_{rs}^2 \partial a_{tu}^2$ at $A = I_{(m)}$ can be expressed as

$$F_{1234}^{-1} = F_{12}^{-1}F_{34}^{-1} + F_{34}^{-1}F_{12}^{-1} + 4F_{13}^{-1}F_{24}^{-1},$$

$$\text{or} \quad 2(F_{123}^{-1}F_4^{-1} + F_{234}^{-1}F_1^{-1}),$$

$$\text{or} \quad 2(F_1^{-1}F_{234}^{-1} + F_4^{-1}F_{123}^{-1}).$$

REFERENCES

1. Okamoto, M. (1963): An asymptotic expansion for the distribution of the linear discriminant function. *Annals of Mathematical Statistics*, **34**: 1286-1301.
2. Memon, A. Z. and Okamoto, M. (1971): Asymptotic expansion of the distribution of the Z statistic in discriminant analysis. *Journal of Multivariate Analysis*, Vol. 1, No. 3, 294-307.
3. Siotani, M. (1957): On the distribution of Hotelling's T^2 statistic, *Tokyo Institute of Statistical Mathematics Annals*, **8**: 1-14.

Differentiability of Inverse Matrices

DR. AHMED ZOGO MEMON*

1. INTRODUCTION

Consider a $m \times m$ matrix A consisting of elements a_{ij} as independent variables. Let $f(A)$ be a $l \times l$ non-singular matrix with its elements as functions of a_{ij} . Okamoto (1), Memon and Okamoto (2), and Siotani (3) evaluate the effects of differential operator $\partial/\partial a_{ij}$ on some matrices $f^{-1}(A)$ at $A = I_{(m)}$, $m \times m$ identity matrix, for purpose of obtaining asymptotic expansions of certain probability distributions. Normally one inverts a matrix before applying differential operator. This paper proposes a method to deal with problems of this nature without inverting matrices. Some illustrations for use in multivariate statistical analysis are given.

2. NOTATIONS

For convenience we write $f_{123 \dots n}$ to indicate the functions $f(A)$ effected by first, second, $\dots$, n th differential operator $\partial/\partial a_{ij}$ no matter what i, j may be in each operator. For $n_i \geq 1$ of n operators, $x(n_i)$ denotes n_i operators following above order. F_r and F_r^{-1} are the values of $f_r(A)$ and $f_r^{-1}(A)$ at $A = I_{(m)}$ respectively.

3. THEOREM

If $f(I_{(m)}) = I_{(l)}$ and the derivatives involved in the following expression exist, then

$$F_{123 \dots n}^{-1} = \sum_{p=1}^n (-1)^p \sum_{n_1, n_2, \dots, n_p} F_{x(n_1)} F_{x(n_2)} \dots F_{x(n_p)}$$

*Associate Professor, Statistics Department, Faculty of Economics and Commerce, Garyounis University.

where the sum $\sum_{n_1, n_2, \dots, n_p}$ extends over all possible partitions $x(n_1), x(n_2), \dots, x(n_p)$ of n operators, n_i s varying such that

$$\sum_{i=1}^p n_i = n.$$

Proof: Using the first operator on $f(A)$ $f^{-1}(A) = I_{(l)}$ and then substituting $A = I_{(m)}$, we get

$$F_1^{-1} = (-1)F_1. \quad (1)$$

Applying now the second operator on $f_1^{-1}(A) = -f^{-1}(A)f_1(A)f^{-1}(A)$ and using (1), we have

$$F_{12}^{-1} = (-1)^2(F_1 F_2 + F_2 F_1) + (-1)F_{12}. \quad (2)$$

Similarly,

$$\begin{aligned} F_{123}^{-1} = & (-1)^3(F_1 F_2 F_3 + F_1 F_3 F_2 + F_2 F_1 F_3 \\ & + F_2 F_3 F_1 + F_3 F_1 F_2 + F_3 F_2 F_1) + (-1)^2[(F_{12} F_3 \\ & + F_{13} F_2 + F_{23} F_1) + (F_1 F_{23} + F_2 F_{13} + F_3 F_{12})] \\ & + (-1)F_{123}. \end{aligned} \quad (3)$$

Continuing above, by induction we obtain the result.

Corollary. If $f_{ij}(A)$ is a zero matrix for all i, j then

$$F_{123 \dots n}^{-1} = (-1)^n \sum_{\underline{n}} F_1 F_2 \dots F_n$$

where the sum $\sum_{\underline{n}}$ is over all $\underline{n}$ permutations.

Applications. Some functions of covariance matrix A appearing in multivariate statistical analysis (1), (2) and (3) are considered below to illustrate the use of above theorem.

(i) Let us find the effect of $\frac{1}{2}(1 + \delta_{rs}) \partial/\partial a_{rs}$ on

REFERENCES

1. Benis, Herman W. "The Accounting Function in Economic Progress." *The Journal of Accountancy* 106 (August 1958): 27-34.
2. Eaton, Marguis G. "Financial Reporting in a changing Society." *The Journal of Accountancy* 104 (August 1957): 25-31.
3. Ghobashy, Mohammed. "Some Aspects of the Structure of Taxation in Libya." *The Libyan Economic and Business Review* II (Autumn 1966): 90-96.
4. Gilling, D. M. "Accounting and Social Change." *The International Journal of Accounting II*, No. 2 (Spring 1976): 59-71.
5. Oreibi, Misbah. "The New Income Tax." *The Libyan Economic and Business Review* 5 (Spring 1969): 43-56.
6. Central Bank of Libya, Economic Bulletin: September-December 1971.
7. Libyan Secretary of Justice. Al-Jaridah Ar-rasmiah "The Official Gazette," Law No. 116 of 1973 to organize the Accounting Profession in Libya (No. 7, February 1974).
8. Libyan Secretary of Petroleum. *The Unified Financial Declaration for the Libyan Petroleum Companies*. Tripoli: Libyan Secretary of Petroleum.
9. *The Libyan Commercial Code of 1953*. Tripoli: Dar Al-Fikr Library, 1972.
10. *The Libyan Law No. 64 of 1973 Issuing the Income Tax Law*. Tripoli: Dar Al-Fikr Library.
11. *The Libyan Petroleum Law No. 25 of 1955 and Its Amendments Through February 12, 1970*. Tripoli: Libyan Secretary of Petroleum.
12. The Libyan Petroleum Regulations as Amended through August 12, 1973. Tripoli: Libyan Secretary of Petroleum.

- e. Have five years of experience in accounting or a graduate degree in accounting which required four years of study (Articles 24, 26 and 28).

Accountants who have Bachelor degrees in accounting without experience and intend to practice professional accounting may be registered in the list of working assistant accountants. During the first two years, working assistant accountants can practice the profession by joining a firm of working accountants. After two years of experience the working assistant accountant has the right to practice the profession for his own subject to some limitations. Other registered accountants who have Bachelor degrees in accounting without experience and not intending to practice the profession are listed in the register of non-working assistant accountants (Article 27, 36 and 37).

3. Members of the Organization of Libyan Accountants and Auditors cannot combine their practice of the accounting profession with the following activities:

- a. Any public service unless a permission is granted.
- b. Commercial business.
- c. Any activities contrary to the integrity of the profession (Article 25).

4. Non-Libyans cannot establish their own public accounting firms in Libya. All existing branches of foreign accounting firms in Libya had to terminate their practices within one year from the enforcement of Law No. 116 of 1973 (Articles 23 and 71).

5. All members of the Organization of Libyan Accountants and Auditors should undertake all obligations that may be imposed on them by law and the ethics of the profession. However, a professional code of ethics has not yet been established (Article 49).

6. It is illegal for the members of the Organization to use advertising techniques or utilize mediators in order to practice the accounting profession in Libya.

In conclusion, Law No. 116 of 1973 enhanced the development of Libyan accounting

profession substantially. The Libyan public accounting firms have been increased in number and size. The Organization of Libyan Accountants and Auditors was established and many of the Libyan accountants applied for registration in this organization. By the end of the summer of 1976, there were 71 working accountants, 6 working assistant accountants, 32 non-working accountants and 34 non-working assistant accountants. Most of the working accountants are practicing the profession in their own accounting firms employing other non-Libyan accountants mainly from Egypt.

6. CONCLUSION

The Libyan authorities, like other nations of today, has been modifying many aspects of life by enacting laws and regulations that would satisfy the country's changing needs. The Libyan Commercial Code, the Income Tax Law, Law No. 116 of 1973 regulating the accounting profession, and petroleum regulations had a major impact upon many aspects of accounting in Libya. In addition, compliance with these laws and regulations encouraged Libyans to keep proper accounting records and increased their needs for professional accounting services.

Judging by characteristics of the well-established professions, one can say that accounting as a profession in Libya is a new-comer. The profession is still in a developing stage and needs many improvements. Law No. 116 of 1973 was the first attempt to organize the public accounting profession in Libya and to establish the Organization of Libyan Accountants and Auditors. However, little has been done by this organization for professional development. The Libyan chartered accountants remain without a code of ethics. There are no professional developments in the areas of accounting standards, auditing standards and training programs. Perhaps the time has come to direct the organization's efforts toward the accomplishment of its professional objectives.

2. Every company should submit to the Libyan Secretary of Petroleum at the end of each year a statement including the general program it intends to carry out during the following year.

3. Every company must keep accurate financial records to be open for inspection by the Libyan petroleum authorities.

4. Geological and geophysical documents related to the land within the concession area must be kept accurately by each company.

5. Whenever oil or gas is discovered, a report must immediately be sent to the Libyan Secretary of Petroleum.

6. Every company must submit every year to the Libyan petroleum authorities the following financial reports:

- a. Balance sheet as of December 31 from each year and related detailed schedules.
- b. Profit and loss account for each year.
- c. Public accountant's audit certificate.²⁶

In general, the Libyan Petroleum Law and regulations have a major impact upon the development of accounting in Libya. Many good accounting practices applied by the Libyan Petroleum Companies were established by these legislations. The ideas of consistency and accounting period were introduced to the literature of accounting in Libya. In addition, the application of these laws and regulations increased the need for the services of public accountants in Libya.

5. THE REGULATION OF THE ACCOUNTING PROFESSION

Law No. 116 of 1973 was the first legislation to regulate the accounting profession in Libya. This law was divided into eight chapters: (1) the Establishment of the Organization of Libyan Accountants and Auditors, (2) Registration of Accountants, (3) Exercise

of the Profession, (4) Fees, (5) Pension and Contribution Fund, (6) Obligation of Accountants and Auditors, (7) Penalties, and (8) General and Transitional Provisions.

A general review into Law No. 116 of 1973 reveals that the most significant development in the accounting profession was the establishment of the Organization of Libyan Accountants and Auditors. Specifically, the most important features of this law are as follows:²⁷

1. The Organization of Libyan Accountants and Auditors should be established to accomplish the following objectives:

- a. To organize and develop all matters related to the accounting profession, and to enhance the professional ability of its members.
- b. To hold conferences and seminars, to follow up the progress in the field of accounting, and to carry out educational and training programs.
- c. To establish for its members a retirement pension fund.
- d. To increase cooperation between its members, reserve their rights, and defend their legitimate interests.
- e. To take action against members who violate the traditions of the profession (Article 3).

2. Members of the Organization are classified into two lists of working and non-working accountants. Each group is further divided into accountants and assistant accountants. Any accountant who wants to be registered in the list of working accountants must:

- a. Be a Libyan.
- b. Have a Bachelor degree in accounting.
- c. Be enjoying his political and civil rights.
- d. Have a good conduct, reputation and respectability required for the profession.

²⁶ *The Libyan Petroleum Law No. 25 of 1955 as amended through Feb. 12, 1970. Clause 20, The second Schedule*, pp. 44-45. Also, *The Unified Financial Declaration for the Libyan Petroleum Companies*, op. cit., p. 3.

²⁷ The following section is based on The Libyan Secretary of Justice, *Al-Jaridah Arrasmiah "The Official Gazette, Law No. 116 of 1973 to organize the Accounting Profession in Libya* (No. 7: February 1974), pp. 251-268.

any year shall not be less than 55 percent of his annual profit. The holder should pay a surtax to the Libyan Authorities in cases where his total payments were lower than 55 percent of his annual profit. In cases where a concession holder's payment exceeds 55 percent of his profit he will be entitled to deduct such excess from any payments in the following years (Article 14).

According to the Libyan Petroleum Law, the Secretary of Petroleum or any other appropriate Secretary has the right to issue additional regulations needed for the implementation of this law. Nine regulations were enacted through August 1973. They cover many important matters concerning the oil industry in Libya, such as: (1) petroleum zones, application for permits, and consideration of these applications; (2) assessment and payment of rents, taxes and royalties; (3) utilization of pipeline facilities; (4) determination of operating expenses and overheads; (5) exploration and production procedures; (6) storage and transportation; (7) safety of employees; (8) posted prices; (9) conservation of petroleum resources; and (10) financial and administrative matters.

The petroleum law and regulations have significant inputs in the practice of accounting in Libya. A great deal of the petroleum accounting practices are developed by the Libyan petroleum legislations. In addition, oil companies are required by law to maintain and furnish for the Libyan state a number of accounting reports and records.

Profits for any oil company are defined to mean all incomes resulting from its operations in Libya after deducting the following elements:

1. Operating expenses and overheads, the details of which are defined in the Libyan Petroleum Regulations. Examples of these items are salaries, usual costs of maintaining and repairing assets, fees, rents, royalties, travelling expenses, insurance premiums, costs of welfare and educational activities and any other expenses which are approved

by the Libyan petroleum authorities before expending.²²

2. Depreciation of all physical assets in Libya at the rate of 10 percent and amortization of all other capital expenditures at the rate of 5 percent on straightline basis. The undepreciated balances of physical assets permanently put out of use may be charged against income in the year in which such assets are scrapped or sold.

3. Twelve and one-half percent of the value of crude oil exported calculated on the basis of current posted prices.²³

In addition to the above requirements, the Libyan Petroleum Law and regulations provide that sound accounting practices widely used in the oil industry should be adopted by the Libyan Petroleum companies on a consistent basis. Whenever more than one accounting practice prevails the Libyan petroleum authorities have the right to decide which practice is to be applied by the petroleum companies.²⁴

Petroleum companies working in Libya are required to keep and submit to the Libyan petroleum authorities certain financial records and reports. Most of these documents must be in particular forms as specified in the Unified Financial Declaration published by the Libyan Secretary of Petroleum.²⁵ These records and reports include the following:

1. Every company must furnish to the Libyan Secretary of Petroleum during the first quarter of each year a report concerning the progress of operation in its concession area during the preceding year.

²² *The Libyan Petroleum Law No. 25 of 1955* as amended through February 12, 1970 (Article 14 and supporting clauses No. 7 and 8). Also Regulation No. 9, on *Financial, Administrative and Technical Control for the Preservation of Petroleum Wealth*, pp. 8-11.

²³ *The Libyan Petroleum Law No. 25 of 1955* as amended through February 12, 1970 (Article 14).

²⁴ *Ibid.*

²⁵ For a complete description of the financial forms and reports see *The Libyan Secretary of Petroleum, The Unified Financial Declaration for the Libyan Petroleum Companies* (Tripoli: Secretary of Petroleum).

- c. Every individual responsible for the management of business firms who fails to keep the accounting books and records required by law is liable to a maximum fine of 1,000 Libyan dinars.
 - d. Anyone who prepares untrue accounts, books, reports, or balance sheets is subject to imprisonment for one year, a fine of 500 Libyan dinars, or both penalties. In addition, a compensation equivalent to three times the unpaid tax should be paid by the liable person to the tax department.
2. The increasing emphasis on taxation as a state tool for financing and the increasing efforts to stop tax evasion have resulted in an increase in the demand for professional accounting services. Reasons may be outlined as follows:
- a. Many taxpayers do not understand how to prepare their income tax returns in accordance with the Libyan Income Tax Law.
 - b. In order to avoid income tax assessment on the bases of estimation, taxpayers turn to professional accountants for help in maintaining proper accounting records.
 - c. Tax returns and financial statements audited by chartered accountants usually are acceptable by tax officials without any significant delay.

4. THE INFLUENCE OF THE PETROLEUM LAW AND REGULATIONS²¹

The Libyan Petroleum Law was enacted in 1955, and has been amended several times to satisfy the changing social, economical and political environment of the country. This law includes 25 articles providing provisions for many aspects of the oil industry in Libya. The first article of this law states that all petroleum in Libya in its natural condi-

tion is the property of the Libyan State. No person can explore, mine or produce petroleum in any part of the country unless authorized by a permit or concession issued under the Libyan Petroleum Law. Matters in relation to granting and cancelation of concession agreements must be submitted by the Secretary of Petroleum to the General Popular Committee for study and making a final decision (Articles 1 and 2). Eligible applications are only considered for granting permits or concessions. In determining the eligibility of any applicant the Secretary of Petroleum usually take into account the following matters (Article 5):

1. The furtherance of the public interest.
2. The applicant's compliance with relevant Libyan laws and regulations.
3. The applicant's previous operations in the petroleum field.
4. The applicant's experience in the conduct of similar operations.
5. The applicant's technical and financial ability to explore and develop the granted concession.

As far as fees, rents and royalties are concerned, the holder of any petroleum concession must pay the Libyan state the following:

1. An initial fee of 100 Libyan dinars for each 100 square kilometers upon the grant of the concession.
2. An annual rent up to 5,000 Libyan dinars to be determined on the basis of geographical zone, age of the concession, and exploration of oil in commercial quantities.
3. A royalty of 12.5 percent of the value of the total field production (on the basis of posted prices) after deduction of any quantities used by the concession holder in conducting his operations in Libya (Article 13).

In applying the above rules, the total annual amount of rents, royalties and any other taxes paid by a concession holder in

²¹This section based on the Libyan Petroleum Law No. 25 of 1955 as Amended through February 12, 1970; and the Libyan Petroleum Regulations as Amended through August 12, 1973.

panies; (5) Penalties; and (6) Final Provisions.¹⁶

In the absence of an organized accounting profession, the Income Tax Law has a significant impact upon the practice of accounting in Libya. It appears that many business firms incorporated tax regulations as well as LCC requirements in the external financial reporting.

According to the present Income Tax Law No. 64 of 1973, taxable income for any business enterprise is considered to be that income resulted from operation of taxpayer after deducting all costs proved to be actually expended for the sake of obtaining such income. In addition, the gains arising from the sale of the activity or any single asset should be considered a taxable income. In this way the Libyan tax regulation does not include any explanation in association with terms such as income before extraordinary items, income after extraordinary items, income from continuing operations and income from discontinuing operations.¹⁷

A general review of the Libyan Income Tax Law reveals that particular items may be deducted from income for the income tax purpose. These items include the following:

1. Depreciation of all assets utilized in producing the income at a fixed annual rate specified for each group of assets.
2. Bad debts.
3. Premiums paid in interest of the employees under the social security system. Deductions should not exceed 10 percent of total benefits received by employees during the taxable year.
4. Taxes and fees paid by the taxpayer in relation to his activities other than taxes imposed by this law.
5. Donations made to charities not exceeding two percent of the annual net income.

6. Amortization of organization costs on straightline base.¹⁸

Amounts which are not charged to annual income should not be deducted from the taxable income. Particular items of this kind are as follows:

1. Amounts expended on increasing or improving the assets in a permanent manner.
2. Personal and family expenses.
3. Amounts withheld by the taxpayer as a reward for his work or the work of his wife and minor children.
4. Reserves to face losses of future decline in prices or any other obligations dependent upon certain future conditions.¹⁹

Whenever a taxpayer suffers a loss during any taxable year, such loss shall be included in the expenses of the subsequent year and deducted from its profits. If the profit is not sufficient to cover the loss entirely, the balance may be carried forward for a maximum time of five years.²⁰

A general investigation into the Libyan Income Tax Law reveals that in addition to its impact upon the Libyan accounting practices, the law has other contributions in the development of accounting and accounting profession in Libya. Some of the most important contributions may be summarized as follows:

1. The tax law encourage Libyan taxpayers to keep proper accounting records for the following reasons:
 - a. Whenever there are no proper accounting records taxable income can be overestimated by tax officials.
 - b. Complaints about tax assessments based on estimates are not accepted from any business firm without supporting proper books and accounting records.

¹⁶This section based on the Law No. 64 of 1973, *Issuing the Income Tax Law* (Tripoli: Dar Al-Fikr Library), pp. 3-60.

¹⁷*Ibid.* (Articles 55 and 65).

¹⁸The Libyan Income Tax Law No. 64 of 1973 (Articles 55 and 56).

¹⁹*Ibid.* (Article 57).

²⁰*Ibid.* (Article 59).

is purchased. When recorded, the purchased goodwill should be amortized in subsequent years by a suitable amount estimated by the directors and the boards of auditors.⁸

Legal Reserve. The Libyan Commercial Code requires that five percent of the annual net profit for every corporation must be retained as legal reserve. However, legal reserves cannot go beyond one-fifth of the capital of any corporation.⁹

Invested Capital. According to the provisions of the Libyan Commercial Code, the legal capital of any corporation may be increased or decreased in accordance with some conditions. New shares cannot be issued until those which have been issued are fully paid. Capital may be increased by transferring the surplus of reserves to capital and distributing stock dividends among shareholders in proportion to the number of old shares held by them.¹⁰

The invested capital of any corporation may be decreased in cases where capital exceeds the needs of the company or the company suffered an accumulated loss of more than one-third of the legal capital. In both cases, the action must be approved by the general assembly of the shareholders or by a court decision. However, creditors have the right to object to capital reduction through the courts.¹¹

Distribution of Profits. The Libyan Commercial Code provides that founding members of a corporation may participate in the annual net profits for a maximum time of five years. In all cases profits distributed to founders and directors should not exceed ten percent of annual net profits after deduction of legal reserves. The rest of the annual net profits is distributed among the shareholders.¹²

3. THE INFLUENCE OF THE INCOME TAX LAW

Income tax laws in Libya were introduced for the first time by the Italian colonization in 1923. As the Central Bank of Libya put it in one of its economic bulletins:

*Libya witnessed this type of financial obligation for the first time in its history in 1923. The Italian government introduced this tax (applied in Italy during that period) first in Tripolitania by the provincial decree No. 501 - collection (a) issued on the 26th May, 1923, after Tripolitania had been divided into three regions for tax purposes . . .*¹³

In 1937 income tax was introduced in Cyrenaica and the Italian laws of taxation were modified to meet the special needs and conditions of the economic environment in Libya. In 1952, the first Libyan government revised all tax laws and a new tax law for Cyrenaica was promulgated. Fezzan in the south also had its first income tax law in 1953.¹⁴

In this way, different tax law originally exported from Italy, existed throughout the country. Abolition of these uncoordinated weak laws and promulgations of one unified code of taxation for the whole of Libya became an urgent necessity. Therefore, the first unified Libyan income tax law was enacted in 1968.¹⁵

The present Income Tax Law No. 64 of 1973 was enacted on September 19, 1973 to nullify the old Income Law No. 21 of 1968. The new law consists of six parts (130 articles): (1) General Provisions; (2) Specific Tax; (3) General Tax on Income; (4) Tax on Com-

¹³ Central Bank of Libya, *Economic Bulletin* Sept.-Dec. 1971, p. 154.

¹⁴ Mohammed Ghobashy, "Some Aspects of the Structure of Taxation in Libya," *The Libyan Economic and Business Review* 2 (Autumn 1966): 93.

¹⁵ For an interesting analysis for some aspects of the 1968 Income Tax Law see Misbah Oreibi, "The New Income Tax," *The Libyan Economic and Business Review* 5 (Spring 1969): 43-56.

⁸ *Ibid.* (Articles 574, 575 and 576).

⁹ *Ibid.* (Article 577).

¹⁰ *Ibid.* (Articles 586 and 590).

¹¹ *Ibid.* (Articles 593 and 594).

¹² *Ibid.* (Articles 496, 579, and 581).

2. THE INFLUENCE OF THE COMMERCIAL CODE³

The Libyan Commercial Code was enacted on November 28, 1953 and has been amended partially from time to time in order to satisfy the changed needs of the society. This code consists of seven books: (1) Merchants and Commercial Activities; (2) Commercial Contracts; (3) Banking Transactions; (4) Negotiable Instruments (Bonds); (5) Commercial papers; (6) Commercial Companies; and (7) Bankruptcy and Its Preventive Procedures.

The Libyan Commercial Code has a major impact upon many aspects of accounting in Libya. In some of its parts the Code discusses matters of accounting such as accounting records, valuation of assets and liabilities, legal reserves, invested capital and the distribution of profits.

Accounting Records. According to the first book of the Libyan Commercial Code every businessman must keep at least the following records:

1. The Journal: This book should include all daily transactions related in any way to the enterprise business activities.
2. The Inventory and the Balance Sheet Book: This book must include an annual inventory list; a profit and loss account and a balance sheet.⁴
3. Files: Every business enterprise must maintain in special files copies from letters and telegrams received or sent out in relation to conducting its business activities.⁵

All these books and files must be kept free from blank spaces, marginal notes, erasures and insertions between the lines. Before entries are made pages of the two account-

ing books must be numbered and signed by an official from the Court of First Instance. Books and files also must be preserved in good order for a period not less than five years after their current year.⁶

In addition to maintaining the above books and files each business in the form of a corporation is required to keep the following records: (1) register of shareholders; (2) register of bonds; (3) register of minutes of the general meetings; (4) register of minutes of the directors' meetings; (5) register of minutes of the board of auditors; (6) register of minutes of the executive committee's meetings; and (7) register of minutes of the bondholders' meetings.⁷

Valuation Rules. According to the Libyan Commercial Code every corporation has to follow specific rules in the valuation of its assets and liabilities. Whenever these valuation rules cannot be followed reasons should be disclosed in the annual report for the shareholders. Some of the important valuation rules are as follows:

1. Fixed assets must be valued at original cost, and each financial year the value must be reduced by related depreciation for that year. The accumulated depreciation should be reported as a liability.
2. Inventory should be valued at the "lower of cost or market" rule.
3. Trade marks shall not be valued higher than their cost or purchase price. The value of these assets are amortized each financial year in accordance with their useful life.
4. Debts should be valued at their estimated realizable value.
5. Organization and development costs may be capitalized with the consent of the board of directors. In this case, the capitalized values should be amortized in a period not exceeding five years.
6. Goodwill cannot be recorded unless it

³ This section based on *The Libyan Commercial Code of 1953* (Tripoli: Dar Al-Fikr Library, 1972), pp. 5-396.

⁴ *Ibid.* (Article 58).

⁵ *Ibid.* (Article 59).

⁶ *Ibid.* (Articles 60 and 64).

⁷ *Ibid.* (Article 57).

The Influence of Legal Environment upon Accounting in Libya

DR. YOUNIS H. EL-SHARIF *

1. INTRODUCTION

During the last twenty years accounting in Libya as in many other developing economies had an important function in the Libyan economy. The accounting function as defined by one author includes measurement and communication of economic data.¹ Also the importance of this function was emphasized by one of the former presidents of the American Institute of Certified Public Accountants as follows:

*One thing that holds the economy together under all the pressures, and in the midst of this swift evolutionary passage through time, is our system of financial reporting . . . without adequate information about the results of business operations no one could make intelligent decisions, and our economy would fall apart.*²

Investors, creditors, management, as well as state agencies need much more reliable information in order to make important decisions related to the economic development of Libya. Therefore, the Libyan accounting profession must be developed to fulfill these new demands.

Although accounting development in general have been influenced by the social, economic and legal environment, the modern accounting profession in Libya is relatively new. Until few years ago there was no considerable action to have any professional accounting organization as it is known in other developed countries. Law No. 116 of 1973 was the first complete regulation to be enacted in order to organize the accounting profession in Libya. However, the formation of the organization of Libyan Accountants and Auditors was not completed until 1976. Not much work has been completed by this organization to date.

There are a number of accountants and accounting firms who are licensed by the Organization of Libyan Accountants and Auditors. No systematic body of accepted standards and practices of accounting presently exists in Libya. Also, there are no professional standards of auditing governing the relationships of the practitioner, his clients and the public. As a result, a lack of consistency and uniformity in the preparation and presentation of financial reports is noticeable. Only some Libyan laws and regulations may influence accounting in this respect.

Therefore, the purpose of this article is to examine the influence of the Libyan Laws and regulations upon the practices of accounting in Libya. These laws will include the Commercial Code, the income tax law, the petroleum law and regulations, and Law No. 116 to organize the Libyan accounting profession.

* Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, Libya.

¹ Herman W. Bevis, "The Accounting Function in Economic Progress," *The Journal of Accountancy* 106 (August 1958): 28.

² Marquis G. Eaton, "Financial Reporting in a Changing Society," *The Journal of Accountancy* 104 (August 1957): 25.

- rally Accepted Auditing Standards; A Special Report by the Committee on Statistical Sampling of the AICPA," *The Journal of Accountancy*, Vol. 118 (July, 1964), pp. 56-58.
- Schaefer, Francis, T. "Statistical Sampling; An Audit Tool," *The New York Certified Public Accountant*, Vol. 33 (November, 1963), pp. 774-85.
- "Statistical Sampling and the Independent Accountant; A Special Report by the Committee on Statistical Sampling of the AICPS," *The Journal of Accountancy*, Vol. 113 (February, 1962), pp. 60-62.
- Steele, Charles, G. "An Auditor Samples Statistics," *The Journal of Accountancy*, Vol. 114 (September, 1962), pp. 50-56.
- Stettler, Howard, F. "Some Observations of Statistical Sampling in Auditing," *The Journal of Accountancy*, Vol. 121 (April, 1966), pp. 55-60.
- Stringer, Kenneth, W. "Some Basic Concepts of Statistical Sampling in Auditing," *The Journal of Accountancy*, Vol. 112 (November, 1961), pp. 63-69.

Government Publications

- Interstate Commerce Commission. *Table of 105,000 Random Decimal Digits*, Washington, D.C., 1949.
- Department of the U.S. Air Force. *Tables of Probabilities for Use in Exploratory Sampling*, Washington, D.C., 1959.

In this type of sampling, the auditor is trying to find just one example of what he is looking for in order to extend his procedures.

In each of these types of sampling, the auditor can determine the sample size needed by the use of published tables. He does not have to be a statistician in order to determine the sample size in a scientific method.

Statistical sampling has several advantages over judgment sampling. It is an objective method and not subject to personal bias. The sample is more representative of the population when it is derived by statistical methods. The sample size can be determined in a scientific manner and does not have to be based on a guess by the auditor. Statistical sampling can also decrease the time that the auditor spends gathering evidential matter, and thus, decrease his client's cost. The use of statistical sampling methods are also impressive to the client since many of them use these methods in controlling their operations.

The accounting profession must realize the possible uses it can make of statistical sampling. The auditor of the future must be adequately trained in statistical methods if he is to perform his duty adequately and economically.

In conclusion, I believe that the increased use of the computer will cause the accountant to turn to statistical methods to test the data adequately. Much of the data will be in a non-visible form which will make it extremely hard for the auditor to gather the evidential matter based on a pure judgment decision. The computer's ability to turn out voluminous data and the increasing size of today's business will also make it almost impossible to the auditor to gather a representative sample by the traditional method. The auditor is going to be required to be more objective in the way he gathers evidential matter to form his opinion as to the fairness of the financial statements.

REFERENCES

Books

- American Institute of Certified Public Accountants. *Generally Accepted Auditing Standards*, c. 1963.
- Arkin, Herbert. *Handbook of Sampling for Auditing and Accounting*, New York: McGraw-Hill Book Co., c. 1963.
- Hill, Henry, P., Roth, Joseph, L. and Arkin, Herbert. *Sampling in Auditing: A Simplified Guide and Statistical Tables*, New York: The Ronald Press Co., c. 1962.
- Meigs, Walter, B. *Principles of Auditing*, Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., c. 1964.
- Stettler, Howard, F. "Statistical Sampling Techniques," *Accountants Encyclopedia*, Vol. 3, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., c. 1962, pp. 912-945.
- Trueblood, Robert, M. and Cyert, Richard, M. *Sampling Techniques in Accounting*, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., c. 1957.
- Vance, Lawrence, L. and Neter, John, *Statistical Sampling for Auditors and Accountants*, New York: John Wiley and Sons, Inc., c. 1956.

Periodicals

- Arkin, Herbert. "Computers and the Audit Test," *The Journal of Accountancy*, Vol. 120 (October, 1965), pp. 44-48.
- Arkin, Herbert. "Discovery Sampling in Auditing," *The Journal of Accountancy*, Vol. 111 (February, 1961), pp. 51-54.
- Arkin, Herbert. "Statistical Sampling in Auditing," *The New York Certified Public Accountant*, Vol. 27 (July, 1957), pp. 454-469.
- Carreras, James, P. "Statistical Theory; Its Usefulness in Auditing," *The Virginia Accountant*, Vol. 18 (June, 1966), pp. 14-20, and (September, 1966), pp. 37-42.
- Gellein, Oscar, S. "Statistical Sampling and Independent Auditing," in Haskins and Sell's *Selected Papers, 1961*, c. 1962, pp. 195-208.
- Irvin, John, B. "Case Study on Use of Computer and Statistical Techniques," *The Journal of Accountancy*, Vol. 117 (April, 1964), pp. 67-68.
- Johnson, Robert, W. "The Use and Significance of Random Samples in Audit Tests," *The Journal of Accountancy*, Vol. 104 (December, 1957), pp. 43-48.
- "Relationship of Statistical Sampling to Gene-

Table 3 (continued)

Sample 30	Total Errors in Universe Size of 6,000.								
	40	50	75	100	200	300	500	1,000	2,000
99.6	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
99.8	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

for Use in Exploratory Sampling, 1959.

since it is taken in an objective manner. It guarantees that personal bias will not affect the sampling process. Random sampling also helps to deter fraud by providing a surprise element in the audit.

Random sampling can be performed in several different ways. Unrestricted random sampling allows each item in the population an equal chance of being included in the sample. Systematic sampling includes every *n*th item in the sample after the first item has been randomly selected. Stratified sampling is effective when the value of items in the population differ extremely. The items are separated into strata and then a random sample is taken of each stratum. Cluster sampling requires that clusters or groups of data are chosen on a random basis.

Random sampling methods can be used in gathering evidential matter even though other statistical methods are not followed. Random sampling must be used, though, for the other statistical methods to be effective when they are used. I feel it would be wise for the auditor to use random sampling methods for each audit since this will make his audit more objective and will also make the sample more representative of the population.

In using statistical methods, other than simply random sampling, the auditor must determine the range in which the true value

of the population will lie. This is the precision limit. The auditor must also decide the amount of reliance he is willing to place on the sample. This is known as the confidence level. This is a decision the auditor must make in each audit. He must evaluate the system of internal control, consider past experience in auditing the company, and consider any other knowledge he has about the firm in deciding what the precision and confidence level will be. These cannot be set standards for every audit; they must be influenced by the individual circumstances of each situation.

The precision and confidence level will be a major influence in determining the size of the sample. The sample size can be determined by the use of a definite sampling plan. In determining which sampling plan to use, the auditor must determine exactly what his objective in performing the test. If the auditor's main objective is to determine the frequency of errors or the dollar value of a particular balance sheet item, he can use estimation sampling. The auditor can use acceptance sampling if his purpose is to determine that no more than a certain number of errors exist in the population. If more than this number exist, he rejects the sample and must extend the auditing procedures. Discovery sampling can be used by the auditor when he is looking for fraud.

Table 3 (continued)

Sample Size	Total Errors in Universe Size of 6,000.								
	1	2	3	4	5	10	15	20	25
1,000.0	16.7	30.6	42.1	51.8	59.8	83.9	93.5	97.4	99.0
1,100.0	18.3	33.3	45.5	55.5	63.7	86.8	95.2	98.3	99.4
1,200.0	20.0	36.0	48.8	59.1	67.2	89.3	96.5	98.9	99.6
1,300.0	21.7	38.6	51.9	62.4	70.5	91.3	97.4	99.2	99.8
1,400.0	23.3	41.2	54.9	65.5	73.5	93.0	98.2	99.5	99.9
1,500.0	25.0	43.8	57.8	68.4	76.3	94.4	98.7	99.7	99.9
1,600.0	26.7	46.2	60.6	71.1	78.8	95.5	99.1	99.8	100.0
1,700.0	28.3	48.6	63.2	73.6	81.1	96.4	99.3	99.9	100.0
1,800.0	30.0	51.0	65.7	76.0	83.2	97.2	99.5	99.9	100.0
1,900.0	31.7	53.3	68.1	78.2	85.1	97.8	99.7	100.0	100.0
2,000.0	33.3	55.6	70.4	80.3	86.8	98.3	99.8	100.0	100.0

Source: Department of the U.S. Air Force: *Tables of Probabilities*

though his sample does not include them, he must decide how they affect the financial statements. If he knows they exist, he cannot just ignore them.

The auditor's use of statistical sampling in testing the financial records will be impressive to his clients. Most of the auditor's clients will be making use of statistical theory in their operations and will have confidence in it. They will probably feel that the auditor is being much more scientific in testing the financial records when he uses statistical sampling methods.

8. TRAINING OF THE AUDITOR

Business requirements of future are going to force the accountant to become familiar with statistical sampling methods. Statistical methods have been accepted by businessmen in the operation of businesses. They are going to demand that the auditor begin using methods which are more objective in testing the financial records.

In order for the auditor to use this scientific method of sampling in his audits, he must become more familiar with statistical theory. As has been shown in this paper, the auditor does not have to be a statistician in order to use these methods.

I feel that College and University accounting requirements should emphasize the need

for a good background in the area of statistics. Auditing courses should show accounting students how they can use the statistical theories they learned in statistics courses in the auditing process.

College accounting professors are going to have a great influence on the use of statistical sampling methods in auditing. By influencing today's accounting students that statistical methods can be advantageously used in auditing, it will not be many years before this will be a common audit tool.

9. CONCLUSION

Statistical sampling methods can be advantageously used to test financial data in forming an opinion as to the fairness of the financial statements. These methods are objective and are based upon the laws of mathematical probability. These methods help to prevent bias from entering into the sample which is always a problem when the sample is gathered by means of a judgment decision.

The theory of statistical sampling is based upon the idea that each item in the population has an equal chance of being included in the sample. This is accomplished by the means of a random sample. Random sampling has three distinct advantages. The sample is representative of the entire population

Probability, in Percent, of Finding at Least One Error if Total No. of Errors in Universe is as Indicated									
Sample	Total Errors in Universe Size of 6,000.								
30	40	50	75	100	200	300	500	1,000	2,000
2.5	3.3	4.1	6.1	8.1	15.6	22.6	35.3	59.8	86.8
4.9	6.5	8.0	11.8	15.5	28.8	40.2	58.1	83.9	98.3
7.3	9.6	11.8	17.2	22.3	39.9	53.7	72.9	93.5	99.8
9.6	12.5	15.4	22.3	28.6	49.3	64.2	82.5	97.4	100.0
11.8	15.4	18.9	27.0	34.4	57.2	72.3	88.7	99.0	100.0
14.0	18.2	22.2	31.5	39.7	63.9	78.6	92.7	99.6	100.0
16.1	20.9	25.5	35.7	44.6	69.6	83.5	95.3	99.8	100.0
18.2	23.5	28.5	39.6	49.1	74.3	87.2	97.0	99.9	100.0
20.3	26.1	31.5	43.3	53.2	78.4	90.1	98.0	100.0	100.0
22.2	28.5	34.3	46.8	57.0	81.8	92.4	98.7	100.0	100.0
24.2	30.9	37.0	50.1	60.5	84.6	94.1	99.2	100.0	100.0
26.1	33.2	39.6	53.2	63.7	87.1	95.5	99.5	100.0	100.0
27.9	35.4	42.1	56.0	66.7	89.1	96.5	99.7	100.0	100.0
29.7	37.6	44.5	58.8	69.4	90.8	97.3	99.8	100.0	100.0
31.5	39.6	46.8	61.3	71.9	92.3	97.9	99.9	100.0	100.0
33.2	41.6	49.0	63.7	74.2	93.5	98.4	99.9	100.0	100.0
34.9	43.6	51.1	65.9	76.3	94.5	98.8	99.9	100.0	100.0
36.5	45.5	53.2	68.0	78.2	95.4	99.0	100.0	100.0	100.0
38.1	47.3	55.1	70.0	80.0	96.1	99.3	100.0	100.0	100.0
39.7	49.1	57.0	71.9	81.6	96.7	99.4	100.0	100.0	100.0
46.9	57.0	65.3	79.6	88.0	98.6	99.8	100.0	100.0	100.0
53.3	63.8	71.9	85.2	92.2	99.4	100.0	100.0	100.0	100.0
58.9	69.5	77.4	89.3	94.9	99.8	100.0	100.0	100.0	100.0
63.9	74.3	81.8	92.3	96.7	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0
68.3	78.4	85.3	94.4	97.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
72.2	81.9	88.2	96.0	98.6	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
75.6	84.8	90.5	97.1	99.1	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
78.6	87.2	92.4	97.9	99.4	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
81.3	89.3	93.9	98.5	99.6	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
83.6	91.0	95.1	98.9	99.8	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
85.6	92.5	96.1	99.2	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
87.4	93.7	96.9	99.5	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
89.0	94.8	97.5	99.6	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
90.4	95.6	98.0	99.7	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
91.6	96.3	98.4	99.8	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
92.7	97.0	98.7	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
94.5	97.9	99.2	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
95.8	98.5	99.5	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
96.8	99.0	99.7	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
97.6	99.3	99.8	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
98.2	99.5	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
98.6	99.7	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
99.0	99.8	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
99.2	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
99.4	99.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

TABLE 3. *Discovery Sampling Table.*

Sample Size	Probability, in Percent, of Finding at Least One Error if Total No. of Errors in Universe is as Indicated								
	Total Errors in Universe Size of 6,000.								
	1	2	3	4	5	10	15	20	25
5.0	0.1	0.2	0.2	0.3	0.4	0.8	1.2	1.7	2.1
10.0	0.2	0.3	0.5	0.7	0.8	1.7	2.5	3.3	4.1
15.0	0.3	0.5	0.7	1.0	1.2	2.5	3.7	4.9	6.1
20.0	0.3	0.7	1.0	1.3	1.7	3.3	4.9	6.5	8.0
25.0	0.4	0.8	1.2	1.7	2.1	4.1	6.1	8.0	9.9
30.0	0.5	1.0	1.5	2.0	2.5	4.9	7.3	9.6	11.8
35.0	0.6	1.2	1.7	2.3	2.9	5.7	8.4	11.1	13.6
40.0	0.7	1.3	2.0	2.6	3.3	6.5	9.6	12.5	15.4
45.0	0.8	1.5	2.2	3.0	3.7	7.3	10.7	14.0	17.2
50.0	0.8	1.7	2.5	3.3	4.1	8.0	11.8	15.4	18.9
55.0	0.9	1.8	2.7	3.6	4.5	8.8	12.9	16.8	20.6
60.0	1.0	2.0	3.0	3.9	4.9	9.6	14.0	18.2	22.3
65.0	1.1	2.2	3.2	4.3	5.3	10.3	15.1	19.6	23.9
70.0	1.2	2.3	3.5	4.6	5.7	11.1	16.2	20.9	25.5
75.0	1.3	2.5	3.7	4.9	6.1	11.8	17.2	22.3	27.0
80.0	1.3	2.6	3.9	5.2	6.5	12.6	18.3	23.6	28.6
85.0	1.4	2.8	4.2	5.5	6.9	13.3	19.3	24.9	30.1
90.0	1.5	3.0	4.4	5.9	7.3	14.0	20.3	26.1	31.5
95.0	1.6	3.1	4.7	6.2	7.7	14.8	21.3	27.4	33.0
100.0	1.7	3.3	4.9	6.5	8.1	15.5	22.3	28.6	34.4
125.0	2.1	4.1	6.1	8.1	10.0	19.0	27.1	34.4	41.0
150.0	2.5	4.9	7.3	9.6	11.9	22.4	31.6	39.8	47.0
175.0	2.9	5.7	8.5	11.2	13.8	25.6	35.9	44.7	52.4
200.0	3.3	6.6	9.7	12.7	15.6	28.8	39.9	49.3	57.2
225.0	3.8	7.4	10.8	14.2	17.4	31.8	43.7	53.5	61.6
250.0	4.2	8.2	12.0	15.7	19.2	34.7	47.2	57.4	65.6
275.0	4.6	9.0	13.1	17.1	20.9	37.5	50.6	60.9	69.1
300.0	5.0	9.8	14.3	18.6	22.6	40.1	53.7	64.2	72.3
325.0	5.4	10.5	15.4	20.0	24.3	42.7	56.7	67.2	75.2
350.0	5.8	11.3	16.5	21.4	26.0	45.2	59.5	70.0	77.8
375.0	6.2	12.1	17.6	22.8	27.6	47.6	62.1	72.6	80.1
400.0	6.7	12.9	18.7	24.1	29.2	49.9	64.5	74.9	82.2
425.0	7.1	13.7	19.8	25.5	30.8	52.1	66.8	77.0	84.1
450.0	7.5	14.4	20.9	26.8	32.3	54.2	69.0	79.0	85.8
475.0	7.9	15.2	21.9	28.1	33.8	56.2	71.0	80.8	87.3
500.0	8.3	16.0	23.0	29.4	35.3	58.1	72.9	82.5	88.7
550.0	9.2	17.5	25.1	31.9	38.2	61.8	76.4	85.4	91.0
600.0	10.0	19.0	27.1	34.4	41.0	65.2	79.5	87.9	92.9
650.0	10.8	20.5	29.1	36.8	43.6	68.3	82.1	89.9	94.3
700.0	11.7	22.0	31.1	39.1	46.2	71.1	84.5	91.7	95.5
750.0	12.5	23.4	33.0	41.4	48.7	73.7	86.5	93.1	96.5
800.0	13.3	24.9	34.9	43.6	51.1	76.1	88.3	94.3	97.2
850.0	14.2	26.3	36.8	45.7	53.4	78.3	89.9	95.3	97.8
900.0	15.0	27.8	38.6	47.8	55.6	80.3	91.3	96.1	98.3
950.0	15.8	29.2	40.4	49.8	57.8	82.2	92.5	96.8	98.7

The method was developed in industry to control the inspection of products. The plan is designed so that the sampler can reject bad lots of the product.

The auditor, unlike the industrial sampler, cannot simply reject the population being sampled if the error rate goes beyond a certain point. If he discovers a large number of errors, he must extend his audit procedures to determine the cause of the errors and how they affect the financial statements. The auditor does not know the effect of the errors until he discovers them and then evaluates them.

C. Discovery Sampling

Discovery sampling is a method which tries to include in the sample at least one instance of the type of event sought if it occurs with a certain frequency. This method is especially helpful if the auditor suspects that fraud has occurred.

In using this method of sampling, the auditor's major consideration is how many errors he will allow before extending his auditing procedures. As in the other sampling methods, he must determine what precision and confidence level he desires.

By using Table 3, the auditor can determine the sample size that will be required if he desires to discover at least one error in the sample. For example, the auditor wants to determine the number of vouchers he must inspect if there are 6,000 vouchers in the population. In this example the auditor wants to have 95 percent confidence that if more than 25 errors occur, he will be able to find one of them. Table 3 indicates that his sample must be composed of 700 items to be selected on a random basis.

Discovery sampling can also give an estimate as to the degree of error rate. If the auditor did not find any errors in the sample, he could conclude that there was a 95.5 percent probability that there are less than 25 errors in the population. He will have 100 percent assurance that there are not more than 75 errors in the entire population.

7. ADVANTAGES OF STATISTICAL SAMPLING

Statistical sampling in auditing has several advantages. The greatest advantage is that it is an objective sample. If the procedures are correctly followed, a sample based on statistical methods will be representative of the entire population. The sample is not subject to bias which is a defect in judgment sampling.

Statistical sampling requires that the auditor plan his audit in advance. He must decide what he expects to accomplish by examining the records of a company. He could be looking for evidence of fraud or he could be trying to estimate the value of a group of accounts. In using statistical methods, the auditor must decide what his objective is before he begins testing.

Statistical sampling allows the auditor to determine the size of the sample needed in an objective manner. The auditor does not have to guess the number of sample items required. He can decide the degree of assurance he wants from the sample and then calculate the sample size required at this confidence level.

Statistical sampling will usually save the auditor time and thus save his client in terms of fees. Since the auditor can take the sample in an objective manner, he can gather the sample faster than if he had to go through the accounts picking the unusual ones. Also since he can calculate the sample size objectively, he will not waste time by over-sampling the population.

Many auditors have argued that statistical methods replace the judgment of the auditor. I feel that these methods help aid his judgment. The auditor must still evaluate the activities of the company and consider what he has learned about the company from past experience in determining the amount of risk he is willing to take. He must decide the precision and confidence level he desires based upon his evaluation of the system of internal control. If the auditor knows that certain errors exist in the population even

he should decide upon the maximum rate of error occurrence. This decision will be based upon his evaluation of the system of internal control and upon previous experience in auditing the company. The auditor must also decide upon the precision and confidence level he desires. This decision will also be based upon the evaluation of the system of internal control.

For example, suppose the auditor wanted to know the error rate in the handling of the 3,000 sales returns and allowances documents. Suppose also that the auditor wants a precision of 3 percent (plus and minus) and a confidence level of 95 percent. The auditor estimates that the maximum error rate will not be over 10 percent. By using Table 2, it can be determined that the sample size required is 341 items to be selected randomly.

After the sample is randomly taken, the auditor divides the number of errors by the sample size to get the rate of error occurrence. The auditor will then decide whether this error rate is acceptable to him. If it is not acceptable, he can expand the sample size and randomly sample more items.

Attribute estimation is one of the best sampling plans for testing the system of internal control. Earlier discussion showed that the American Institute of CPA's feels that statistical sampling methods can be used in testing internal control. Attribute estimation allows the auditor to determine the strength or weakness and the amount of reliance he can place upon the system of internal control because it provides an objective method for estimating the rate of errors in the total population.

Dinar Value Estimation. Dinar value estimation sampling is designed to provide an estimate of the average value of the total population at a certain confidence level by the means of the sample. The average value of the sample, which is randomly selected, must first be determined. This average value is then multiplied by the number of items in the population to determine the estimated value of the population. The auditor usually

states the precision in this type of sampling in a dinar value. For example, it could be estimated that the value of accounts receivable is LD500,000 with a precision of 2 percent or LD10,000 (plus or minus). This means that the value of the accounts receivables is somewhere between LD490,000 and LD510,000.

In estimating the dinar value of the total population, the auditor must be careful that all the items in the population are similar. If there is a wide range between items in the population, the auditor should use stratified sampling and make a dinar estimate of each strata and then combine the several estimates to get the estimate for the entire population.

Unless the auditor is extremely familiar with the subject of statistics, he should get an experienced statistician to help him with this type of sampling since it is much more complicated than the discussion here.

B. Acceptance Sampling

Acceptance sampling is the method of sampling whereby the auditor decides if he will accept the sample or reject it. The auditor sets a limit on the number of errors he will allow. If fewer than the specified number of errors are found in the sample, the population will be accepted, but if more than the specified number of errors are found, the sample will be rejected. When the sample is rejected, the auditor will have to extend his tests of the population or qualify his report.

Acceptance sampling does not provide any estimate of the frequency of the errors in the population as estimation sampling does. It only tells whether the population is good or bad.

When statistical sampling methods were first discussed in accounting literature, acceptance sampling was highly recommended for auditing purposes. Today, after other methods have been sufficiently developed, it is not used widely by auditors.

Acceptance sampling has one major disadvantage when used for auditing purposes.

TABLE D-2C
*Sample Sizes for Sampling Attributes
 for Random Samples Only*
Expected Rate of Occurrence Not over 10%
or Expected Rate of Occurrence Not Less than 90%
Confidence Level 95% (Continued)

Population Size	Sample Size for Reliability of:						
	$\pm .5\%$	$\pm 1\%$	$\pm 1.5\%$	$\pm 2\%$	$\pm 2.5\%$	$\pm 3\%$	$\pm 4\%$
2,500			952	642	453	333	199
2,600			969	649	457	335	200
2,700			983	655	460	336	200
2,800			996	661	462	338	201
2,900			1,008	666	465	339	201
3,000			1,020	671	468	341	202
3,100			1,031	676	470	342	202
3,200			1,042	681	472	343	202
3,300			1,052	685	474	344	203
3,400			1,062	689	476	345	203
3,500		1,739	1,068	693	478	346	204
3,600		1,764	1,077	697	480	347	204
3,700		1,787	1,086	701	482	348	204
3,800		1,810	1,095	704	483	349	204
3,900		1,833	1,103	708	485	350	205
4,000		1,855	1,111	711	486	351	205
4,100		1,876	1,118	714	488	351	205
4,200		1,896	1,126	717	489	352	206
4,300		1,917	1,133	720	491	353	206
4,500		1,955	1,146	725	493	354	206
4,700		1,992	1,159	730	495	355	207
4,900		2,027	1,170	735	498	356	207
5,000		2,044	1,176	737	499	357	207
5,500		2,123	1,202	747	503	359	208
6,000		2,194	1,224	756	507	361	209
6,500		2,257	1,243	763	510	363	209
7,000		2,314	1,261	769	513	364	210
7,500		2,367	1,276	775	516	365	210
8,000		2,414	1,290	780	518	367	210
8,500		2,453	1,302	785	520	368	211
9,000		2,493	1,313	789	522	368	211
9,500		2,535	1,323	792	523	369	211
10,000		2,569	1,332	796	525	370	212
10,500		2,601	1,341	799	526	371	212
11,000		2,631	1,349	801	527	371	212
11,500		2,658	1,356	804	528	372	212
12,000		2,684	1,363	806	529	372	212
12,500		2,708	1,369	808	530	373	212
13,000		2,731	1,375	810	531	373	213
13,500		2,752	1,380	812	532	374	213
14,000	6,957	2,773	1,385	814	533	374	213
14,500	7,079	2,792	1,390	816	533	375	213

TABLE D-2C
*Sample Sizes for Sampling Attributes
 for Random Samples Only*
Expected Rate of Occurrence Not over 10%
or Expected Rate of Occurrence Not Less than 90%
 Confidence Level 95%

Population Size	Sample Size for Reliability of:						
	± .5%	± 1%	± 1.5%	± 2%	± 2.5%	± 3%	± 4%
250							116
300							126
350							134
400						196	141
450						207	146
500						217	151
550						226	155
600					283	234	159
650					299	242	162
700					309	248	165
750					319	254	168
800					328	260	170
850					336	265	172
900				441	343	269	174
950				453	350	274	176
1,000				464	357	278	178
1,050				474	363	281	179
1,100				484	369	285	181
1,150				494	374	288	182
1,200				503	379	291	183
1,250				511	384	294	184
1,300				519	389	297	185
1,350				527	393	299	186
1,400				535	397	302	187
1,450				542	401	304	188
1,500				549	405	306	189
1,550			772	555	408	308	190
1,600			784	561	412	310	190
1,650			796	567	415	312	191
1,700			808	573	418	313	192
1,750			819	579	421	315	192
1,800			829	584	424	317	193
1,850			840	589	426	318	194
1,900			850	594	429	320	194
1,950			860	599	431	321	195
2,000			869	604	434	322	195
2,100			888	612	438	325	196
2,200			905	621	443	327	197
2,300			922	628	446	329	198
2,400			937	636	450	331	198

Source: Arkin, Herbert. *Handbook of Sampling for Auditing and Accounting*.

376	68921	31331	79227	05748	51276	57143	31986	99915	45821	97702	87125	44488	77613	56823
377	36458	28285	30424	98420	72925	40729	22337	48293	86847	43186	42951	37804	85129	28993
378	95752	96065	36847	87729	81679	9126	59325	33225	31280	41232	34750	91097	60752	69783
379	26768	02513	58454	56958	20575	76746	49878	06846	32828	24425	30249	78801	26977	92074
380	42613	72456	43636	58085	06766	60227	96414	32671	45587	79620	84831	38156	74211	82752
381	95457	12176	65482	25596	02678	54592	63607	82096	21913	75544	55228	89796	05694	91552
382	95276	67524	63564	95958	39750	64379	46059	51666	10433	10945	55306	78562	89630	41230
383	66954	53574	64776	92345	95110	59448	77249	54044	67942	24145	42294	27427	84875	37022
384	17457	44151	14113	62462	02798	54977	48349	66738	60184	75679	38120	17640	36242	99357
385	03704	23322	83214	59337	01695	60666	97410	55064	17427	89180	74018	44865	53197	74810
386	21538	16997	33210	60337	27976	70661	08250	69599	60264	84549	78007	88450	06488	72274
387	57178	16739	98310	70348	11317	71623	55510	64756	87759	92354	78694	63638	80939	98644
388	31048	40058	94953	55866	96283	46620	52087	80817	74533	68407	55862	32476	19326	95558
389	69799	83300	16498	80733	96422	58078	99643	39847	96884	84657	33697	39578	90197	80532
390	90595	65017	59231	17772	67831	33317	00520	90401	41700	95510	61166	33757	23279	85523
391	33570	34761	98939	78784	09977	29398	93896	78227	90110	81378	96659	37008	04050	04228
392	15340	82760	57477	13898	48431	72936	78160	87240	52716	87697	79433	16336	52862	69149
393	64079	07733	36512	56186	99098	48850	72527	08486	10951	26832	39763	02485	71688	90936
394	63491	84886	67118	62063	74958	20946	28147	39338	32169	03713	93510	61244	73774	01245
395	92003	76568	41034	28260	79708	00770	88643	21188	01850	69689	49426	49128	14660	14143
396	52360	46658	66511	04172	73085	11795	52594	13287	82531	04388	64693	11934	35051	68576
397	74622	12142	68355	65635	21828	39539	18988	53609	04001	19648	14053	49623	10840	31915
398	04157	50079	61343	64315	70836	82857	35335	87900	36194	31567	53506	34304	39910	79630
399	86003	60070	66241	32836	27573	11479	94114	81641	00496	36058	75899	46620	70024	88753
400	41266	80187	20351	09636	84668	42486	71303	19512	50277	71508	20116	79520	06269	74173

Source: Interstate Commerce Commission: *Table of 105,000 Random Decimal Digits, 1949.*

TABLE 1. Table of Random Numbers.

Col. Line	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)
351	06433	80674	24520	18222	10610	05794	37515	48619	62866	33963	14045	79451	04934	45576
352	39298	47829	72648	37414	75755	04717	29899	78817	03509	78673	73181	29973	18664	04555
353	89884	59651	67533	68123	17730	95862	08034	19473	63971	37271	31445	49019	49405	46925
354	61512	32155	51906	61662	64130	16688	37275	51262	11569	08697	91120	64156	40365	74297
355	99653	47635	12506	88535	36553	23757	34209	55003	96275	26130	47949	14877	69594	83041
356	95913	11085	13772	76638	48423	25018	99041	77529	81360	18180	97421	55541	90275	18213
357	55864	44004	13122	44115	01601	50541	00147	77685	58788	33016	61173	93049	04694	43534
358	35334	82410	91601	40617	72876	33967	73830	15405	96554	88265	34537	38526	67924	40474
359	57729	88646	76487	11622	96297	24160	09903	14047	22917	60718	66487	46346	30949	03173
360	86648	89317	63677	70119	94739	25875	38829	68377	43918	77653	04127	69930	43283	35766
361	30574	06039	07967	32422	76791	39725	53711	93385	13421	67957	20384	58731	53396	59723
362	81307	13114	83580	79974	45929	85113	72268	09858	52104	32014	53115	03727	98624	84616
363	02410	96385	79007	54939	21410	86980	91772	93307	34116	49516	42148	57740	31198	70336
364	18969	87444	52233	62319	08598	09066	95288	04794	01534	92058	03157	91758	80611	45357
365	87863	80514	66860	62297	80198	19347	73234	86265	49096	97021	92582	61422	75890	86442
366	68397	10538	15438	62311	72844	60203	46412	65943	79232	45702	67055	39024	57383	44424
367	28529	45247	58729	10854	99058	18260	38765	90038	94209	04055	27393	61517	23002	96560
368	44285	09452	15867	70418	57012	72122	36634	97283	95943	78363	36498	40662	94188	18202
369	86299	22510	33571	23309	57040	29285	67870	21913	72958	75637	99936	58715	07943	23748
370	84842	05748	90894	61658	15001	94055	36308	41161	37341	81838	19389	80336	46346	91895
371	56970	10799	52098	04184	54967	72938	56834	23777	98392	31417	98547	92058	02277	50315
372	83125	85077	60490	44369	66130	72936	69848	59973	08144	61070	73094	27059	69181	55623
373	55503	21383	02464	26141	68779	66388	75242	82690	74099	77885	23813	10054	11900	44653
374	47019	06683	33203	29608	54553	25971	69573	83854	24715	48866	65745	31131	47636	45137
375	84828	61152	79526	29554	84580	37859	28504	61980	34997	41825	11623	07320	15003	56774

C. Stratified Sampling

Often the total population is composed of items whose values differ extremely. The auditor might want to inspect all the large material accounts and only a certain percentage of the other accounts. He can accomplish this by stratification.

Stratified sampling consists of dividing the entire population into strata and randomly sampling within each stratum. For example, if in the auditing of accounts receivables it is found that 80 percent of the value of the receivables is represented by 5 percent of the accounts, the auditor could stratify the accounts to obtain a more representative sample. The auditor could examine all of the accounts of LD10,000 or over; 20 percent of the accounts with balances between LD5,000 and LD10,000 on an unrestricted random basis; and 1 percent of the accounts with balances under \$5,000 on an unrestricted random basis. This stratified sample of the accounts would be more representative of the entire population than if the total population were sampled on an unrestricted random basis.

D. Cluster Sampling

Cluster sampling consists of examining groups of sample items on a random basis. It may be accomplished by use of random numbers. The random number that is drawn is matched with the account number as in the case of unrestricted random sampling, and then this account and a certain number of accounts following it will be included in the sample.

For example, say a population of 4,000 vouchers is to be examined. A sample size of 200 is desired, and 20 clusters are wanted. This requires that 20 random numbers be selected. Then as each account is selected, the nine accounts following the randomly selected account would be included in the sample.

Cluster sampling is advantageous in that it requires less time in taking the sample.

This advantage is offset though because each cluster must be evaluated on an individual basis.

6. SAMPLING PLANS

Several sampling plans have been developed for use in auditing. Each plan is designed for a specific audit purpose, and therefore, the auditor must determine his objective for taking the sample before he decides upon the plan to use.

The auditor's purpose may be to test the extent of failures to conform with internal control procedures. He may be trying to estimate the dollar value of a group of accounts. The auditor might be trying to discover fraudulent transactions in the records. He might be trying to determine the rate of occurrence of material errors in the financial records. Before the auditor chooses the sampling plan, he must decide exactly what his objective is in performing the test. This causes the auditor to plan the audit more carefully and to understand what it is to accomplish before the audit or early in it.

Three types of sampling plans will be discussed in the following sections. They are estimation sampling, acceptance sampling, and discovery sampling.

A. Estimation Sampling

Attribute Estimation. Attribute estimation is designed to determine the number of times a particular occurrence happens. The auditor usually uses this sampling plan in the determination of error rates. The auditor should have some estimate as to the maximum rate of occurrence happens. The auditor usually uses this sampling plan in the determination of error rates. The auditor should have some estimate as to the maximum rate of occurrence since this can have an affect on the size of the sample.

Table 2 is designed for determining the sample size in attribute estimation. Before the auditor can determine the sample size,

the auditor's tests will be made on a random basis, he will think twice before committing the fraud since he will not know exactly which transactions will be reviewed by the auditor.

Four types of random sampling will be discussed in this paper. They are unrestricted random sampling, systematic random sampling, stratified sampling, and cluster sampling.

A. Unrestricted Random Sampling

Unrestricted random sampling is accomplished by completely mixing the items of the entire population and then choosing the sample items by random selection. Since the records of a company can't be shuffled like this to provide a random sample, random number tables have been designed to give the same effect in selecting the items as physical shuffling would provide.

An excerpt from the Interstate Commerce Commission's *Table of 105,000 Random Decimal Digits* is shown in Table 1. The auditor can arrange a sufficient number of digits to equal the length of items numbers to be sampled. The table is arranged in blocks of five digits which is for convenience in reading instead of a listing of random five digit numbers.

For example, the auditor in testing accounts receivables may want to test 400 accounts to see that the transactions have been properly recorded. The account numbers range from 101 to 4,999. This indicates that a four digit number will be used. The auditor can begin with any number on the page. In this sample say the auditor chose 0796 (Line 366, Column 4) as the starting point. The first account to be included in the sample would be account # 796. The auditor would then read the next line which gives 8358. Since this number lies outside the range of the account numbers, it is ignored, and the auditor goes to the following number. In this sample, the second account to be tested would be account # 1543. The auditor

would continue selecting the sample in this manner until he has 400 accounts.

Unrestricted random sampling is used when the population is numbered. If the population is not numbered, systematic random sampling may be used to obtain the sample.

B. Systematic Sampling

When items of the population are not numbered, systematic sampling can be used by the auditor. Systematic random sampling consists of selecting every n th item in the population after the first sample item has been selected randomly. The sampling interval is determined by dividing the total population by the sample size.

For example, suppose the auditor wants a sample of 200 items in a voucher file containing 6,000 vouchers. The sampling interval would be 30. The auditor would randomly select an item between 1 and 30. This would be the first sample item. From then on the auditor would select the 30th voucher. In this sample say that the number selected randomly is 14. The 14th voucher in the file becomes the first sample item. The next item to be included in the sample is the 44th voucher. This process is continued until the auditor has sampled the entire file.

Systematic sampling also has a definite weakness. Bias may be inadvertently introduced into the sample. For example, if the auditor is sampling payroll records, his sample could be composed of only the payroll records of one employee. The auditor must study the situation carefully in deciding how to take the sample so that it will be representative of the whole group.

Another example of bias entering the sample is when space for new accounts is left at regular intervals by leaving certain numbers unused. This could cause the sample to be composed of only new accounts or none at all. This problem could be curtailed by having several random starting points in gathering sample items.

a given event out of the several events which may occur.”⁵ In order to better explain probability, the standard classroom example of drawing a card from a deck of cards will be used. The probability of drawing a diamond from a deck on the first try is thirteen chances in fifty-two or 25 percent since a diamond can occur thirteen times out of fifty-two possible occurrences. As applied to auditing, mathematical probability will allow the auditor to make an objective inference about the entire population based on the number of inaccurate items found in the sample.

In order to make this inference about the population, the auditor must determine the precision limit and confidence level he desires. The precision is the plus or minus range from the sample results within which the true value of the population may be expected to lie. The precision can be expressed as a percentage or in terms of Dinars. For example, in taking a sample it was determined that there was a 5 percent error rate in the sample. If the sampling plan called for a precision of 2 percent, then it could be concluded that for the entire population the number of errors was somewhere between 3 percent and 7 percent of the population.

The confidence level is the level of risk that the sample is representative of the entire population. Walter Meigs has defined confidence level as the measure of the likelihood that the answer will fall within the range provided by the precision. The confidence level is always expressed as a percentage. Usually the auditor will desire between a 90 percent and 99.7 percent confidence level. Unless a 100 percent audit is made, there is always the possibility that the value of the total population will differ from the sample value. The confidence level assures the auditor that the sample is representative of the population.

The auditor's judgment is extremely impor-

tant in determining the precision limit and the confidence level. He must determine the risk he is willing to take in each part of the audit. The auditor will decide the confidence level he can be satisfied with after he has carefully evaluated the client's system of internal control.

Scientific sampling is based on the theory that each item of the population has an equal chance of being selected. Random sampling which is discussed in the following section provides this objective method of gathering the sample.

5. RANDOM SAMPLING

The theory of statistical sampling requires that the sample items be gathered on an objective basis. With random sampling, each item in the total population has the same probability of being included in the sample.

The theory of statistical sampling will not accept a sample determined by the traditional audit method of a judgment decision because this method lacks objectivity. Even though the auditor tries to be objective in choosing the items to include in the sample on a judgment basis, personal bias will still often cause the auditor to select certain items. This will cause the sample to fail to be a probability sample.

It should be emphasized here that the auditor can use random sampling methods without using other statistical methods which will be discussed in the next major section. Random sampling provides a method for the auditor to gather evidential matter on all his audits in an objective manner.

Random sampling has several advantages over non-scientific sampling methods. It provides assurance that the sample items are representative of the entire universe. By being representative, it allows the auditor to make objective inferences about the entire population. It guarantees that personal bias will not affect the sampling process. Random sampling also provides a surprise element in auditing which can deter fraud. If an individual considering fraud knows that

⁵Francis J. Schaefer, "Statistical Sampling - An Audit Tool," *The New York Certified Public Accountant*, Vol. XXXIII (November, 1963), p. 778.

3. TRADITIONAL SAMPLING METHOD

When accountants first began auditing financial records, they checked each transaction to see if it was accurate. As the size of business grew rapidly, the auditor had to drop the 100 per cent examination method for a method which would save time yet give him a basis for his opinion. Auditors then began using the test check method to gather evidential matter. The test check method allows the auditor to test only a few items in order to form his opinion on the fairness of the financial statements.

Traditionally the auditor has decided which items are to be examined on the basis of a judgment decision. The auditor chooses the items he wants to inspect. There are no set of standards as to which transactions the auditor will choose.

The auditor usually tries to select those items which seem to be inaccurate or which create a doubt in his mind. He does this by choosing the items in an account which seem too large or too small in relation to the other items in the account. His sample is based on items which he feels are deviant from the norm even though these items may be correct. The auditor's judgment is not always correct about items which are inaccurate because his judgment is subject to personal prejudices and bias. The following example shows how the opinion of auditors differs as to the items to be tested:⁴

An experiment was conducted on the judgmental selection of bank depositor's accounts for written confirmation. Four experienced auditors were given the same criteria for selecting accounts from a ledger tray containing some 300 accounts, and each auditor made his own selection from the complete tray of ledger cards. Ideally, each auditor should have selected the same accounts, but

there was actually agreement on only 10% of the total accounts selected by the four.

Another method of selecting the sample items on the basis of a judgment decision is the black sample. Usually all the items in a given period of time are examined. The basic disadvantage with this method is that just because all the items for one selected period are accurate, there is no assurance that the transactions for the other period are completely correct.

Sampling based upon judgment decisions is dependent upon the training and the carefulness of the auditor. If the auditor taking the sample is a young staff assistant, his ideas about the items to be tested will usually differ from those of the more experienced auditor. The experienced auditor will have a more experienced opinion in selecting the items to be tested than the young staff assistant will.

Another disadvantage of judgment samples is that there is no accurate method for determining the sample size. The auditor must make the decision as to the number of items to be tested, and he may either over-estimate or under-estimate the number of items to be tested. Again the experience factor will have a great influence on determining the sample size on a judgment basis. The sample can be more reliable if it is based upon a more scientific sampling method.

4. SCIENTIFIC SAMPLING

Scientific sampling differs from judgment samples in that it is based upon mathematical probability. It is an objective sample which is more representative of the entire population, and therefore, more reliance can be placed upon it by the auditor in forming his opinion.

The theory of probability will be dealt with very briefly in this paper since a full discussion would go beyond the scope of this paper. Probability has been defined by Francis Schaefer as "a statement in mathematical terms of the expected rate of occurrence of

⁴Howard F. Stettler, "Statistical Sampling Techniques," *Accountant's Encyclopedia*, Vol. III, Englewood, Cliffs, N. J.: Prentice Hall, Inc., 1962, p. 923.

Statistical Sampling in Auditing

DR. ABDUSSALAM A. EL-ARABI *

1. INTRODUCTION

In every audit the accountant performs, he must make sufficient tests of the records to support his opinion on the fairness of the financial statements. The auditor must not test an excess number of items to form his opinion nor test too few transactions. He must find a median which will keep the cost reasonable for the client and yet will allow the auditor to test enough transactions to substantiate his opinion. In this paper, the advantages of statistical sampling methods will be discussed along with illustrations of the ways the auditor can use statistical testing methods.

2. GENERALLY ACCEPTED AUDITING STANDARDS

Generally accepted auditing standards require that for each audit "there is to be a proper study and evaluation of the existing internal control as a basis for reliance thereon, and for the determination of the resultant extent of the tests to which auditing procedures are to be restricted."¹ The AICPA's Committee on Statistical Sampling believes that statistical methods can be used in the evaluation of compliance with internal control procedures for items which leave an audit trail such as vouchers and sales invoices. The committee is of the opinion

that

*samples taken for this purpose should be evaluated in terms of the frequency and nature of deviations from any procedures the auditor considers essential to his preliminary evaluation of internal control, and that their influence on his final evaluation of internal control should be based on his judgment as to the effect of such deviations on the risk of material errors in the financial statements.*²

Obviously, for reviewing internal control procedures which don't leave an audit trail such as the segregation of duties, statistical sampling methods are not useful.

Generally accepted auditing standards also require that "sufficient competent evidential matter is to be obtained . . . to afford a reasonable basis for an opinion regarding the financial statements under examination."³ The relative strength or weakness of the system of internal control will determine the amount of evidential matter which will have to be gathered. Statistical methods which will show the amount of evidential matter that must be gathered will be discussed in a later section. Statistical sampling methods allow the auditor to place more reliance on the evidence he has accumulated because it has been gathered on the basis of mathematical probability which makes it more representative of the entire amount.

*Assistant professor of Accounting, Faculty of Economics & Commerce, university of Garyounis.

¹American Institute of Certified Public Accountants. *Generally Accepted Auditing Standards*, c. 1963, p. 16.

²"Relationship of Statistical Sampling to Generally Accepted Auditing Standards," *The Journal of Accountancy*, Vol. 118 (July, 1964), p. 58.

³AICPA, *op. cit.*

Egyptian policy abruptly shifted for a number of reasons not all of which are readily identifiable. One possible explanation was the need to respond to Jordanian-Saudi charges of softness by taking some concrete though incremental action against Israel. If this was the only motivating factor, then Nasser's subsequent steps represented too rapid an escalation, in view of the grave risks involved. As mentioned earlier.

CONCLUSION

In an attempt to explain Nasser's decision to close the straits of Tiran with its consequences, we applied the three models used by Graham T. Allison in his study on the Cuban missile crisis.

In the rational model, it was illustrated why Nasser decided to close the Straits of Tiran, his objective to deter potential Israeli attack on Syria, the alternatives he had, and the actions he selected as means to achieve his objective.

In the organizational process, the structure of the Egyptian government was explained. The role of the military in Egypt's decision-making process, and its control of the governmental organizations were also illustrated. Finally, it was pointed out how these factors helped in bringing to Nasser misleading information about the real strength of his army and which led him to base his decision on that fact.

Finally, it was shown how another model, the bureaucratic politics, can be used to describe Nasser's decision. It was shown how the political bargaining internally, especially among the military elite, and externally, in the wider politics of the Arab world, was the essential element to bring about that decision by Nasser.

Thus the decision of any given decision-maker can be approached by three different models, and the same decision can be explained by different, and sometimes contradictory, reasons.

REFERENCES

1. Graham T. Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston, Little, Brown and Company, 1971).
2. *Ibid.*, pp. 32-34.
3. *Cairo Review* (Information Administration: Cairo-U.A.R., No. 1, May 27, 1967), p. 3.
4. Gamal Abdel Nasser, *Address on the 15th Anniversary of the Revolution*, July 23, 1967 (Ministry of National Guidance, Information Administration: Cairo-U.A.R.), p. 8-9.
5. Peter Mansfield, *Nasser's Egypt* (Baltimore: Penguin Books, 1969), p. 80.
6. Michael Howard and Robert Hunter, *Israel and the Arab World: The Crisis of 1967* (London: The Institute for Strategic Studies, 1967), p. 20.
7. Nasser, *op. cit.*, pp. 12-13.
8. Howard and Hunter, *op. cit.*, p. 74.
9. *Ibid.*, p. 24.
10. Malcolm H. Kerr, *The U.A.R.: The Domestic Political and Economic Background of Foreign Policy* (Rand Corporation, 1969), p. 14.
11. Allison, *op. cit.*, pp. 78-79.
12. Anwar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society* (New York: Random House, 1968), p. xxviii.
13. Kerr, *op. cit.*, p. 10.
14. R.H. Dekmejian, *Egypt Under Nasser* (Albany: SUNY Press, 1971), p. 171.
15. *Ibid.*, p. 172.
16. P. J. Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics* (Bloomington: Indiana University, 1961), p. 224.
17. Dekmejian, *op. cit.*, p. 239.
18. Howard and Hunter, *op. cit.*, p. 14.
19. Nasser, *op. cit.*, pp. 13-14.
20. Allison, *op. cit.*, pp. 162-164.
21. Kerr, *op. cit.*, p. 16.
22. Howard and Hunter, *op. cit.*, p. 19.
23. Nasser, *op. cit.*, p. 9.

viewed in the Arab world as a major deterrent to Israeli intervention in Jordan or Syria (21). The circumstances in which the May 1967 crisis arose, in which Nasser attempted to pose this deterrent on behalf of Syria, illustrate the point precisely. Thus the possession of a supposedly powerful army and air force led the Government at length into a tangle of moral and contractual commitments to Syria and Jordan. That severely limited the U.A.R.'s ability to keep clear of risks of a war with Israel for which she was not really prepared.

Besides the role of the army and the military elite which, virtually, control the decision-making process in the U.A.R., another factor played a crucial role in bringing about Nasser's decision. This factor is related to the inter-Arab relations, and to the conflict among the Arab regime in their seeking for the masses' support by appealing to the most sensitive and effective issue in Arab's modern history, that is the issue of Palestine. Both Syria and Jordan complained loudly of the Egyptian failure to do anything to help them, taunting Nasser with sheltering behind the U.N.E.F. After the mounting tensions and the military clashes between Syria and Israel, pressure from all over the Arab world was mounting on Nasser to do something. Critics and admirers alike were agreed that Egypt had too long enjoyed the protection of the U.N.E.F. in Gaza and Sinai. Why did he not at least close the Straits of Tiran to Israeli shipping? Amman Radio had taunted Nasser, in very typical fashion, with the dilemma he faced. "This is the question all Arabs are asking: Will Egypt restore its batteries and guns and close its territorial waters in the Tiran Straits to the enemy? Logic, wisdom, and nationalism make it incumbent on Egypt to do so...If she fails to do so, what value would there be in military demonstrations?" (22) Another factor was in the process. Nasser's alliance with Syria had backfired: instead of restraining Syria from provoking Israel, it had

had the effect of increasing the Syrian's boldness and saddling him with the responsibility of coping with Israel's threats of retaliation. If he tried to deter Israel he risked war; if he left the Syrians unprotected he revealed himself to the Arabs as untrustworthy, irresolute, and incapable of providing protection. He chose to run the risks of deterrence.

First of all, we demanded the withdrawal of the U.N.E.F. Then we once again exercised the right of Egyptian sovereignty over the Gulf of Agaba. We had been pressed many times prior to that date by our Arab brothers to take this move. Naturally, the move had many effects both regionally and internationally (23).

What is presented here is a brief analysis of the most visible factors in the conflict which had a direct bearing on the Egyptian political system. Of these, the role of the Palestine Liberation Organization (PLO) and the continuing struggle among the Arab states were perhaps the most important. One of the primary catalysts that triggered the fateful process of events leading to the June War was the PLO and its units operating against Israel.

In keeping with its traditional practice of massive retaliation, on 13 November 1966, Israel attacked the Jordanian village of Samu, reportedly a guerrilla base. One immediate effect of the raid was an intensification of the Arab cold war. The border conflict continued unabated during the first four months of 1967 mainly along Israel's frontiers with Syria and Jordan. The Egyptian border, guarded by U.N.E.F. units, remained conspicuously quiet, as it had been since 1956.

In early April 1967, Egypt's de facto hands-off policy came under growing challenge by Jordan and Saudi Arabia as being "soft toward Israel". Indeed, because of its domestic economic problems and military involvement in the Yeman, the leading Arab State had done little to provoke Israel, except rhetorically. However, by mid-May

responsibilities under the Mutual Defense Pact with Syria. The information he had from his organization about the Israeli troops against Syria, the information he had about the readiness of his own army. All these factors led Nasser toward his decision to act in response to Israel's threat, and the actions followed subsequently and logically.

In the final analysis we have the organizational implementation of the orders. Nasser said:

On Friday, June 2, I went to the High Command of the Armed Forces and attended a meeting of the high military officials. I explained to them my viewpoint before I heard their explanation of the situation. I stated at the meeting that we should expect a blow from the enemy within 48 or 72 hours, a blow that would never be delayed for after this time limit. I said this on the basis of the developments that took place. I also said that I expect that the aggression would take place on Monday, June 5, and that the first blow would be dealt at our Air Force (19).

Apparently, the organizational implementations, specifically in the armed forces, were far from the President's orders and warnings. It is another evidence of the difference between the decision-maker orders and the organization's actual implementations.

MODEL III: BUREAUCRATIC POLITICS

A third model, by which Nasser's decision to close the Straits of Tiran can be explained, is the bureaucratic politics model. Governmental behavior can be understood according to a third conceptual model not as organizational outputs, but as outcomes of bargaining games. In contrast with Model I, the bureaucratic politics Model sees no unitary actor but rather many actors as players, who focus not on a single strategic issue but on many diverse intra-national problems as well, in terms of no consistent

set of strategic objectives, but rather according to various conceptions of national, organizational, and personal goals, making government decisions not by rational choice but by the pulling and hauling that is politics. Model III's explanatory power is achieved by revealing the pulling and hauling of various players, with different perceptions and priorities, focusing on separate problems, which yielded the outcomes that constitute the action in question (20).

To understand Nasser's decision as a bureaucratic bargaining outcome, it is necessary to point out that the bargaining process in this particular case involved internal and external elements which played an essential role in the bargaining process. This fact can be understood if we keep in mind the special characteristic of the political system in Egypt, and the other Arab countries and the relations between them.

We have already mentioned the army role in the organizational structure of Egypt. Therefore, the army presents a strong bargaining power. Throughout the years after the 1952 coup, the army officers tried to strengthen the tendency to build up the military establishment. Thus it seems likely that arms were acquired, and the ranks of the military services expanded, not only because of demonstrable national need but also to satisfy the organizational appetite of the corps of military officers. But once these resources were in their hands, it behooved the military leadership, politically and psychologically, to justify what they had given, by emphasizing the utility of Egypt's military power as an instrument of foreign policy. Two notable kinds of utility, intervention and prestige, thus gained added emphasis.

As for intervention, the primary and obvious case is the Yemen war. Distinguished from intervention has been the use of the military machine for prestige purposes. Here, the significant case in point has been the confrontation with Israel. Egyptian military strength before 1967 was widely

The president had been an officer, as were all of the vice presidents. The five men who successively occupied the premiership were also ex-officers. In addition, several key ministries — Defense, Local Administration, Military Production and the Ministry of State (for Intelligence)—have been headed by officers from the very outset. The highly sensitive Interior Ministry became the preserve of ex-officers. The Ministry of National Guidance, the state's supreme propaganda agency, had been headed by ex-officers since 1958 (15).

In retrospect, three basic control strategies have been discernible since the military's direct involvement in government beginning in 1953. The first and crudest strategy was outright takeover of key ministries by leading RCC members, who employed civilians as sources of expert advice in second-level slots. In later years, as vice presidents and deputy premiers in charge of clusters of ministries, or "sectors", the leading officers continued to exercise direct supervisory functions over the subordinate ministries, which were often headed by civilians. The second strategy employed was to maintain a military presence in the civilian-led ministries by placing officers in number two positions. Depending on the organizational make-up of the particular ministry, the military appointment could come at the deputy minister (a cabinet post), or undersecretary (below cabinet) level.

The military's most ingenious method to maintain control centered on the appointment of a new breed of officers identified here as "officer-technocrats". Most of these men began to appear in leading positions in the late 1950's and soon achieved cabinet or higher status, often displacing civilians and other military men. In essence, the rise of the officer-technocrats was the military's answer to its civilian critics. For now the military had trained its own experts to cope with the new and diverse complexities of an industrializing society. Through these men the military could extend its scope of effective

control further than ever, simultaneously reducing its reliance on the civilian experts (16).

After the unexpected cabinet shake-up of 10 September 1966, ex-officers not only controlled almost half of the cabinet posts, but also the most important ones which included industry, communication, and supply and internal trade. The rise in the military component could have been a manifestation of Nasser's desire to take a more active and comprehensive role in policy formulation and/or the need to placate the army. One should also note the appointment of General Shams al-Din Badran as war minister, the significance of which was not fully understood at the time. The appointment of Badran represented a victory for First Vice-President Marshall Amir, whose strange on-off relationship with the president after 1961 remained a secret until the June War. As a close associate of Amir, Badran was instrumental in further isolating the army from direct presidential control (17).

Thus the decision-making process was controlled by the military elite. The outputs of the different organizations would be logically, shaped by the military elite view and images. The information would come from military-controlled organizations. The information about Israel's intention to attack Syria came from different sources. First, on May 13, Mr. Eshkal declared, both in press conference and in a live broadcast, that Israel would react in her own fashion to the harassing of her borders. At the same time General Rabin, speaking to a military audience, was reported as saying that so long as the government continued in power in Damascus the guerilla raids were likely to continue (18). Secondly, the information from Syria to the effect that Israel had mobilized eighteen brigades, and which was assured to Nasser by his own intelligence. Finally, through Soviets, Egypt received reports that Israel was massing troops near the Syrian frontier for a decisive blow against Syria.

Nasser was becoming acutely aware of his

TABLE 1. *Aggregate Breakdown: Military vs. Civilian.*

	Military			Civilian	Total
	Officer	Officer-Technocrat	Total		
N	27	17	44	87	131
%	20.3	13	33.6	66.4	100

infusion of officers into key bureaucratic positions for purposes of control and supervision. Indeed, at least some of the politically unreliable bureaucrats of the old regime had to be replaced by person who combined political loyalty and administrative expertise — qualities that were readily found mostly in military officers. While detailed information on the military's initial presence in the government is unavailable, overwhelming predominance is evident at the highest and intermediary levels.

In purely quantitative terms the precise degree of the military's presence at the very top of the power structure is reflected in Table 1 (14).

Out of an aggregate of 131 leaders, 44 or 33.6 percent had been military officers of various types, in contrast to 87 or 66.4

percent who had a civilian background. However, one should not be misled by the two to one numerical superiority of civilians over officers; while it clearly illustrates the extent of the regime's dependence on civilian elites, especially in technical area, it is not to be regarded as a valid index of their relative power. Most of these civilians were the tools of the military (the members of the RCC and subsequently the president himself). Since each lacked an independent power base, none of the 87 emerged as a political leader in his own right, not even during the turmoil of the postwar (1967) period. This, coupled with Nasser's persistence in placing ex-officers in key ministries, made the military the virtual master of the system.

Obviously, the best index of the officers' position within the leadership is their control of strategic posts.

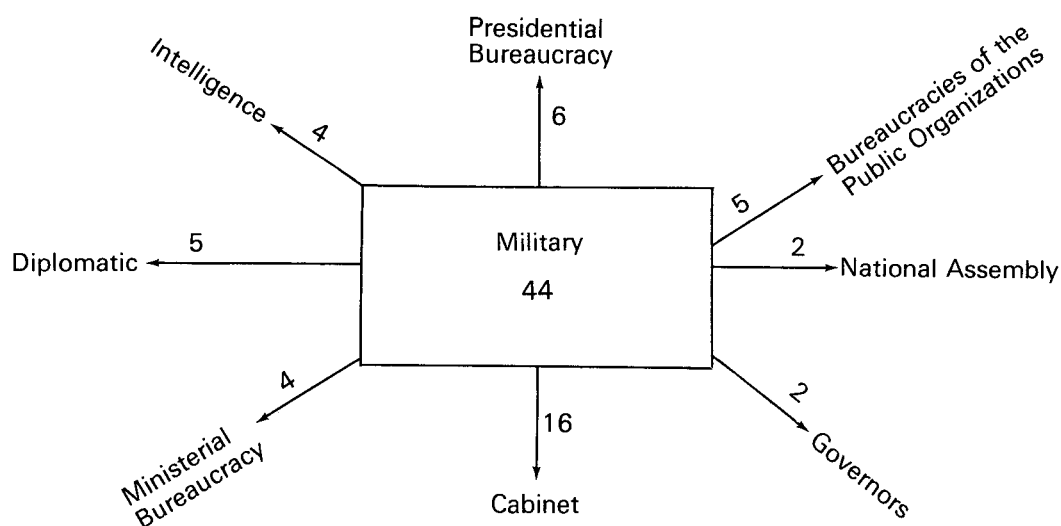


Figure 1. The Military in the Egyptian Government.

Source: Dekmejian, R. H. *Egypt Under Nasser*, p. 192.

and defense planners would console themselves with the rationalization that the war was nonetheless worthwhile as a training operation, and that therefore, with this experience behind them, Egyptian forces were all the more ready for activities on other fronts. One can certainly speculate that in May 1967 this led Nasser, his advisors, and his generals to form an exaggerated estimate of their readiness for war with Israel (10).

MODEL II: ORGANIZATIONAL PROCESS

Nasser's decision to close the Straits of Tiran can be examined by the organizational process model. For some purposes, governmental behavior can be usefully summarized as action chosen by a unitary, rational decision-maker. But this simplification must not be allowed to conceal the fact that a government consists of a conglomerate of semi-feudal, loosely allied organizations, each with a substantial life of its own. Government leaders do sit formally, and to some extent, in fact, on top of this conglomerate. But governments perceive problems through organizational sensors. Governments define alternatives and estimate consequences as organizations process information. Governments behavior can therefore be understood according to a second conceptual model, less as deliberate choices of leaders and more as outputs of large organizations functioning according to standard patterns of behavior (11).

In using this model in our study, we confront many handicaps. We do not have information on how the organizations in the U.A.R. work. The relations between the different organizations are not clear. In this study we will try to explain the structure of the U.A.R. government to understand the process of decision-making in the U.A.R.

At the time of the crisis the decision-making elite was composed of a few ex-army officers. Not only the highest position,

in the person of the President, but also the whole of the overall direction of the state apparatus and of the government were in military hands. The Higher Executive Committee was composed entirely of the members of the former Revolutionary Command Council. The Prime Minister himself was an engineering Colonel. Three of the four of his deputies were senior engineering General Staff Officers. The Officers of Foreign Affairs, Interior, and War were army officers. Furthermore, this domination and control over the power of decision extended to the key area of the public sector and of the two linked zones of culture and information (12). The presence of a large number of retired officers in civilian jobs was regarded as being at the expense of qualified civilians. It may also suggest that those remaining on active military duty have been blessed with a host of personal connections in the civilian hierarchy, and that apart from whatever influence military officers might seek to exert directly on the President and his Cabinet, their interests have had a broad base of back-door political support from within the governmental structure. The precise character of the regime's political relationship with the army has been informal and hidden from public vies. It was surprising to many, for example, in the wake of the death of Field Marshal Amer in September 1967 to hear the allegation that Amer had succeeded some four or five years before in establishing a measure of independence from President Nasser in military matters, and that an ongoing struggle for control of the War Ministry had raged between them (13). The strong influence of the army officers naturally strengthened the tendency to build up the military establishment.

In the way of background, it should be noted that after three experiments with all-civilian cabinets (July, September, and December 1952), leading RCC members came forth to assume key cabinet posts in June 1953. What followed was a massive

the ceasefire line into the Sharm el-Sheikh post at the mouth of the Gulf of Agaba, Nasser had to choose but to close the Straits of Tiran to Israeli shipping. But what calculations and by what steps President Nasser decided to take this step is still obscure. Indeed it remains the central mystery of the whole crisis. Whatever his reasoning, President Nasser announced his decision in the course of a visit to his forces in Sinai on the evening of Monday May 22.

The armed forces yesterday occupied Sharm el-Sheikh. What does this mean? It is affirmation of our rights and our sovereignty over the Gulf of Agaba, which constitutes territorial waters. Under no circumstances will we allow the Israeli flag to pass through the Gulf of Agaba. The Jews threaten war. We tell them you are welcome, we are ready for war, but under no circumstances will we abandon any of our rights. This water is ours (6).

Anyone of Nasser's experience must have known that war was inevitable.

When the troops were concentrated my view was that there was only a 20 percent possibility of war. Before closing the Agaba Gulf we held a meeting of the Higher Executive Committee and discussed the question of closing that Gulf. At that meeting held on May 22, I told them that the chances of war were 50 percent. At another meeting I told them that war possibilities were 80 percent. It was clear that our work was defensive, that we would launch an attack only if aggression were committed against Syria, and that we should be on the alert. At that meeting nobody talked about attacking Israel; neither had there been any idea of launching an attack on Israel... On May 23 we declared the closure of the Agaba Gulf to Israeli ships. The political changes in Israel at the beginning of June and our follow up of what was happening inside Israel made us feel that the war is certainly going to

take place, the chances were now 100 percent (7).

Thus Nasser was aware that his closure of the Agaba Gulf meant the war with Israel. Nasser's awareness of this fact was confirmed when Mohammed Hasanein Haikal, Nasser's confidant and press advisor, wrote on May 26:

The closure of the Gulf of Agaba means first and last that the Arab nation represented by the U.A.R. has succeeded for the first time, vis-a-vis Israel, in changing by force fait accompli imposed on it by force... To Israel this was the most dangerous aspect of the current situation — who can impose the accomplished fact and who possesses the power to safeguard it. Therefore it is not a matter of the Gulf of Agaba but of something bigger. It is the whole philosophy of Israeli security. Hence I say that Israel must attack (8).

But the question is: Why did Nasser close the Straits of Tiran? He knew that this action would lead to the war with Israel, and he had 50 thousand of his best and well trained troops in Yemen. In that period Nasser was convinced that his army was ready to fight Israel.

We have completed our preparations and are ready to confront Israel. We are ready to reopen the case of Palestine. The question today is not of Agaba nor is it the Tiran Strait or the U.N.E.F. It is the rights of the people of Palestine (9).

What is difficult to explain is the sudden euphoria which took hold of him in the second half of May and his apparent conviction that the Arabs could defeat the Israeli army. Part of the reason was the undue trust he placed in his closest friend, Field-Marshal Abdul Hakim Amer, who told him that the armed forces were ready. Another reason related to the first can be stemmed from the Yemen War. If the war in Yemen was difficult to bring to a conclusion, inevitably some commanders

bination of the situation's: (a) relevant values and objectives, (b) perceived alternative courses of action, (c) estimates of various sets of consequences (which will follow from each alternative), and (d) net valuation of each set of consequences (2).

Before proceeding in employing the rational model to explain Nasser's decision to close Tiran Straits, it is essential to mention that there are not enough references or official documents explaining Nasser's decision. The main source in this aspect will be Nasser's own speeches, particularly his speech on July 23, 1967 in which he explained why he took the steps which led to the disaster of June 1967.

It is necessary to point out the apparent reasons which led to the crisis. On May 12, 1967 a statement was made by Israel's responsible leaders to the effect that Israel would carry out military operations against Syria. On May 13 the U.A.R. received definite information that Israel had massed between eleven and thirteen brigades on the Syrian frontiers and that she planned to invade Syria on May 17. The U.A.R. which has a defense pact with Syria knew then that she had to act quickly and decisively if she were to succeed in extending effective help to her ally and to put an end to Israel's arrogance and menace against Syria (3). Nasser decided that an Israeli attack was imminent.

The information we had about the invasion of Syria came from different sources...But what could we do? We could have maintained silence; we could have waited? We could have only issued verbal statements and cables of support. But if this country had accepted to handle the situation in that way it would have given up its mission, role and personality. There was a joint defence pact between us and Syria. Thus we were forced to move and take action in order to confront the danger threatening Syria. . . There was not the least doubt concerning the information we had, and consequently no one was allowed time for waiting or for hesita-

tion. . . our moves entailed certain practical consequences. First of all, we demanded the withdrawal of the U.N.E.F. Then we once again exercised the right of Egyptian sovereignty over the Gulf of Agaba(4).

Thus the situation was defined. There was a threat against Syria. The U.A.R. had to move because of its mutual defense pact with Syria. The objective was to confront the threat and to repel any aggression against Syria. After defining the situation and objective, the next step was to select the actions to achieve this objective. And as Nasser himself pointed out, the actions followed each other subsequently.

On May 14 Nasser sent General Fawzi, the Egyptian Chief of Staff, to Damascus to coordinate plans with the Syrian Government. During the following week convoys of troops runbled through Cairo as the Egyptians moved something like a division across the Suez Canal into Sinai. From all over the Arab world came pledges of support for the coming struggle against Zionism. This swelling support, the confidence he derived from it, and the realization that if he did not exploit it others would, may do something to explain President Nasser's action over the next two weeks. And the first which require some explanation are those respecting the U.N.E.F. and the Straits of Tiran.

On May 16 Nasser asked the U.N.E.F. in Gaza and Sinai to leave, and the force commander General Rikhye informed the U.N. Secretary-General U Thant, who immediately agreed. Since the force was stationed only on Egyptian territory, the Secretary General had no alternative. But it was suggested that he could have stalled for time by referring to the Security Council. It is very probable that Nasser himself believed that he would have more time to think out his next move and was surprised by U Thant's quick compliance (5).

But once the U.N. Force had withdrawn, and Egyptian forces had moved up toward

Conceptual Models and Foreign Policy Decision Making

DR. MOHAMED ZAHI MOGHERBI*

1. INTRODUCTION

On June 5, 1967 the war erupted between the Arabs and Israel. It was the third war in twenty years. The hostility mounted after every war. A state of tension and alert have been and still exist between the Arabs and the Israelis.

Needless to say, the real reasons and the seeds of the June 1967 war go back to the time of the creation of Israel and the first Arab-Israeli war in 1948. In spite of this fact, the June war was initiated because of more specific reasons and conditions aroused in the first months of 1967 by the military clashes between Israel on one side and Syria and Jordan on the other side. This tension mounted by Israeli threats to attack Syria and reached its peak by Egypt's request for the United Nations Emergency Force withdrawal from its territories, and Nasser's decision to close the Straits of Tiran to the Israeli ships. Obviously, the closure of the Tiran Straits was the crucial element which led to the outbreak of war between Israel and the Arabs for the third time.

Tracing the historical origins of the conflict is not within the scope of this study. Rather, it is concerned with the direct and immediate reasons which led Nasser to that decision.

In this study of the reasons behind Nasser's decision the three models used by Graham T.

Allison in his case study *Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis* will be employed in an effort to explain and describe the motivations and reasons which led Nasser to his drastic decision.

Graham T. Allison used the Cuban crisis to show that if we study it from three different perspectives, we construct different interpretations of how United States policy evolved. Specifically, he reconstructs the evaluation of United States policy during the crisis in terms of each of the following perspectives: (a) as the outcome of "rational" decision making by the national government; (b) as the outcome of habitual behavior by the major governmental departments involved; (c) as the outcome of "bureaucratic" bargaining by leading officials in the governmental hierarchy (1).

MODEL I: RATIONAL POLICY

Nasser's decision to close Tiran Straits for the Israeli ships can be understood by the rational policy model as used by Allison. This paradigm leads analysts to rely on the following pattern of inference; if a nation performed a particular action, that nation must have had ends toward which the action constituted an optimal means. The rational policy model's explanatory power stems from this inference pattern. The basic assumption of value-maximizing behavior produces propositions central to most explanations. The general principle can be formulated as follows: the likelihood of any particular action results from a com-

* Assistant Professor, Political Science Department, Faculty of Economics, Garyounis University, Benghazi, Libya.

employment in their countries. Thus action to promote employment of high level talents should be taken. There should be a well-organized manpower planning in those countries to plan to utilize and develop their human resources.

I cannot suggest any measures to halt migration since such measures should be based on a well-designed study to the requirements and the potentiality of every country.

REFERENCES

1. Adams, Walter (ed.), 1968. *The Brain Drain*. MacMillan Company, New York.
2. Baldwin, G., 1970. *Brain Drain or Overflows*. Foreign Affairs, January.
3. Berry, R. and Soligo, R., 1969. Some Welfare Aspects of International Migration. *Journal of Political Economy*, Sept.-Oct.
4. Education of World Affairs, 1970. Committee on the International Migration of Talents, the International Migration of High-Level Manpower. Praeger Publishers, New York.
5. Education and World Affairs, 1970. *Modernization and the Migration of Talent*. Praeger Publishers, New York.
6. Grubel, H. and Scott, A., 1966. *The International Flow of Human Capital*. American Review Papers and Proceedings, May.
7. Gruvel, H. and Scott, A., 1966. The Immigration of Scientists and Engineers to the United States, 1949-1961. *Journal of Political Economy*, August.
8. Gonzales, Gustavo, R., 1968. *The Migration of Latin American High-Level Manpower*. *International Labor Review*, December.
9. Hurbison, F., 1973. *Human Resources as the Wealth of Nations*. Oxford University Press, London.
10. Johnson, H., 1965. *The Economics of "Brain Drain". The Canadian Case*, Minerva.
11. Kannappan, Subbiah, 1968. *The Brain Drain and Developing Countries*. *International Labor Review*, July.
12. Otrizia, Enrique, 1965. *The Emigration of Engineers from Argentina: A Case of Latin American "Brain Drain"*. *International Labor Review*, December.
13. Salam, Abdus, 1966. *The Isolation of Scientists in Developing Countries*. Minerva, IV, 1966.
14. Shearer, J. C., 1969. *International Migration of Talent and Foreign Student*. Industrial Relation Research Association, December.
15. Shearer, J. C., 1971. *Intra-International Movements of High-Level Human Resources*. In *Spacial Dimensions of Development Administration*, (ed. by J. Heaphy). Duke University Press, Durham, North Carolina.
16. Songre, Ambroise, 1973. *Mass Migration from Upper Volta, the Facts and Implications*. *International Labor Review*, Aug.-Sept.
17. Watanabe, S., 1969. *The Brain Drain from Developing to Developed Countries*. *International Labor Review*, April.
18. Zahlan, A. B., 1970. *Migration Patterns of the Graduates of the American University of Beirut*. An Education and World Affairs Report, Praeger Publishers, New York.

TABLE 1. *Stock of professional, Technicians, and Related Manpower and Potential Capacity to Increase It, and the Percentage of High-Level Migration from Less Developed Countries.*

1	2	3	4	5	6	7
Country	% of P.T.R. in total Non-Agric. Workers	% of P.T.R. in total Econ. Active Population	Physicians	Inhabitant per Physician	Professional Nurses	% of Migrants Professional or Technical to U.S. to Canada
<i>Europe</i>						
Greece	7.5	3.4	11,980	710	2,987	26.3
Turkey	7.1	1.5	9,664	3,220	2,383	45.0
<i>Asia</i>						
India	6.3	1.7	77,780	5,800	39,350	78.6
Indonesia	—	—	2,935	35,000	21,117	23.0
Iran	3.5	1.6	7,090	3,220	1,797	46.6
Iraq	—	—	1,470	4,760	683	43.5
Korea, South	5.9	2.2	9,695	2,850	8,159	73.2
Lebanon	—	—	1,691	1,320	945	40.2
Malaysia	7.4	2.8	1,395	6,549	—	45.5
Pakistan	5.5	1.4	15,668	6,400	3,962	83.7
Thailand	7.0	1.3	3,462	8,600	1,947	—
<i>North America</i>						
Costa Rica	10.3	5.2	705	1,970	—	13.8
Dominican Republic	7.3	2.8	2,153	1,620	437	7.4
Guatemala	6.4	2.3	1,066	4,040	920	17.6
Haiti	2.9	0.5	314	15,000	308	25.6
Mexico	9.7	3.6	20,590	1,750	—	3.7
<i>South America</i>						
Argentina	—	—	31,831	670	28,114	32.0
Brazil	—	—	24,251	2,300	6,054	28.2
Chile	6.9	4.9	4,250	1,810	1,570	28.2
Columbia	5.0	2.3	7,305	2,470	1,177	22.8
Uruguay	7.3	5.9	3,100	850	340	—
<i>Africa</i>						
Morocco	6.9	3.0	1,276	9,900	1,014	24.9
Nigeria	—	—	1,777	32,000	9,039	51.4
Egypt	6.4	3.1	12,120	2,380	1,214	37.2
						29.0

Source: S. Watanabe: "The Brain Drain from Developing Countries to Developed Countries", International Labor Review, April, 1969, pp. 405 and 412.

problem will be inefficiency, and this is a very serious problem in less developed countries. Some writers argued that the actual impact of the brain drain depends upon the supply of the manpower concerned and the requirements for it.³³ But it seems that the emigration of high-level manpower in any case produces harmful effects to the less developed countries because those countries suffer from a shortage in high talents, especially engineers, natural scientists, and medical personnel.

Another thing is that the outflow of high talents from less developed countries tends to deteriorate the human resources in the home country. S. Watanabe studied the effects of migration on the existing stock of medical personnel.³⁴

Table 1 summarizes his study. In this table the number of existing physicians in each country is shown in column 4.

He found that Africa and Asia have a serious shortage of physicians and nurses, while Latin America is relatively well supplied. He took the percentages of professional, technical and related workers in the total number of non-agricultural workers and in the total economically active population as rough indicators of the high level manpower stock (columns 2 and 3 of Table 1). The first one may show the scarcity of high-level manpower in the short run, while the second percentage indicates the scarcity of high-level manpower in the long run. Comparing these percentages with that of the percentage of emigrants (professional, technical and related workers) to the United States and Canada (column 7) he found that the emigrating labor force is far more talent-intensive than the labor force at home. From this he concluded that, "It follows that the current pattern of emigration tends to deteriorate the human resources in the home country".³⁵

As we noted above, there is no doubt that international migration of talents represents

heavy investments made by the developing countries, and harvested by the advanced countries. Professor J. Shearer found that these movements constitute a heavy subsidy of the richer by the poorer. He studied the internal migration of talents from rural areas to the capital cities in Mexico and Chile. We can apply his results on less developed as the rural areas and the developed countries as the capital cities. He argued that "The migration represents movements of heavy investments in human resources made by the poorer areas. The migrants and the capital city, already the richest area, harvest the fruits of these investments".³⁶

Thus the less developed countries lose those people whom they invested in. Therefore, it seems that the developed countries are the beneficiaries from the international migration of talents and the less developed countries are the losers.

CONCLUSION

We saw that the international migration of high-level manpower tends to have harmful effects on the less developed countries and may retard their development.

Therefore, most less developed countries should take a number of steps to improve the use which they make of their trained manpower. Unless highly trained people are effectively used in their countries, migration is one rational reaction of individuals.

There should also be arrangements to enable scientists and scholars to keep with the developments in their fields and to maintain active contacts with their peers in other countries. This will keep them satisfied and remain in their own countries, as otherwise, they will feel isolated scientifically.

Any efforts to reduce international high-level talents migration will be meaningless unless those trained people can find suitable

³³ *Ibid.*, p. 410.

³⁴ *Ibid.*, 411-412.

³⁵ *Ibid.*, p. 411.

³⁶ J. C. Shearer, "Intra- and International Movements of High-Level Human Resources", in *Spacial Dimensions of Development Administration*, ed. by J. Heaphy, Duke University Press, Durham, North Carolina, 1971, p. 184.

States has no longer been tied to nationality but has been on a first-come, first-served basis depending on a person's skills. As a result, the number of Asian scientists and engineers emigrating to the United States increased over tenfold between 1965 and 1967.²⁷

Immigration data to other developed countries is not available. It is, however, well known that the British National Health Service has been greatly helped by Indian and Pakistani physicians; 44 percent of the junior staff came from overseas.²⁸ Other European countries are also attracting high-level manpower from less developed countries.

It seems that the number of migration of high-level talents is increasing year after year. This migration has harmful effects on less developed countries, despite the fact that statistics on international high-level manpower flows are of limited help in telling us how serious the problem is. This partly because the statistics themselves are not very good.

We will try to look at some of the effects of the international migration of high-level talents on less developed countries.

4. EFFECTS OF MIGRATION OF HIGH-LEVEL TALENTS

The effects of international migration of high-level manpower will be discussed from the point of view of the country of the origins, namely the less developed countries and not the brain drain from Europe.

The only benefit attributed to the brain drain, that the emigrants will make valuable contributions in basic research, invent new production processes or develop new products. The migration represents movements of heavy investments in human resources made by the less developed countries; these investments embodied in the education and training.

Therefore, one of the direct losses arising

from the brain drain is the cost of educating those people. The total costs of education according to S. Watanabe comprise two elements: the direct cost of education, and the earnings forgone during the period of education.²⁹ But we have to note that the costs of education differ from country to country. India, for example, has substantial numbers of unemployed, the money spent on his education might be wasted in any case, even if he does not emigrate.³⁰ Therefore, we have to keep this difference between countries when we talk about the costs of education and compare the losses of less developed countries from the brain drain.

The other important loss is that of the emigrant's future contribution to economic growth in terms of national income. S. Watanabe argued that, "The loss to the home may be greater than the cost of an emigrant's education, for the present value of his expected direct and indirect contribution to the national income in the future may exceed the cost of his education".³¹

Some argue that the losses from the migration of high talents stem mainly from complementarity of high level manpower to other productive resources. But the magnitude of these losses is not such as to depress the human capital endowments of the less developed countries.³² It seems that this argument is somewhat wrong, since these losses not only depress human capital endowments of less developed countries but also retard their development. The emigration of a highly trained person may result in the unemployment of a large number of other workers who might otherwise be employed under him. They might appoint an unqualified person to fill the vacancy and then the

²⁹S. Watanabe, "The Brain Drain from Developing to Developed Countries", *International Labor Review*, April, 1969, p. 408.

³⁰*Ibid.*, p. 409.

³¹*Ibid.*, p. 409.

³²Sabbiah Kannappan, "The Drain Brain and Developing Countries", *Int. Labor Review*, July, 1968, p. 12.

²⁷*Ibid.*, p. 360.

²⁸S. Watanabe, p. 403.

problem of isolation".¹⁷ As an example of solving this problem, in Libya every Libyan professor in the University has the opportunity to take a sabbatical leave to Europe or the United States or any Country for one year every four years to study the new research in his field. Someone might argue that the less developed countries do not have the funds to do so. In this case, some kind of associationship scheme should cover all the world.

Political instability and unrest also tend to make people more likely to migrate to countries less instable politically. It is argued that, "Political persecution and even personal philosophical incompatibility increase the desire to migrate. Unfortunately, examples of instability accompanied by migration outweigh examples of stability".¹⁸ These examples include recent movements from Kenya and Uganda to England, from Iran before the revolution and Greece to the United States, and from Argentina and Brazil to other parts of Latin America and the United States. Of course, these movements have resulted in losses of large numbers of highly trained people who might otherwise have made substantial contributions to the development of their home country.

The talents are very sensitive to the political conditions. Any change in the political climate may stimulate or inhibit migration of high-level manpower. In Ghana, for example, there was a serious outflow of talent as sequence of political policies of the regime.¹⁹

3. PATTERNS OF MIGRATION OF HIGH-LEVEL MANPOWER

We have to keep in mind that the numbers of migrants with which we are dealing with are smaller than the aggregate figures of migration. In 1960's, world wide migration from

less developed countries to developed countries was about 300,000 workers per year.²⁰ Of this number about 15% have professional or technical training.²¹ The major receiving country of migrants from less developed countries is the United States. There has been a pronounced increase in the proportion of highly trained emigrants who come from less developed countries. From 1964 through 1969, migration from less developed countries has more than doubled. The increase of migration from Asia dominates the picture in terms of numbers and rate of increase. Immigration from Africa has increased, but the numbers are small, and from South America is decreasing steadily.²² Professor J. Shearer estimated the South American migration to the United States between 1950-59 and 1960-69. He found that in 1950-59 the number of migrants was 91,600, while in 1960-69 it was 200,000.²³

From this figure, it seems that the migration from South America to the United States is not declining. Professor Shearer expected much greater immigration in this decade.²⁴

The last years of 1960's have seen, according to Baldwin a 100 percent increase in the number of scientists and engineers entering the United States and about 50 percent increase in the number of doctors as compared with late fifties and early sixties.²⁵ This recent increase in migration to the United States is largely due to changes in American immigration policy.²⁶

They change from a preference system based on national origins to preferences based on occupational qualifications. Since July 1, 1968, immigration into the United

²⁰ *Ibid.*, p. 20.

²¹ *Ibid.*, p. 20.

²² J. C. Shearer, "Intra- and International Movements of High-Level Human Resources." In *Spacial Dimensions of Development Administration*, Ed. J. Heaphy, Duke University Press, Durham, North Carolina, 1971, p. 193.

²³ *Ibid.*, p. 193.

²⁴ *Ibid.*, p. 193.

²⁵ George Baldwin, "Brain Drain or Overflows", *Foreign Affairs*, Jan. 1970, p. 360.

²⁶ *Ibid.*, p. 360.

¹⁷ *Ibid.*, p. 466.

¹⁸ The Committee on the International Migration of Talent, "Modernization and the Migration of Talent". A report from Education and World Affairs, 1970, p. 48.

¹⁹ *Ibid.*, p. 48.

countries. It seems that it is not the case as Professor Zahlan argued, "There is an effective demand in the Middle East for all types of specialists and scholars. . . . the 'copy' of the western doctor or scholar are ill-equipped to cope with the problems, that face those destined to create the institutions within which they can fit emotionally and professionally".¹⁴ He is right in pointing out that the problem is not the lack of effective demand. It seems that the problem is the fundamental conditions of life in less developed countries underlies their inability to absorb their highly trained people. This inability to absorb is not a resulted lack of effective demand but it is as a result of a lack of good planning to utilize fully their highly trained people.

Thus, the real problem is under-utilization of high level manpower in less developed countries. The primary loss to those countries is this inability to use productive people whom they have trained at great expense, whether those who are not used remain in the country or migrate. One leaves his country because he will be utilized fully and he will earn more. In his country he probably will sit in a marvelous office, his productivity is zero and he earned less relative to those in the developed countries. He will feel unsatisfied and then will look for migration. Thus, the underutilization and the low earnings in the less developed countries that cause migration of high level talents. Professor Harbison argued that, "They (LDC's) often lose the brain power which they need the most, not because they are unable to develop it, but rather because of this inability to utilize it fully".¹⁵

The under-utilization of high talents resulted in much lower earnings possibilities relative to the developed countries. No established jobs for high level talents at home because of the lack of planning and the little

opportunity to utilize their skills. All these work under the term under-utilization.

The economic factors, in fact, relate to the general economic level of the country, which can support relevant activities to an extent that will provide reasonable opportunities for trained people to utilize their hard-earned training. They are the single and most persuasive cause in all countries, but in some countries other factors add to economic factors.

Non-Economic Factors

There are many non-economic factors that cause migration of the high talents from less developed countries. They include the rigidity of government employment systems, the lack of research funds, the professional isolation, the use of relatives and friends to secure jobs, inadequate recognition of talent in younger people, lack of hope for the future, and political factors.

I will discuss professional isolation and political factors as examples.

Abdus Salam, a Pakistani migrant, described the professional isolation in the following words:¹⁶ "I felt terribly isolated. If, at that time, someone had said to me, we shall give you the opportunity every year to travel to an active center in Europe or the United States for three months of your vacation to work with your peers, would you then be happy to stay the remaining nine months at Lahore, I would have said yes". It is clear that the professional isolation is one of the problems that stimulate the brain drain. To halt the brain drain the governments should keep these men happy and contented within their home countries. They must be kept there to build for the future, but their scientific integrity must also be preserved. Abdus Salam argued that, "By providing them with this guaranteed opportunity for remaining in contact with their peers, we believe we are making a contribution to solving the

¹⁴ Zahlan, *op. cit.*, p. 277.

¹⁵ F. H. Harbison, "Human Resources as the Wealth of Nations, Oxford University Press, London, 1973, p. 103.

¹⁶ Abdus Salam, "The Isolation of Scientists in Developing Countries", *Minerva*, IV, (1966), p. 465.

observers? The answer is that the flow of human capital from Europe to the United States, for example, in the 19th Century was complementary to an export of physical capital and unskilled labor. It resulted in a progressive narrowing of the gap between countries in different stages of development, benefiting both sending and receiving countries.⁵ In the current migration the less developed countries have found themselves badly short of complementary cadres of technical and professional personnel in key administrative and research positions.

The migration of talent is a subject of controversy. Professor J. Shearer pointed out, "The international migration of talent is a subject on which opposing views have been strongly expressed and about which important decisions are made by governments and others on the basis of little useful analysis relevant to elusive facts".⁶ I will try to summarize these views in order to understand the nature of the problem.

The two views are the "International" and "Nationalist's". According to the International Model, migration of talents reflects the operation of the international market for a particular factor of production. This factor of production (human capital) will tend to move from regions where its productivity is low to regions where its productivity is high. The advocates of this view recommend the non-interference and migration.⁷

The Nationalist Model, regards certain minimum levels of talent as indispensable to the country's economic development. If the migration causes the country to suffer from the lack of talents or key skills, then the policy makers must interfere and no migration.⁸

It seems that the Nationalist Model is more realistic. Professor J. Shearer argued that,

"Nationalism is a major reality which is likely to continue to be immensely important in the world and the 'nation building' is generally considered indispensable prerequisite to development".⁹

Let us now turn to the causes of migration and not deal with this controversy.

2. CAUSES OF MIGRATION OF HIGH-LEVEL MANPOWER

Two important factors seem to cause immigration: economic factors and non-economic factors.

Economic Factors

They are not limited to the personal economic element of salary as some writers argue.¹⁰ Of course, this is important, and for a few migrants, perhaps all important. In Lebanon, the pay salary of a physicist is about \$170 a month.¹¹ But it is not the only factor that cause migration from Lebanon. The National University and public institutions in Lebanon suffer from a brain drain as a result of low salaries, poor working conditions, and lack of research facilities.¹² Therefore, economic factors are more than the personal salary.

Some writers argued that migration occurs because of the lack of opportunity in the less developed countries as a result of over-supply in those countries in relation to effective demand.¹³ Therefore, according to those writers, the high level talents emigrate because there is no effective demand in their

⁹J. C. Shearer, "International Migration of Talent and Foreign Student", Industrial Relations Research Association, Dec. 29-30, 1969, p. 250.

¹⁰H. Grubel and A. Scott, "The International Flow of Human Capital", American Economic Review, May, 1969, pp. 268-74.

¹¹A. B. Zahlan, "Migration Patterns of the Graduates of the American University of Beirut". In Education of World Affairs Report, Praeger Publishers, New York, 1970, p. 271.

¹²*Ibid.*, p. 271.

¹³The Committee on the International Migration of Talent, "Modernization and the Migration of Talent" Report from Education of World Affairs, New York, 1970, p. 1-6.

⁵*Ibid.*, p. 3.

⁶J. C. Shearer, "International Migration of Talent and the Foreign Student". Industrial Relations Research Associations, Dec. 29-30, 1969, p. 258.

⁷Walter Adams, *op. cit.* p. 4 and pp. 69-91.

⁸Walter Adams, *op. cit.* p. 5 and pp. 42-99.

International Migration of High-Level Manpower from Developing to Developed Countries

DR. ABULKASEM OMAR TOBOLI*

The developing countries are both importers and exporters of high level manpower. However, many developing countries are experiencing what is called "Brain Drain". The term Brain Drain means the out migration of the high level manpower. The high level manpower may constitute a tiny fraction of the labor force but its role in the development of the country is crucial.¹

This study concentrates on the permanent movement of highly trained people from the less developed countries to developed countries.

It does not deal with all movements of people around the world.

1. NATURE OF INTERNATIONAL MIGRATION OF HIGH TALENTS

The term "high-level manpower" is defined by professor J. Shearer as, "Those human resources which by virtue of their relatively high educational attainment than average knowledge of skill".² This term seems to include journalists, lawyers, civil servants, bankers, business executives, scientists, engineers, and physicians. The question is

what role those people play in less developed countries.

High-level personnel is very important to those countries. Its role and importance is emphasized in *Education and World Affairs* report, "... persons with highly developed talent have several indispensable roles to play in the development process: (1) they constitute the intellectual bridge to the developed world, that is, they assess and adapt relevant ideas and technologies originating elsewhere; (2) they develop, maintain, and manage the productive processes, the resources, and the complex structures of modern society; (3) as intellectual elites, they bring about the structural and institutional changes necessary if a nation is to become a modern state, and (4) their irreplaceable efforts, and standards they set heavily influence the educational and other institutions that shape future generations of educated persons".³

Why the concern about international flow of high-level talents? We know that the phenomenon of migration is far from new. Walter Adams pointed out that "Plato" attracted islanders to ancient Athens. The ptolemies drew scholars and scientists from Greece to Alexandria.⁴ Why then do we view the international flow of talents and skills in a different perspective from earlier

*Associate professor of Economics. Faculty of Economics of Commerce, University of Garyounis.

¹Frederick H. Harbison *Human Resources as the Wealth of Nations*, Oxford University Press, New York 1973, p. 100.

²J. C. Shearer. "Intra- and International Movements of High-Level Human Resources". In *Spacial Dimensions of Development Administration*. Ed. by J. Heaphy, Duke University Press, Durham, North Carolina, 1971. p. 177.

³Educational World Affairs, Committee on the International Migration of Talent. *Modernization and the Migration of Talent*. Praeger Publishers, New York, 1970, p. 42.

⁴Walter Adams, Ed. *The Brain Drain*, MacMillan Company, New York, 1963. p. 3.

Introduction

This journal is one of the projects of the Center of Economics and Business Research in the Faculty of Economics and Commerce. It is devoted to the publication of research in business and behavioral sciences. It deals with theoretical as well as applied topics that

are of interest to the Arab World and mankind in general.

Any comments and/or research are welcome. It is hoped that our journal will function as a Communication means among those who are interested in these studies.

The Editors

Contents

<i>Introduction</i>	1
• ARTICLES	
International Migration of High-Level Manpower from Developing to Developed Countries	2
<i>Dr. Abulkasem Omar Toboli</i>	
Conceptual Models and Foreign Policy Decision Making	10
<i>Dr. Mohamed Zahi Mogherbi</i>	
Statistical Sampling in Auditing	19
<i>Dr. Abdussalam A. El-Arabi</i>	
The Influence of Legal Environment upon Accounting in Libya	36
<i>Dr. Younis H. El-Sharif</i>	
Differentiability of Inverse Matrices	45
<i>Dr. Ahmed Zogo Memon</i>	
• ABSTRACTS	
Partners not Wage Workers	49
<i>Dr. Farhat Shernana</i>	
The Evolution of Planning, Programming and Budgeting System as a Budgetary Technique	50
<i>Dr. Ahmed Menesi</i>	
An Attempt to Develop a Scale to Measure Quality of Survey Data	51
<i>Dr. Mustafa O. Attir and Dr. Linda Golden</i>	
Retailing Distribution in Comparative Marketing: A Review	53
<i>Dr. B. A. Hudanah</i>	
The Concept of Apartheid: Its Dimensions and Dangers	54
<i>Mohamed S. Abugassa</i>	

Dirasat in Economics and Business

Editorial Staff

Editor-in-Chief

Abdulgader A. Amer, Ph.D.

Editors

Younis H. El-Sharif, Ph.D.

Saleh H. El-Maihub, Ph.D.

Mohamed Z. Mogherbi, Ph.D

Ibrahim S. El-Miligi, Ph.D.

Editorial Secretary

Ghazala S. El-Burki, B.A.

Dirasat in Economics and Business is Published biannually by the Research Unit, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, Socialist People's Libyan Arab Jamaheriya.

Subscription: L.D.I-000 per year (U.S. \$3.30)

Single Copy 550 Dirhams (U.S. \$1.65)

All correspondence *including books, periodicals, contributions and subscription*, should be addressed to the Editor-in-Chief, **Dirasat in Economics and Business**, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

The views expressed in **Dirasat in Economics and Business** are those of the individual authors.

© All rights reserved



DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL. XVII

No. 1

1981

IN THIS ISSUE

INTERNATIONAL
MIGRATION OF
HIGH-LEVEL MAN
POWER FROM DEVEL-
OPING TO DEVELOPED
COUNTRIES

CONCEPTUAL
MODELS AND
FOREIGN POLICY
DECISION
MAKING

STATISTICAL
SAMPLING
IN
AUDITING

THE INFLUENCE
OF LEGAL
ENVIRONMENT
UPON ACCOUNTING
IN LIBYA

DIFFERENTIABILITY
OF
INVERSE
MATRICES

ISSUED BI-ANNUALLY BY THE RESEARCH
UNIT, FACULTY OF ECONOMICS &
COMMERCE, UNIVERSITY OF GARYOUNIS,
BENGHAZI, SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN
ARAB JAMAHERIYA